

Bank of Sharyah

A Brand

تقرير سنوي
٢٠١٦





صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة



صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي



**صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان
بن محمد القاسمي**
عضو المجلس الأعلى، حاكم الشارقة وملحقاتها

محتويات



• مجلس الإدارة

• خطاب الرئيس

• تقرير مجلس الجمعية العمومية لعام ٢٠١٦

• قرارات الجمعية العمومية



مجلس الإدارة





الرئيس الفخري

صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي



الرئيس

السيد أحمد عبدالله النومان



نائب الرئيس

الشيخ محمد بن سعود القاسمي



الشيخ سيف بن محمد
بن بطي آل حامد



معالي حميد ناصر العويبي



السيد عبد الرحمن بوخاطر



السيد عبد العزيز
حسن المدفع



السيد عبد العزيز
مبارك الحساوي



السيد سعود البشارة



السيد فرنسوا دوج



السيد فاروخ تركيريان
عضو تنفيذي ومدير عام



خطاب
الرئيس



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ خطاب الرئيس للجمعية العمومية رقم ٤٣

حضرات السادة المساهمين،

يسرني أن أرحب بكم بإسمي ونياية عن أعضاء مجلس الإدارة في الاجتماع رقم ٤٣ للجمعية العمومية، وأود ان أعرب لكم عن شكرنا وتقديرنا العميق لدعمكم وثقتكم بمؤسستنا الوطنية.

وفي البداية أتوجه باسمكم وباسم أعضاء المجلس، بأسمى آيات الشكر والاحترام والتقدير الى صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وصاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي حاكم الشارقة، وإخوانهم أصحاب السمو الحكام أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد وذلك لرؤيتهم الثابتة وقيادتهم الرشيدة والحكمة لما فيه مصلحة وطننا الحبيب نحو المزيد من التقدم والازدهار.

حضرات السادة الكرام،

٢٠١٦ كان عام التحديات السياسية والامنية والاقتصادية الكبرى؛ فالمحطات الرئيسية كانت كثيرة ومؤثرة لدرجة أن مفاعيل بعضها ستستمر للمرحلة المقبلة إن لم يكن لسنوات طويلة.

اقليميا، بقيت منطقة الشرق الاوسط الاكثر سخونة من حيث استنفاح النزاعات الدموية وترافق ذلك مع تصاعد موجات الارهاب في العالم.

حضرات السادة المساهمين،

واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام ٢٠١٦ في مواجهة الظروف المالية والاقتصادية العالمية الصعبة من خلال دعمها لتنويع المشاريع التي تدر إيرادا للدولة دون اعتمادها على مدخول النفط، والسعي لهضبة الاقتصاد والتركيز على ديمومة الإيرادات لتجنب تأثير الأسواق المالية الإقليمية والدولية المترنحة والتي لا ينظر الى أفقها بإيجابية.

تابع البنك خلال السنة زيادة القروض والسلفيات بالإضافة الى ودائع العملاء، مع المحافظة على مستويات عالية من السيولة ونسبة قروض إلى ودائع منخفضة بنسبة ٨٧%.

بلغ مجموع حقوق المساهمين ٤,٥٩٩ مليون درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وذلك بعد توزيع أرباح ٢٠١٥ مقارنة مع رصيد سنة ٢٠١٥ والبالغ ٤,٦٢٢ مليون درهم.

بلغ الربح الصافي لعام ٢٠١٦، ٢.٤ مليون درهم مقابل ٢٥٠ مليون درهم عام ٢٠١٥، اي بارتفاع ١٦%. وارتفع العائد على السهم بنسبة ٦٠% ليصل الى ١٨,٧ فلس مقابل ١١,٧ فلس.

بقيت نسبة كفاية رأس المال عند مستوياتها العالية حيث سجلت نسبة ٢٢٢,٧٠% في عام ٢٠١٦ مقابل ٢١١,١٣% في عام ٢٠١٥.

حضرات السادة المساهمين،

أود بهذه المناسبة ان أتقدم باسمكم جميعا، الى صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم امارة الشارقة، رئيسنا الفخري، بخالص امتناننا وشكرنا على رعايته ودعمه الدائم، والى السلطات المالية في الدولة. كما واود ان أشكر جميع عملاءنا ومراسلينا في كافة أنحاء العالم على ثقتهم بمؤسستنا الوطنية.

كما واود ان اوجه شكري وتقديري لإدارة البنك وموظفيه على جهودهم الدؤوبة وتفانيهم في عملهم.

أخيراً، يشرفني أن أقدم لكم تقرير مجلس الإدارة عن عام ٢٠١٦.

والله ولي التوفيق

أحمد عبدالله النومان
رئيس مجلس الإدارة
الشارقة ٢٩ ابريل ٢٠١٧



تقرير مجلس الإدارة
للجمعية العمومية
لعام ٢٠١٦



تقرير مجلس الإدارة للجمعية العمومية

لعام ٢٠١٦

٢٠١٦ كان عام التحديات السياسية والامنية والاقتصادية الكبرى؛ فالمحطات الرئيسية كانت كثيرة ومؤثرة لدرجة أن مفاعيل بعضها ستستمر للمرحلة المقبلة إن لم يكن لسنوات طويلة؛ فمن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي إلى إنتخاب دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة الأميركية، مروراً بإنقلاب تركيا الفاشل إلى باقي الأزمات العالمية والأقليمية المستمرة والتي راوحت مكانها بالرغم من كل الجهود المبذولة.

على الصعيد الدولي، تصاعد الإرهاب في العالم الغربي من خلال هجمات متعدّدة وغير مسبوقّة ضربت فرنسا، ألمانيا، أفريقيا، الولايات المتحدة الأميركية، تركيا وباكستان؛ فضلاً عن الإرهاب الذي لا زال يضرب بشكل يومي في سوريا، العراق، ليبيا ومصر، مما شدّ انتباه العالم بأهمية وضع حد لهذه العمليات التي أثّرت بشكل كبير على الأحداث الاجتماعية والتجمعات. وشهدت تركيا وبدرجة أقل روسيا، تدفق الهجمات الإرهابية من عناصر داخل حدودها ومن مصادر أجنبية، خاصة بعد عودة النفوذ والوجود الروسي في الشرق الأوسط.

وتصاعدت حالة عدم اليقين في الإتحاد الأوروبي إلى الصدارة، بعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي باستفتاء شعبي مما قد يؤدي إلى عزل بريطانيا عن نظيراتها الإقليمية، بالإضافة إلى خلق سابقة قد تعتمدها دول أوروبية أخرى تدعي القومية من أجل حل الترنحات الاقتصادية الكبرى الناجمة عن البصمة الواسعة للإتحاد الأوروبي، على وقع الأزمات الاقتصادية الداخلية التي تعيشها، وهبوط اليورو، وتعارض وجهات النظر السياسية، فضلاً عن تدفق اللاجئين إلى أوروبا والتي دفعت بالقوميين إلى المطالبة بانفصال دولهم عن الإتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من أن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي لن يكون سريعاً نظراً للإجراءات التي يتطلبها من البرلمان الأوروبي ومجلس العموم البريطاني، إلا أن آثار خروج بريطانيا طبع النصف الثاني من عام ٢٠١٦، لا سيما وأن أوروبا لا زالت تترزح تحت آثار وسلبات أزمة ٢٠٠٨؛ فالركود الاقتصادي في أوروبا يعتبر واحداً من الأطول، خاصة وأن اعتماد المركزي الأوروبي على سياسة التيسير الكمي لن يكون لها، برأي الكثير من المطلعين، سوى الأثر المدمر للاقتصاد والعملية معاً.

وصلت موجة الأجندة القومية إلى الولايات المتحدة حيث تم في نوفمبر ٢٠١٦ إنتخاب دونالد ترامب، في ظل وعود بالقدرة على مواجهة الاقتصاد المحلي، الذي يتسم بالقدرة على المنافسة والتكلفة، الاقتصاد العالمي. وشهدت الانتخابات في العالم وصول مرشحين أكثر تحفظاً في المعايير القائمة للانفتاح الاقتصادي والتبادل التجاري وصولاً إلى موضوع المهاجرين وحرية الأديان.

بعد إنتخاب الرئيس ترامب احتشدت الأسواق المالية على إصلاح قانون الضرائب وتسهيل الإجراءات ومشاريع البنية التحتية الجديدة، في وقت كان المركزي الأمريكي قد رفع أسعار الفائدة لتصل إلى ما بين ٠,٧٥٪ و ١,٥٠٪، كونها تساهم في تسهيل الاقتصاد الأمريكي من التيسير الكمي الذي يجلب السيولة إلى الأسواق.

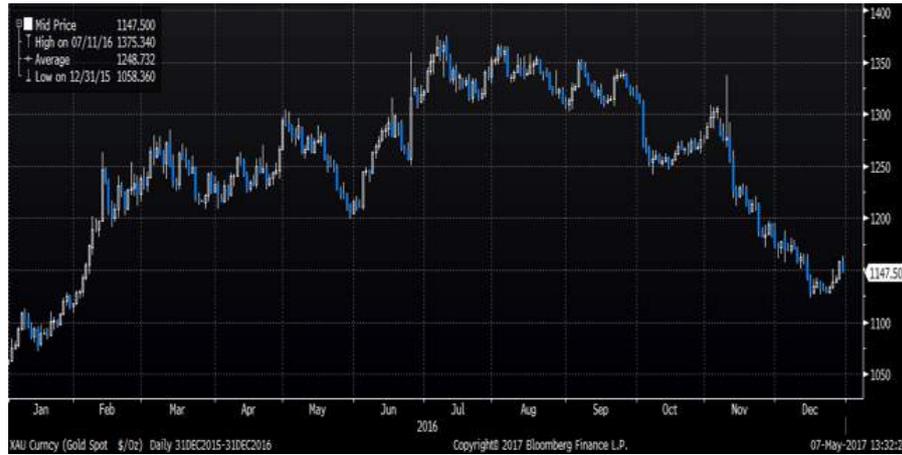
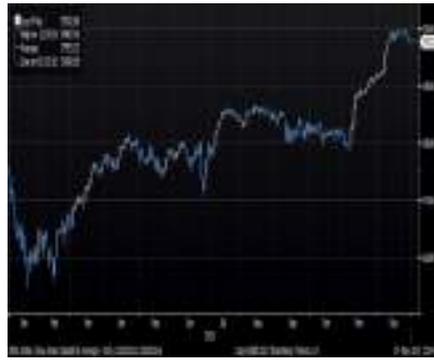
عقب توقيع اتفاقية باريس الخاصة بتغيّر المناخ في ديسمبر ٢٠١٥، اتخذ خطوات هامة وجادة في تخطيط وتنفيذ برامج تقليل ملوثات المناخ تم هيكلتها في ٢٠١٦، وذلك عن طريق فرض ضرائب على مصادر التلوث.

شهدت الأشهر الأولى استمرار تدني أسعار النفط وتدهور في أسعار الأسواق المالية مع ظهور بواذر ركود الاقتصاد الصيني وتدني ملحوظ في عملته؛ إلا أن تضافر جهود القوى الاقتصادية العالمية والإقليمية حال دون حدوث تدهور دراماتيكي للوضع الاقتصادي، لتطمئن الأسواق المالية إلى أنه في حين أن تأثير هذه الأزمات قد يكون كبيراً، فإن تأثيرها يمكن احتواؤه لتجنب أزمة مماثلة لتلك التي شهدتها عام ٢٠٠٨.

ناسداك



داو جونز



الذهب

اقليميا، استمرّت النزاعات السياسية والعسكرية في الدول الإقليمية مما زاد من الأعباء على الميزانيات المحلية والإقليمية، وأثرت سلباً على استقرار الوضع المالي والاقتصادي للدول المعنية بشكل مباشر وغير مباشر. وكان لاستعادة القوات العراقية لمنطقة الفلوجة الأثر في اقناع الكثير من اللاعبين على الساحتين الإقليمية والدولية من اقتراب نهاية الإرهاب المحتممة، والذي لا يزال يشكل معضلة رئيسية. الا ان الضربات الارهابية التي هزت دولا اوربية وآسيوية حصدت الكثير من الارواح البريئة وأثرت بشكل سلبي على الأسواق المالية التي بقيت حذرة طيلة العام.

قررت مجموعة الدول المصدرة للبتروول "أوبك" خلال اجتماعها الذي عقد في نوفمبر ٢٠١٦، خفض إنتاج النفط الى ٣٢,٥ مليون برميل في اليوم إعتباراً من شهر يناير ٢٠١٧ لتسريع تصريف المخزون وإعادة التوازن الى سوق النفط والحفاظ على استقرار الأسعار، وبالتالي على استقرار أسواق السلع والخدمات، وسيؤدي هذا المسعى المشترك إلى استقرار التجارة وتعزيز السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة أوبك التي عانت من عجز مالي خلال عام ٢٠١٥ وبداية عام ٢٠١٦ نتيجة للانخفاض الحاد في أسعار النفط.

لا تزال الأسواق المالية تواجه تحديات كبيرة نتيجة تدهور اسعار النفط واستمرار حاجز التحديات من الصراعات الجيوسياسية الطويلة التي تبتلي بها الدول المجاورة، وأزمة اللاجئين التي خلقت ظروفا يصعب التعامل معها في غياب الخطط الصحية والتمويل اللازم لها.

عززت دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام ٢٠١٦ وحدتها، ودمجت جهودها لمنع أي تأثير مباشر على أسواقها المالية، من خلال وضع خطط خمسية أو عشرية للنهوض باقتصاداتها وقدرتها على منع الأضرار المحدقة حولها أمنياً وسياسياً.

أصدرت المملكة العربية السعودية خطتها لعام ٢٠٣٠ حيث أشارت إلى خطوات بارزة لإحياء الأسواق المالية وتجديد الثقة في تخطيطها المالي بدءاً من خفض العجز من ٣٦٧ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٥ إلى ٣٢٦ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٦، والدعوة إلى العمل لتعزيز أسعار الفائدة بين البنوك، في ضوء تحويل الثروات في الشرق الأوسط إلى أسهم وليس السندات بسبب تدفق الأموال إلى الأسواق العالمية الناشئة.

مالياً، واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام ٢٠١٦ في مواجهة الظروف المالية والاقتصادية الصعبة من خلال دعمها لتنويع المشاريع التي تدر إيرادات للدولة دون اعتمادها على مدخول النفط، والسعي لنهضة الاقتصاد والتركيز على ديمومة الإيرادات لتجنب تأثير الأسواق المالية الإقليمية والدولية.

واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام ٢٠١٦، إصرار تقدم في جميع المؤشرات الاقتصادية والسياحية والأمنية الدولية، حيث استمرت أبوظبي في رعاية السياسات المنتجة البديلة واستصدار القوانين الاتحادية الحديثة لتتوافق والاتجاهات الدولية للارتقاء في سلم الدول المتقدمة، في حين تم افتتاح العديد من الوجهات السياحية الجديدة في دبي، مثل قناة دبي للمياه ودبي باركس، وبقيت الشارقة متميزة في رعاية الثقافة والعلم في الدولة.

بقيت أسواق دولة الإمارات العربية المتحدة تحاول اقتناص الفرص والظروف الإيجابية. فبالرغم من الظروف السياسية والأمنية المحيطة بها، إلا أنها وللأسفة الثانية على التوالي تنهي عام ٢٠١٦ بدون أي عجز في ميزانيتها، كما وطرح واطرح واحدة من أجراً الموازنات الاتحادية ولمدة خمسة أعوام بلغ مجموعها ٢٤٨ مليار درهم خصص منها ٤٨,٥ مليار درهم لعام ٢٠١٧.

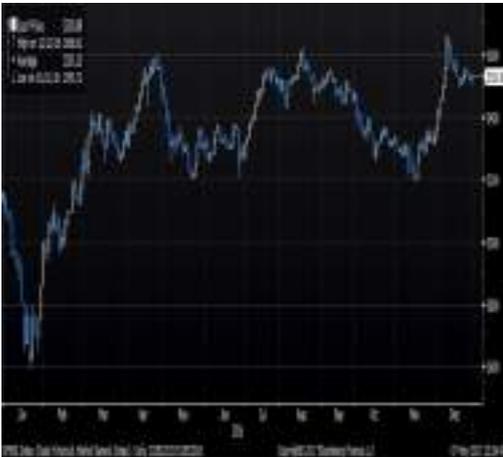
ولمواكبة التطور الذي تشهده الدولة والتزاماً بالمعايير الدولية، صدرت خلال عام ٢٠١٦ قوانين جديدة، منها قانوني الإفلاس ورهن المنقول، لا سيما وإن هذه القوانين سيكون لها الأثر الإيجابي في ظل التطور الذي تشهده الدولة، لا سيما في ما خص المطالبات المالية ورفع مستوى الضمانات.

تشير مؤشرات الدوائر الاقتصادية في مختلف الإمارات إلى تزايد إصدار التراخيص مما يعكس إيجاباً على القدرة التنافسية في السوق المحلي، مما يعزز الثقة الكبيرة بالدولة وبما تؤمنه من مصادر متطورة للأعمال. وركز مؤتمر غرفة صناعة وتجارة الشارقة الذي عقد في نوفمبر عام ٢٠١٦، على الجيل الجديد من الصناعات ومدى إمكانية المصانع المحلية في الإمارات على إنتاجها.

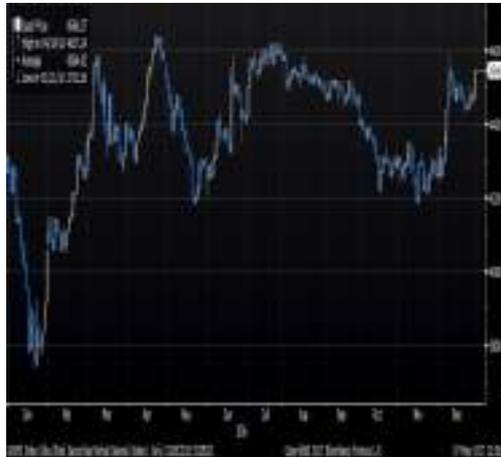
بقيت المصارف في دولة الإمارات العربية المتحدة الأعلى سيولة والأكثر استقراراً بالرغم من المتطلبات الدولية لتطبيق معايير جديدة مثل CRS وIFRS٩ وغيرها من القوانين والانظمة النقدية المطلوبة لحماية هذا القطاع . واستطاعت البنوك العاملة في الدولة من تخطي كافة التحديات حيث ارتفع إجمالي موجوداتها بمبلغ ٩١ مليار درهم خلال ١١ شهراً، وإستمرت بتمويل كافة القطاعات، وقد ساهمت سياسة المصرف المركزي في تحفيز البنوك العاملة على اعتماد سياسات منفتحة، كما وشجعت الاندماج إذ شكل إندماج بنك الخليج الأول وبنك ابو ظبي الوطني الحدث الأبرز مصرفياً خلال ٢٠١٦.

طرح سوق أبوظبي قانون البيع على المكشوف بشكل محدّد وتدرجي، والذي يشمل بيع ورقة مالية لا يملكها البائع، أو أنه إقترضها، ليعاد شراؤها بسعر أقل مع الاحتفاظ بالفارق المادي، مما سيكون له الأثر في رفع حركة السوق المالي وتحفيز الأرباح ويرفع نسبة السيولة، كما وسوف سيكون جاذباً بشكل أكبر للمستثمرين الأجانب.

سوق ابو ظبي المالي



سوق دبي المالي



أعلن معالي محافظ مركز دبي خلال الملتقى المصرفي للشرق الأوسط في نوفمبر ٢٠١٦، عن قانون البنوك الجديد الذي دخل مراحل الإعداد النهائية. سيلي هذا القانون عند إقراره متطلبات القطاع المصرفي والإقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تطوير وتحديث الأنظمة، مثل نظام "القيم المخزنة - Stored Values" ونظام الدفع الإلكتروني وتطوير أنظمة جديدة لدعم التمويل، ونظام التمويل الجماعي من خلال منصات إلكترونية تساهم في جعل القطاع المصرفي وأسواق الإمارات المالية الأكثر أماناً للتداول وجذب المستثمرين المحليين، والعرب والأجانب.

في الشارقة، اعتمد صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي حاكم إمارة الشارقة وملحقاتها، الموازنة العامة للإمارة لعام ٢٠١٧، بإجمالي نفقات بلغت ٢٢ مليار درهم. وركزت الموازنة على اعتماد العديد من الأهداف والمؤشرات الاستراتيجية ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي، بما في ذلك تعزيز الاستثمار في الموارد والكوادر البشرية.

تبوأ إمارة مكانة مرموقة في المنطقة، وتمكنت من أن تمتاز عن غيرها في مجال السياحة والثقافة، مما ساهم في جذب اهتمام شركات الطيران الإقليمية والعالمية، مما أدى إلى نمو الحركة الجوية حيث شهد مطار الشارقة ارتفاعاً في حركة الطيران خلال عام ٢٠١٦، بنسبة ٣، ٦٦، وتجاوز عدد المسافرين ١١ مليون مسافر.

واعلنت دائرة الأشغال العامة بحكومة الشارقة عن البدء في تنفيذ مشروعين في مجال إدارة النفايات تصل تكلفتها إلى ٦٤١ مليون درهم، منها توسعة مصنع لمعالجة مياه الصرف الصحي لزيادة الطاقة من ٢٣٠ الف متر مكعب إلى ٣٠٥ الف متر مكعب في اليوم، كما وقعت هيئة الشارقة للاستثمار والتطوير (شروق) مذكرة تفاهم مع مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث سينسق الطرفان على تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق رؤيتي حكومتي دبي والشارقة من أجل تطوير خدمات ترقى إلى تطلعات المتعاملين.

كما وأعلن صاحب السمو حاكم الشارقة أن الجامعة الأمريكية في الشارقة تخطط لتكون واحدة من أكبر جامعات الأبحاث في العالم العربي خلال الخمس سنوات القادمة.

وتشكل إمارة الشارقة مسرحاً لمختلف المهرجانات المحلية والدولية، وأصبحت هذه المهرجانات لونا مميّزا من ألوان الإمارة، وتجذب العديد من السياح والزوار للتمتع بهذه الفعاليات. وخلال عام ٢٠١٦، وتحت رعاية من صاحب السمو حاكم الشارقة، شهدت الشارقة منتدى الاتصال الحكومي السنوي الذي يهدف إلى تقديم أحدث الممارسات المهنية في الاتصال الحكومي. وفي شهر فبراير أقيم مهرجان أضواء الشارقة، حيث تلالأت بالأضواء على مدى ٩ أيام، وإبرزت المعالم والمباني الأثرية والتاريخية المميزة في الإمارة. كما واستقطب معرض الشارقة الدولي للكتاب في نسخته الخامسة والثلاثون والذي أقيم في شهر نوفمبر عدداً متزايداً من الزوار متجاوزاً المليونين شخصاً، ومشاركة أكثر من ٤٥ بلداً ومئات من دور النشر من شتى بلدان العالم. وقد تميزت النسخة ٣٥ من المعرض، والتي اعتبرت الأهم بتزامنها مع عام القراءة الذي أعلنته الدولة مع بداية عام ٢٠١٦ وتوجه بإصدار صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة قانون القراءة مما يمثل خطوة في خارطة الطريق لرفع مجتمع مثقف، قابل للتغيرات ورائد في التطوير.

نشاطات البنك والشركات التابعة وبنك الإمارات ولبنان

بلغ مجموع الموجودات ٢٧,٠٩٧ مليون درهم كما في ٢٠١٦/٢٨/٣١، مقابل ٢٧,٥٨٧ مليون درهم، كما في ٢٠١٥/١٢/٣١، بانخفاض ٢٪.

بلغ مجموع المطلوبات ٢٢,٤٩٧ مليون درهم كما في ٢٠١٦/٢٨/٣١، مقابل ٢٢,٩٦٤ مليون درهم كما في ٢٠١٥/١٢/٣١، بانخفاض ٢٪.

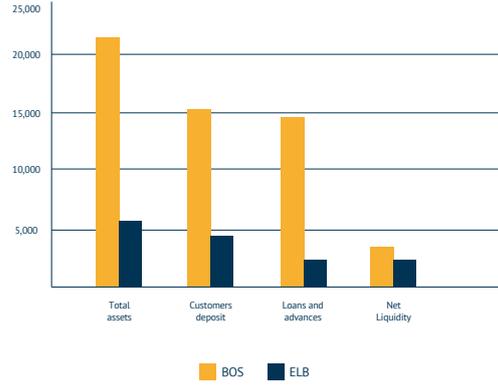
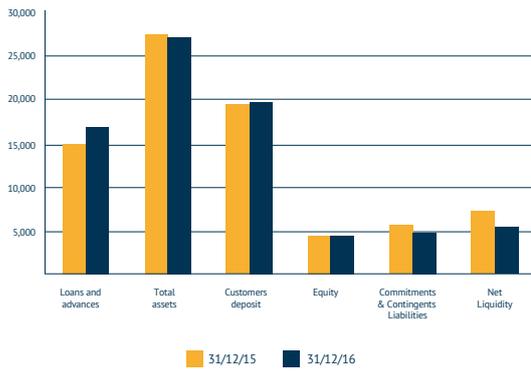
بلغت حقوق المساهمين ٤,٥٩٩ مليون درهم كما في ٢٠١٦/٢٨/٣١، مقابل ٤,٦٢٢ مليون درهم في ٢٠١٥/١٢/٣١.

بلغ مجموع ودائع العملاء ١٩,٧٣٧ مليون درهم كما في ٢٠١٦/٢٨/٣١، مقابل ١٩,٤٩٢ مليون درهم كما في ٢٠١٥/١٢/٣١، بزيادة ١٪.

بلغت التسهيلات ١٦,٩٥٨ مليون درهم كما في ٢٠١٦/٢٨/٣١، مقابل ١٥,٠٣٧ مليون درهم كما في ٢٠١٥/١٢/٣١، بزيادة ١٣٪.

بلغت الحسابات النظامية ٥,٠٩٩ مليون درهم كما في ٢٠١٦/٢٨/٣١، مقابل ٥,٨٦٠ مليون درهم كما في ٢٠١٥/١٢/٣١، بانخفاض ١٣٪.

بلغت السيولة الصافية ٥,٥٤٢ مليون درهم كما في ٢٠١٦/٢٨/٣١، مقابل ٧,٤٦٣ مليون درهم كما في ٢٠١٥/١٢/٣١، بانخفاض ٢٦٪.



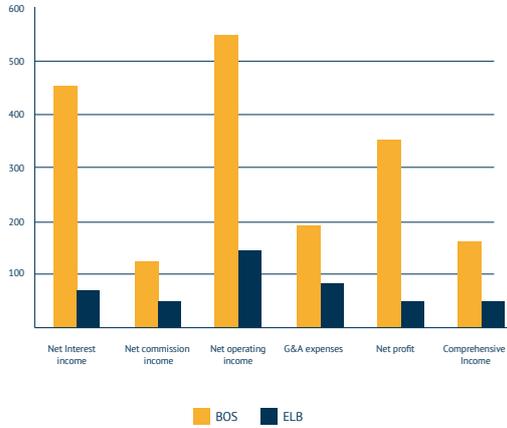
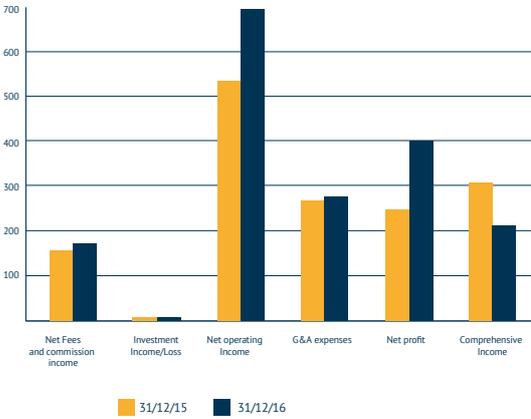
بيان الأرباح

صافي إيرادات الفوائد ٥٢٢ مليون درهم كما في ٢٠١٦/١٢/٣١، مقابل ٥٤٨ مليون درهم كما في ٢٠١٥/١٢/٣١، بانخفاض ٧٥٪.

وبلغت الإيرادات التشغيلية ٦٩٥ مليون درهم كما في ٢٠١٦/١٢/٣١، مقابل ٥٣٦ مليون درهم كما في ٢٠١٥/١٢/٣١، بارتفاع ٢٩٪.

حقق البنك أرباحاً مجمعة صافية بلغت ٤٠٢ مليون درهم كما في ٢٠١٦/١٢/٣١، مقابل ٢٥٠ مليون درهم كما في ٢٠١٥/١٢/٣١، بارتفاع ٦١٪.

بلغ المجموع الشامل للأرباح ٢١٣ مليون درهم كما في ٢٠١٦/١٢/٣١، مقابل ٣٠٩ مليون درهم ٢٠١٥/١٢/٣١، بانخفاض ٣١٪، وذلك نتيجة انخفاض قيمة السندات والاسهم.



إفصاحات كفاية رأس المال

لقد تم الإعلان عن هذه الإفصاحات كماً ونوعاً حسب الإرشادات المعلنة من قبل المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة. إن هذه الإرشادات تعتمد على المعايير الصادرة عن لجنة بازل للإشراف المصرفي التابعة لبنك التسويات الدولية (بازل ٢). تهدف هذه الإرشادات إلى تعزيز انضباط السوق من خلال تزويد المشاركين في السوق بالإفصاحات الضرورية لمساعدتهم على تقييم التعرض للمخاطر، وكيفية تقييم وإدارة هذه المخاطر من قبل الإدارة وهيكلية رأس المال وكفاية رأس المال.

إدارة المخاطر

تتطلب إرشادات اتفاقية بازل ٢ من البنوك وضع آلية فعّالة ونشطة للكشف عن المخاطر لكافة الأنشطة البنكية، بالإضافة إلى قياس ورصد هذه المخاطر. تصنف أهم هذه المخاطر إلى: مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر العمليات. قام البنك بتطبيق الهيكلية الملائمة لإدارة هذه المخاطر وغيرها من المخاطر والحد منها.

هيكلية إدارة المخاطر

تشكل إدارة المخاطر جزء من إطار هيكل الحوكمة في البنك وتهدف إلى حماية البنك وكافة الجهات المعنية به من التعرض لمخاطر لا داعي لها، وذلك من خلال التأكد من أن الأنشطة الائتمانية والتشغيلية تتم إدارتها ومراقبتها بشكل دائم ضمن السياسات الموضوعية والمقاييس التي تم الاتفاق عليها.

وكي يتمكن من الإيفاء بالتزاماته تجاه المساهمين وكافة الجهات المعنية، قام البنك بإنشاء هيئات إدارية كي تعنى بالرقابة والإشراف على إدارة المخاطر. قامت اللجنة التنفيذية وتفويض من مجلس الإدارة بوضع سياسات محددة بالإضافة إلى الإجراءات والنظم الكفيلة بمراقبة وإدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات ومخاطر السيولة. تضم اللجنة التنفيذية رئيس مجلس الإدارة وثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة بالإضافة إلى المدير التنفيذي والمدير العام. وتجتمع اللجنة التنفيذية مرة أو أكثر كل ٤٥ يوماً وذلك حسب المتطلبات. ويتطلب النصاب القانوني حضور جميع الأعضاء اجتماعات اللجنة وتصدر القرارات بالإجماع.

كذلك تم إنشاء لجنة مجلس الإدارة للمخاطر في ٢٠١١ لمساعدة مجلس الإدارة من التأكد ان البنك يطبق سياسة ومخطط فعالين لإدارة المخاطر، مما يعزز قدرة البنك على تحقيق اهدافه الاستراتيجية، والكشف عن اية مخاطر بشكل شامل وفي الوقت المناسب.

كما يضم البنك أيضاً فسماً خاصاً بإدارة مخاطر الائتمان والذي يقوم بمراقبة ومراجعة مدى الالتزام بإجراءات وسياسة إدارة المخاطر. كما يقوم قسم التدقيق الداخلي للبنك بشكل رئيسي بتقييم مدى فعالية ضوابط مخاطر التشغيل. تم تفويض هذه المهمة إلى واحدة من أكبر أربع شركات في مجال التدقيق في المنطقة حرصاً على الاستقلالية والموضوعية.

إدارة مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان في عدم وفاء أحد الأطراف لعقود الأدوات المالية بالتزاماته مما يسفر عن تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية. تحاول المجموعة التحكم في مخاطر الائتمان من خلال متابعة المخاطر الائتمانية والحد من التركيز على التعامل مع أطراف محددة، والتقييم المستمر للقدرة الائتمانية المتعلقة بالأطراف التي تتعامل معها المجموعة. وإضافة إلى مراقبة حدود الائتمان. تدير المجموعة المخاطر المتعلقة بأنشطة المتاجرة عن طريق إبرام اتفاقيات تسوية وترتيبات الضمان مع الأطراف الأخرى حسبما تقتضيه الظروف لوضع حد لفترة التعرض للمخاطر. قد تلجأ المجموعة في بعض الحالات إلى إلغاء معاملات أو تحويلها إلى أطراف أخرى لتخفيض مخاطر الائتمان.

تنتج تركيزات مخاطر الائتمان عندما تتعامل مجموعة من الأطراف في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة ضمن منطقة جغرافية واحدة، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية بشكل مشابه في حالة نشوب تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أية تغيرات أخرى. وتشير تركيزات الائتمان إلى حساسية أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع أعمال معين أو منطقة جغرافية معينة.

تجري اللجنة التنفيذية بالمجموعة مراجعة على السياسات المتعلقة بالائتمان والتصديق عليها، وتتم الموافقة على جميع حدود الائتمان بموجب السياسة الائتمانية لدى المجموعة المبنية في دليل سياسات الائتمان. إن أقسام الائتمان والتسويق منفصلة، كما أن القروض، علاوة على ذلك، مضمونة بأنواع رهونات مقبولة، قدر الإمكان، وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان. وتعمل المجموعة بالإضافة إلى ذلك على الحد من المخاطر بتوزيع موجوداتها على قطاعات اقتصادية وصناعية.

فيما يلي توزيع القروض والسلف حسب القطاع الاقتصادي:

٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ ألف درهم	القطاع الاقتصادي
٦,٤٣٨,١٩٢	٧,٢٦٧,١٠٧	التجارة
٤,٦٨٣,٩٣٠	٥,٦١٢,٦٩٥	خدمات
٢,٣٠٥,١٤٢	٢,٤٥٤,٩٣٠	الصناعة
١,٢٦٢,٦١٢	٩٤٩,٤٣١	الانشاءات
٥٠٢,٣٤٠	٦٦٨,١٧٨	قروض شخصية لأغراض تجارية
٤٦٥,٣٣٩	٥٤٤,٦٥٠	قروض شخصية لأغراض فردية
٣٥٧,٦٥٥	٣٧١,٦٠٥	النقل والاتصالات
١٨٩,٥٣	٣٢٧,٤٩٩	مؤسسات مالية
٤٥٧,٢١١	٣٠١,٧٢٧	المناجم والتعدين
١٠٩,٢٨٢	٢٩٢,٥٨١	الحكومي
٢٢,١٥٠	٣٤,٩٢٨	الزراعي
-	٧١٣	خدمات عامة
٣٩,٠٠٠	١٥٤,١٠٨	أخرى
١٦,٨٣١,٩٠٦ (١,٥٢٤,٤٤٢) (٢٧٠,٨٤٣)	١٨,٩٨٠,١٥٢ (١,٥٨٣,٥٥١) (٣٢١,٦٠٤)	يطرح: مخصص انخفاض القيمة يطرح: فوائد معلقة
١٥,٣٠٦,٦٢١	١٧,٣٩٦,٩٩٧	

فيما يلي توزيع القروض والسلفيات غير العاملة حسب القطاع الاقتصادي:

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
		القطاع الاقتصادي
		التجارة
		الصناعة
		النقل والاتصالات
		خدمات
		قروض شخصية لأغراض فردية
		قروض شخصية لأغراض تجارية
		الصناعة
		أخرى
١,١٧٧,٣٤٥	٧٧٣,٠٢٢	
١٢٨,٣١٧	١٤١,٦٦٧	
٨٠,٣٨٢	٨٦,٦٠٦	
٣٠,٤٣٥	٢٨,٧٤١	
١٨,٦٠١	١٥,٥٠١	
١٤,٥٨٣	١٥,٢٧٧	
١,٧٦٤	١,٧٠٥	
٢٤١	-	
١,٤٥١,٦٦٨	١,٠٦٢,٥٢٩	

إن جميع التسهيلات الائتمانية مدارة ومراقبة من قبل قسم إدارة الائتمان. وتجري مراجعة دورية من قبل قسم إدارة الائتمان ويتم تصنيف مخاطر التسهيلات بناءً على المقاييس المبينة في دليل سياسات الائتمان.

إن حدود التعرضات الخارجية وحدود تعرضات المؤسسات المالية للأسواق المالية والخزينة يتم الموافقة عليها بموجب البنات المعدة من قبل اللجنة التنفيذية بالمجموعة ويتم مراقبتها من قبل المدراء الرئيسيين بشكل يومي.

إن اللجنة التنفيذية هي المسؤولة عن وضع السياسة الائتمانية للمجموعة، كما تقوم بوضع حدود للقطاعات الصناعية وتوافق على الإستثناءات للسياسات وتجري مراجعة دورية للمحافظ للتحقق من جودتها.

تعهد تقديم القروض التجارية / المؤسسات

إن جميع طلبات الائتمان للإقراض التجاري والمؤسسات تخضع لسياسات المجموعة الائتمانية ولمعايير التعهدات وحدود القطاعات (إن وجدت) والمتطلبات القانونية المطبقة من حين لآخر. لا تقوم المجموعة بإقراض شركات تعمل في قطاعات تعتبرها المجموعة على أنها ذات صفات خطرة وعندما يكون مطلوب وجود معرفة متخصصة للقطاع. بالإضافة إلى ذلك، تضع المجموعة حدود ائتمان لجميع العملاء بناءً على ملاءتهم المالية.

إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المجموعة تكون وفقاً للموافقة المسبقة بموجب تفويض الصلاحيات المعتمد وتحت المسؤولية النهائية للجنة التنفيذية، والعضو التنفيذي والمدير العام للمجموعة وتحت مراقبة مجلس الإدارة. يجب أن يكون هناك توقيعين للموافقة على أي طلب ائتماني لإقراض تجاري أو للمؤسسات.

إجراءات مراجعة الائتمان وتصنيف القروض

يقوم قسم مخاطر الائتمان للمجموعة بإخضاع موجودات المجموعة الخطرة إلى تقييم جودة مستقل بصورة منتظمة وذلك كما هو مطلوب بموجب توجيهات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة والسياسات الداخلية بالمجموعة وذلك للمساعدة في الاكتشاف المبكر للاستحقاقات ومشاكل الأداء المحتملة. يقوم قسم مخاطر الائتمان بتدقيق تصنيف المخاطر لجميع الزبائن التجاريين ويعطي تقييمه لمخاطر المحافظ لكل منتج وقطاع ويراقب إتباع جميع السياسات الائتمانية المعتمدة والتوجيهات والإجراءات لكامل قطاعات المجموعة.

تصنف جميع تسهيلات الاقتراض التجارية/ المؤسسات للمجموعة بتصنيف واحد من تسعة تصنيفات (A إلى I) بحيث يكون تصنيف A ممتاز وتصنيف I خسارة بدون قابلية للاسترداد وتخصيص لكامل المبلغ.

عندما تنخفض قيمة الائتمان يتم تعليق الفوائد ولا تدرج في بيان الدخل أو الخسارة الموحد. إن مخصصات انخفاض القيمة يتم تكوينها بناءً على إمكانية تحصيل الرصيد القائم وتصنيف مخاطر الأصول.

تلتزم المجموعة بمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ والذي تقيّم المجموعة بموجبه أية خسائر انخفاض لمحفظة القروض وذلك باحتساب صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ولكل قرض.

كما هو مطلوب من قبل المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة تأخذ المجموعة الرصيد الأعلى لمخصصات الخسائر الناتجة عن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS رقم ٣٩ ومتطلبات البنك المركزي.

القروض والأوراق المالية المنخفضة القيمة

إن القروض والأوراق المالية المنخفضة القيمة هي قروض وأوراق مالية تحدد المجموعة احتمال عدم تحصيل المبلغ الأساسي والفائدة المستحقة بموجب شروط اتفاقيات التعاقد وتصنف هذه القروض ضمن تصنيف الفئات من 1 إلى 6 بموجب نظام تصنيف المخاطر الائتمانية الداخلية للمجموعة.

مخصص إنخفاض القيمة

تكون المجموعة مخصص لخسائر الانخفاض في القيمة والذي يمثل تقديره للخسائر المحتملة على محافظ القروض والسلف لديها. إن البنود الرئيسية لهذا المخصص تمثل خسارة محددة متعلقة بمخاطر جوهرية فردية، ومخصص خسارة جماعية تم أخذه لمجموعات موجودات متجانسة لمقابلة الخسائر المتكيدة والتي لم يتم التعرف عليها لقروض تخضع لتقدير انخفاض في القيمة فردياً.

سياسة شطب القروض

تشطب المجموعة القرض أو الأوراق المالية (وأي مخصصات متعلقة بخسائر الانخفاض في القيمة) عندما تحدد المجموعة ان القروض/الأوراق المالية غير قابلة للتحصيل. إن هذا التحديد يتم بعد الأخذ بعين الاعتبار بعض المعلومات مثل ظهور تغييرات جوهرية في الموقف المالي للمقترض/ المصدر حيث يتبين عدم تمكن المقترض/المصدر من تسديد الالتزام، أو أن تكون المتصللات من رهونات غير كافية لتسديد كامل التعرض.

تحتفظ المجموعة بضمانات مقابل القروض والسلف وذلك بشكل رهونات الممتلكات والسيارات والألات، والهوامش النقدية، الودائع المربوطة، والضمانات وغيرها. توافق المجموعة على ضمانات في الغالب من بنوك محلية لديهم سمعة جيدة أو بنوك عالمية، شركات كبيرة محلية وشركات عالمية، وأفراد لديهم صافي قيم ائتمانية عالية.

إدارة مخاطر السيولة

اللجنة التنفيذية ولجنة المخاطر

مخاطر السيولة هي تلك المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها التمويلية.

وبالإضافة إلى عملياتها المتعلقة بالائتمان، تتمتع اللجنة التنفيذية ولجنة المخاطر بصلاحيات واسعة منحها إياها مجلس الإدارة من أجل إدارة هيكله موجودات ومطلوبات المجموعة واستراتيجية التمويل. وتجري اللجنة التنفيذية ولجنة المخاطر مراجعة لمعدلات السيولة وهيكله الموجودات والمطلوبات وتعرضات معدلات الفوائد والعمولات الأجنبية ومتطلبات المعدلات الداخلية والقانونية وتمويل الفجوات والأوضاع السوقية العالمية والداخلية الاقتصادية والمالية. وتضع اللجنة التنفيذية ولجنة المخاطر توجيهات إدارة مخاطر السيولة لأعمال المجموعة وذلك على إثر المراجعة التي تجريها.

تراقب الإدارة العليا للمجموعة السيولة بشكل يومي مستخدمة نموذج لمحاكاة معدلات الفائدة لقياس ومراقبة حساسية معدلات الفوائد وسيناريوهات تغيرات معدلات الفوائد.

تضم اللجنة التنفيذية رئيس مجلس الإدارة وثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة بالإضافة إلى المدير التنفيذي والمدير العام. وتجتمع اللجنة التنفيذية مرة أو أكثر كل ٤٥ يوم وذلك حسب المتطلبات. ويتطلب النصاب القانوني حضور جميع الأعضاء اجتماعات اللجنة على أن تصدر قراراتها بالإجماع.

تدير المجموعة السيولة لديها بموجب متطلبات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة والتوجيهات الداخلية للمجموعة. حدد المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة متطلبات معدل النقد على إجمالي الودائع على أن يتراوح بين 1٪ للودائع لأجل و 14٪ للودائع تحت الطلب وذلك حسب فترة الإيداعات. كما يفرض المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة معدل استخدام إلزامي يبلغ 1٪؛ حيث أن القروض والسلف (تضم إيداعات بين البنوك التي لديها تاريخ استحقاق أكثر من ثلاثة أشهر) لا يجب أن تزيد عن الأموال الثابتة. وتعرف الأموال الثابتة من قبل المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة على أنها تعني الأموال الحرة للمجموعة، الإيداعات بين البنوك والتي لديها فترة استحقاق تزيد عن ستة أشهر وودائع العملاء الثابتة. وللحماية مقابل مخاطر السيولة لقد نوعت المجموعة مصادر أموالها وتقوم بإدارة موجوداتها أخذاً بعين الاعتبار السيولة، ومحاولة الحفاظ على أفضل النسب بين النقد ومعادلات النقد والاستثمارات المدرجة التي لها سيولة تسهيل. تقوم لجنة المخاطر بإعداد ومراقبة معدلات السيولة، ومراجعة وتطوير سياسات المجموعة لإدارة السيولة للتأكد من استيفاء المجموعة لالتزاماتها وقت استحقاقها. أوكلت مسؤولية إدارة مخاطر السيولة وفقاً للمعايير التي وضعتها لجنة المخاطر إلى لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO) والتي تتألف من نائب مدير عام وكبار المسؤولين التنفيذيين في قسم الخزينة والتمويل والائتمان والاستثمار.

ينطوي المنهج الذي تتبعه المجموعة لإدارة السيولة على التأكد من وجود سيولة كافية بشكل دائم لمقابلة التزاماتها عند استحقاقها وذلك خلال الأوضاع العادية والإجهادية وذلك بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو أضرار محتملة لسمعة المجموعة.

يقوم قسم الخزينة بالاتصال بوحدة العمل الأخرى بخصوص ملخصات السيولة للموجودات والمطلوبات المالية وتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة التي تنتج من الأعمال المستقبلية المتوقعة. ويحتفظ قسم الخزينة بمحفظة موجودات مسيلة قصيرة الأجل للتأكد من أن السيولة متوفرة من خلال أعمال المجموعة ككل. تتم مراجعة الوضع اليومي للسيولة ويتم القيام بخصومات سيولة إجهادية بشكل منتظم وذلك تحت سيناريوهات متنوعة تغطي كل من أوضاع السوق العادية والأوضاع الإجهادية. إن جميع سياسات وإجراءات السيولة تخضع لمراجعة وموافقة لجنة المخاطر. تقوم الإدارة العليا بمراجعة جدول الوضع اليومي الذي يوضح مراكز السيولة والعمولات الأجنبية للمجموعة، ويتم إعداد تقرير ملخص يضم أية استثناءات والخطوات التي يتعين إتباعها لتصحيح الوضع، مع رفع هذا التقرير إلى لجنة المخاطر.

إدارة مخاطر السوق

مخاطر السوق هي تلك المخاطر التي ينتج عنها تقلبات في القيم العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نظراً للتغيرات في السوق مثل معدلات الفوائد وأسعار العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. تقوم المجموعة بتصنيف التعرض إلى مخاطر السوق إما لمخاطر تجارية أو مخاطر غير تجارية أو بنكية.

(أ) مخاطر السوق - المحافظ التجارية

قام المجلس التنفيذي بوضع حدود لدرجة المخاطر المقبولة لإدارة المحفظة التجارية. تحتفظ المجموعة بمحفظة استثمارية متنوعة بصورة جيدة. لإدارة مخاطر السوق في المحافظ التجارية، تحتفظ المجموعة بدرجة محدودة من مخاطر السوق بناءً على السياسات المختارة والتي تقوم الإدارة العليا بمراقبتها بشكل مستمر. تُدار المعاملات التجارية لحساب المجموعة الخاص بواسطة وضع حدود للمعاملات التجارية لحساب المجموعة الخاص مع حد لإيقاف الخسائر.

تتكون المحفظة التجارية للمجموعة بشكل رئيسي من أدوات حقوق الملكية في شركات مدرجة بالأسواق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولهذا فإن مخاطر السوق للمحفظة التجارية مقتصرة على مخاطر أسعار الأسهم.

إن مخاطر أسعار الأسهم تمثل مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم المدرجة ضمن المحافظ التجارية للمجموعة نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم الفردية.

(ب) مخاطر السوق - الحسابات غير التجارية أو البنكية

تنشأ مخاطر السوق للحسابات غير التجارية أو البنكية بشكل رئيسي على إثر التغيرات في سعر الفائدة، وتعرضت أسعار العملات الأجنبية وتغيرات أسعار الأسهم.

(i) مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من الاحتمال في أن التغيرات في سعر الفائدة قد تؤثر على قيم الأدوات المالية. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة عدم مطابقة قيمة الموجودات والمطلوبات إضافة إلى الفجوات بها.

تستخدم المجموعة نماذج المحاكاة لقياس ومراقبة حساسية معدلات الفوائد بصورة دورية ويتم تحليل ومراجعة النتائج من قبل الإدارة العليا. حيث أن معظم موجودات ومطلوبات المجموعة المالية هي بمعدلات عائمة، بالتالي فإن القروض وإيداعات العملاء يتم إعادة تسعيرها بشكل متزامن ويتم الحصول على تصوط طبيعي وبالتالي يتم تقليل مخاطر معدلات أسعار الفائدة. إضافة إلى ذلك فإنه يتم إعادة تسعير موجودات ومطلوبات المجموعة المالية سنوياً وبالتالي يتم الحد من مخاطر معدلات أسعار الفائدة.

إن سعر الفائدة الفعال (العائد الفعلي) للأداة المالية النقدية هو المعدل الذي عندما يتم استخدامه في حساب القيمة الحالية، ينتج عنه القيمة المدرجة للأداة بدون البنود غير الخاضعة للفوائد. إن المعدل هو معدل تاريخي للأدوات ذات المعدل الثابت التي تظهر بالتكلفة المطفأة، ومعدل السوق الحالية للأدوات ذات معدل الفائدة العائم أو الأدوات التي تظهر بالقيمة العادلة.

(ii) مخاطر العملة

تتمثل مخاطر العملة في مخاطر تغير قيم الأدوات المالية نتيجة تغير في معدلات العملات الأجنبية. إن مجلس الإدارة يضع حدود لمستويات التركيز لكل عملة والتي يتم مراقبتها بشكل يومي، كما يتم استخدام أدوات تحوط للتأكد من إبقاء تركيزات المجموعة في العملات الأجنبية ضمن الحدود.

تمول موجودات المجموعة بصورة رئيسية بنفس العملات التي يتم التعامل بها وذلك لتقليل مخاطر المجموعة تجاه العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية ضمن سياق أعمالها الاعتيادية بتمويل نشاطات عملاتها. يقوم المجلس التنفيذي بوضع حدود لمستوى التعرض لكل عملة وذلك للمراكز الليلية واليومية والتي يتم مراقبتها من قبل الإدارة العليا.

(iii) مخاطر أسعار الأسهم

تمثل مخاطر أسعار الأسهم الانخفاض في القيمة العادلة للأسهم في محفظة المجموعة الاستثمارية غير التجارية نتيجة تغيرات محتملة مقبولة في معدلات مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم الفردية.

المخاطر التشغيلية

تعرف المخاطر التشغيلية على أنها المخاطر الناتجة عن مشاكل أنظمة التشغيل والأخطاء البشرية أو الغش والاحتيال أو العوامل الخارجية. وفي حالة فشل الضوابط بالعمل كما ينبغي، فإن مخاطر التشغيل قد تسبب تشويه للسمعة وعواقب قانونية وتنظيمية وبالتالي تؤدي إلى خسارة مالية. لا تستطيع المجموعة التخلص من جميع المخاطر التشغيلية، ولكن بوجود إطار للضوابط الرقابية ومن خلال المراقبة والاستجابة للمخاطر المحتملة، فيكون باستطاعة المجموعة تقليل هذه المخاطر. تشمل الضوابط الرقابية وجود فصل فعال في المهام، والاستخدام وإجراءات التسويات وتدريب الموظفين وإجراءات التقييم، بما في ذلك استخدام التدقيق الداخلي.

إدارة وتخصيص رأس المال

يلزم نظام بازل ٢ ومتطلبات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة البنوك بالاحتفاظ بقدر كاف من رأس المال النظامي لمواجهة المخاطر المتعلقة بالموجودات المعرضة للمخاطر والبنود خارج الميزانية العمومية.

كما يتم تخصيص رأسمال لمواجهة المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق المرافقة للنشطة التجارية. وفقاً لمتطلبات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية، تلتزم البنوك بالاحتفاظ بمعدل كفاية رأس المال بنسبة 11٢٪ كحد أدنى (مقارنة مع الحد الأدنى المتفق عليه دولياً بنسبة ٨٨٪).

هيكلية كفاية رأس المال (بازل ٢)

تضمن نظام بازل ٢ ثلاث دعائم متساوية في أهميتها يعزز بعضها بعضاً:

الدعامة الأولى

متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال للموجودات المرجحة حسب المخاطر الائتمانية، والسوقية والتشغيلية.

يتم قياس الموجودات المرجحة حسب المخاطر الائتمانية عن طريق التسلسل الهرمي لحجم المخاطر المصنفة وفقاً لطبيعة كل أصل منها (في أو خارج الميزانية العمومية) والأطراف المشاركة فيها مع الأخذ بعين الاعتبار الكفالات والضمانات المؤهلة. تحدد الموجودات المرجحة حسب المخاطر السوقية عن طريق الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المتعلقة بالسوق مثل أسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة ومخاطر مركز الأسهم.

مخاطر الائتمان

حدد نظام بازل ٢ ثلاث طرق لحساب متطلبات رأس المال الإلزامي لمخاطر الائتمان: (١) المنهج المعياري، (٢) طريقة التقييم الداخلي، و (٣) طريقة التقييم الداخلي المتقدم. يتبع بنك المشاركة طريقة المنهج المعياري والتي تستخدم معدلات الائتمان الخارجية التي توفرها وكالات التقييم الخارجي لمخاطر الائتمان المعتمدة من قبل المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، لتحديد أحجام المخاطر التي سيتم تطبيقها على الأطراف المصنفة. وتحدد نسبة المخاطر المتعلقة بالأطراف غير المصنفة بـ ١٠٠٪.

مخاطر السوق

يقيم البنك مخاطر السوق باتباع طريقة المنهج المعياري. حيث تنحصر مخاطر أسعار الفائدة ومحفظه الأسهم بالمحفظه التجارية فقط، بينما تشمل مخاطر العملات الأجنبية وغيرها مثل مخاطر السلع والخيارات المحافظ البنكية.

المخاطر التشغيلية

يتبع البنك طريقة المؤشرات الأساسية.

الدعامة الثانية - المراجعة من قبل السلطات الرقابية

تطلب "المراجعة من قبل السلطات الرقابية" من البنوك تطبيق طريقة تقييم كفاية رأس المال بما يتلاءم مع الخطوط العريضة للمخاطر الخاصة به، بالإضافة إلى تطبيق استراتيجية للحفاظ على مستويات رأس المال. بموجب هذه الدعامة، يجب أن تضمن إجراءات البنك وتدابير (١) التحديد والقياس الملائم للمخاطر المتعلقة بأنشطتها، (٢) مستوى كافٍ من رأس المال الداخلي لتغطية هذه المخاطر، و(٣) تطبيق الأنظمة المناسبة لإدارة المخاطر وتطويرها.

يجب على المشرفين التدخل في مراحل مبكرة لمنع هبوط رأس المال دون الحد الأدنى اللازم لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك.

الدعامة الثالثة انضباط السوق

الهدف من هذه الدعامة هو تحسين مستويات الشفافية عن طريق نشر تقارير عامة حول وضع مخاطر البنوك وبالتالي رفع مستويات القدرة على المقارنة بين البنوك.

يطبق بنك المشاركة الدعائم الثلاث لإطار بازل ٢

كفاية رأس المال

يظهر الجدول أدناه الموجودات المرجحة حسب المخاطر، ومتطلبات رأس المال ونسب رأس المال النظامي لبنك الشارقة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

١- الموجودات المرجحة حسب المخاطر

٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ ألف درهم	
١٩,٧٤٦,٤٥٣	١٨,٨٣٠,٦١١	الدعم الأولي مخاطر الائتمان مخاطر السوق المخاطر التشغيلية
١٣١,٩٣٣	١٧١,١٧٧	
١,٥٠٢,٩٥٤	١,٤٨٤,١٥٩	
<u>٢١,٣٨١,٣٤٠</u>	<u>٢٠,٤٨٥,٩٤٧</u>	مجموع الموجودات المرجحة حسب المخاطر

مخاطر الائتمان

الموجودات المرجحة حسب المخاطر	التخفيف من مخاطر الائتمان (CRM)			داخل و خارج الميزانية العمومية	فئات الموجودات ٢٠١٦
	بعد التخفيف من المخاطر	التخفيف من المخاطر	التعرض قبل التخفيف من المخاطر	إجمالي الموجودات القائمة	
٢,٢٦٥,٩٦٧	٥,١٩٥,٧٠٤	-	٥,٢٦٦,٢٢٦	٥,٢٦٦,٢٢٦	المطالبات السيادية
-	١٠١,٨١١	-	٥٠٦,٦٥٢	٥٠٦,٦٥٢	المطالبات على منشآت القطاع العام الحكومية غير المركزية
-	-	-	-	-	المطالبات على البنوك الإئتمانية المتعددة الأطراف
١٧٤,٩١٥	١,٣٧٩,٦٦٢	١,٨٤٠	١,٤١٥,٥٦٦	١,٤١٥,٥٦٦	المطالبات على البنوك
٣,٤٩٩	١٠,٦٩٥	-	١٠,٦٩٥	١٠,٦٩٥	المطالبات على شركات الوساطة المالية
١٠,٤٦١,٩٧٦	١٤,٧٩٦,٧٣٤	٤,٩٣٠,٨٧٦	١٧,٨٤٤,٥٩٨	١٨,٢٤١,٠٩٢	المطالبات على الشركات و الكيانات المرتبطة بالحكومة
١,٣٨٨,٧٧٦	١,٤٦٩,٠٩٧	٧٣,١١١	١,٦٠٥,٨٩٠	١,٦٠٥,٨٩٠	المطالبات مدرجة في محفظة قروض التجزئة النظامية
١,٤٩٥,٥٧٥	٢,٦٨١,٤٣٢	٧٠٢,٥٣٦	٢,٦٨١,٤٣٢	٢,٦٨١,٤٣٢	المطالبات مضمونة مقابل عقارات سكنية
١٤٠,٥٩٨	١٤٠,٥٩٨	-	١٤١,١٤٩	١٤١,١٤٩	المطالبات مضمونة مقابل عقارات تجارية
(٢٠٩,٥٢٠)	(٢١٥,٣٠٤)	-	(٢١٢,٤٤٢)	١,٠٧٢,٠٦٦	قروض متأخرة
١,٢٥٠,٥٩٥	٨٣٣,٧٣٠	-	٨٣٣,٧٣٠	٨٣٣,٧٣٠	فئات عالية المخاطر
١,٨٥٨,٢٣٠	٢,٠٦٥,٥٢٣	-	٢,٠٦٥,٥٢٣	٢,٠٦٥,٥٢٣	موجودات أخرى
١٨,٨٣٠,٦١١	٢٨,٤٥٩,٦٨٢	٥,٧٠٨,٣٦٣	٣٢,١٥٩,٠١٩	٣٣,٨٤٠,٠٢١	مجموع المطالبات
					مخاطر التسوية
					مجموع المخاطر الائتمانية
	<u>١٨,٨٣٠,٦١١</u>				

الموجودات المرجحة حسب المخاطر	التخفيف من مخاطر الائتمان (CRM)			داخل و خارج الميزانية العمومية	فئات الموجودات
	بعد التخفيف من المخاطر	التخفيف من المخاطر	التعرض قبل التخفيف من المخاطر	إجمالي الموجودات القائمة	٢٠١٥
٢,٢٧٢,٦١١	٦,٩٦٩,٩٦٧	-	٧,٠٤٠,٤٨٩	٧,٠٤٠,٤٨٩	المطالبات السيادية
-	١٤٤,١٦٦	-	٦٠٥,٩١٨	٦٠٥,٩١٨	المطالبات على منشآت القطاع العام الحكومية غير المركزية
-	-	-	-	-	المطالبات على البنوك الإئتمانية المتعددة الأطراف
٤٥٩,٠٢٠	١,٢٧٩,٠٠١	٣	١,٣٢٣,٨٠٧	١,٣٢٣,٨٠٧	المطالبات على البنوك
٦,٥٣٤	١٩,٣٧٥	-	١٩,٣٧٥	١٩,٣٧٥	المطالبات على شركات الوساطة المالية
١٠,٥٥٧,٧٩٩	١٣,٧٩٢,٥١١	٣,٢٣٤,٧١٥	١٦,٥١٢,٩٩٨	١٦,٥١٤,٠٠٨	المطالبات على الشركات و الكيانات المرتبطة بالحكومة
١,٣٢١,٣٢٨	١,٥٠٠,٧٩٥	١٦٩,٣٣٥	١,٦١٤,٧٩٢	١,٦١٤,٧٩٢	مطالبات مدرجة في محفظة قروض التجزئة النظامية
١,٩١٩,٩٣٠	٣,٣٣٢,٩١٨	٧٨٨,٣٠٠	٣,٣٣٢,٩١٨	٣,٣٣٢,٩١٨	مطالبات مضمونة مقابل عقارات سكنية
١٥١,٨١١	١٥١,٨١١	-	١٥٢,٣٦٢	١٥٢,٣٦٢	مطالبات مضمونة مقابل عقارات تجارية
(٧٤,١٥٢)	(٩١,٤٧٨)	٢٣٣	(٩١,٣٩١)	١,٤٥١,٨٤٢	قروض متأخرة
١,١٩٧,٣١٨	٧٩٨,٢١٢	-	٧٩٨,٢١٢	٧٩٨,٢١٢	فئات عالية المخاطر
١,٩٣٤,٢٥٣	٢,١٩,١٣١	-	٢,١٩,١٣١	٢,١٩,١٣١	موجودات أخرى
١٩,٧٤٦,٤٥٣	٣٠,٠٠٦,٤٠٩	٤,١٩٢,٥٨٦	٣٣,٤١٨,٦١١	٣٤,٩٦٢,٨٥٤	مجموع المطالبات مخاطر التسوية
١٩,٧٤٦,٤٥٣					مجموع المخاطر الائتمانية

مخاطر السوق

٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ ألف درهم	
١٠,٥٤٨	-	مخاطر أسعار الفائدة - المحافظ التجارية
١٢٤	١,٩٣٩	مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية
٥,١٦٠	١٨,٦٠٢	مخاطر التعرض للأسهم - المحافظ التجارية
١٥,٨٣٢	٢٠,٥٤١	مجموع مخاطر السوق المحملة على رأس المال
١٣١,٩٣٣	١٧١,١٧٧	الموجودات المرجحة حسب مخاطر السوق (المجموع أعلاه × ٨.٣٣)

المخاطر التشغيلية

٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ ألف درهم	
٨٠١,٥٧٥	٧٩١,٥٥١	متوسط إجمالي الدخل لثلاث سنوات
١٢٠,٢٣٦	١١٨,٧٣٣	الأعباء الرأسمالية (عامل بيتا (١٥%)
١٨٠,٣٥٤	١٧٨,٠٩٩	الأعباء الرأسمالية UAE (الأعباء الرأسمالية ١.٥)
١,٥٠٢,٩٥٤	١,٤٨٤,١٥٩	الموجودات المرجحة حسب المخاطر التشغيلية (المجموع أعلاه × ٨.٣٣)

٢- نسب رأس المال

معدل المستوى ١ (Tier ١)

رأس المال من المستوى ١ (Tier ١)
مجموع الموجودات المرجحة حسب المخاطر

معدل المستوى ١ (Tier ١) (أ)/(ب)

معدل كفاية رأس المال

قاعدة رأس المال
مجموع الموجودات المرجحة حسب المخاطر

معدل كفاية رأس المال (أ)/(ب)

٢٠١٥	٢٠١٦
ألف درهم	ألف درهم
(أ) ٤,١٧٥,٧٧٨	(أ) ٤,٣٤٨,٥٦٨
(ب) ٢١,٣٨١,٣٤٠	(ب) ٢٠,٤٨٥,٩٤٧
19.03%	21.23%
٢٠١٥	٢٠١٦
ألف درهم	ألف درهم
(أ) ٤,٥١٨,٢٠٣	(أ) ٤,٥٩٤,٢٢٧
(ب) ٢١,٣٨١,٣٤٠	(ب) ٢٠,٤٨٥,٩٤٧
21.13%	22.43%



قرارات الجمعية العمومية



الجمعية العمومية

قرارات الجمعية العمومية رقم ٤٣:

- ١ - صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة عن نشاطات البنك للسنة المنتهية في ٢٠١٦/٢٣١.
- ٢ - صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على تقرير مدقق حسابات البنك للسنة المنتهية في ٢٠١٦/٢٣١.
- ٣ - صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر كما في ٢٠١٦/٢٣١.
- ٤ - صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على تخصيص الأرباح وتوزيع ارباح نقدية بنسبة ٧,٦٦%, كالتالي:

٢٠١٥	٢٠١٦	الاف دراهم
ألف درهم	ألف درهم	التخصيصات المقترحة
-	-	تحويل الى الاحتياطي القانوني
٣٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	تحويل الى احتياطي الطوارئ
٧,٥٠٠	٧,٥٠٠	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
-	١٦٠,٨٦٠	أنصبة أرباح نقدية مقترحة (٢٠١٦ - ٧,٦٦%) (٢٠١٥ -)
-	-	اقتراح توزيع اسهم خزينة (٢٠١٦ -)
٢٢٠,٠٠٠	-	(٢٠١٥ - ٥,٢٥%)
٢,٥٠٠	٧,٥٠٠	تبرعات للجمعيات الخيرية
٢١٦,٨٤٥	٣٨,١٧٥	الأرباح المستبقاة
<u>٤٧٦,٤٨٥</u>	<u>٦٠٦,٠٣٥</u>	المجموع

- ٥ - صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن اعمالهم للفترة المنتهية في ٢٠١٦/٢٣١.
- ٦ - صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على إبراء ذمة مدقق الحسابات الخارجي عن أعمالهم للفترة المنتهية في ٢٠١٦/٢٣١.
- ٧ - صادقت الجمعية العمومية بالإجماع على مكافآت أعضاء مجلس الادارة لعام ٢٠١٦.
- ٨ - وافقت الجمعية العمومية بالإجماع على تعيين مدقق حسابات خارجي للبنك للسنة المالية ٢٠١٧، وصدت أتعابهم بمبلغ ٧٠٠,٠٠٠ درهم.

قرارات خاصة:

- وافقت الجمعية العمومية بالإجماع على تحديث أو تكملة لبرنامج البنك الخاص باليورو ومتوسط الأجل والذي تم إنشاؤه أصلاً بناء على موافقة الجمعية العمومية رقم ٤٢ التي انعقدت بتاريخ ٢٠١٦/١٤٣٠، ويمكن اصدار اي تحديث او ملحق في أي وقت (وإذا لزم الأمر، عدة مرات) قبل انعقاد العمومية التالية للبنك.

اصدار من قبل البنك أو عن طريق آلية اخرى يتم انشاؤها لهذا الغرض، لأي أوراق مالية غير مضمونة او ضمن برنامج البنك الخاص باليورو المتوسط الأجل، إما كما هو قائم حالياً أو تحديثه أو اصدار ملحق وفقاً للبند (ا) أو أي أوراق مالية دائنة أخرى، سواء كانت مضمونة أو غير مضمونة، على أساس مستقل أو بموجب برنامج إصدار، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، شهادات إيداع أو أوراق تجارية، بمبلغ إجمالي يصل إلى ١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي في أي وقت قبل انعقاد الجمعية العمومية التالية للبنك.

على ان تخضع لقرارات مجلس الإدارة، التي قد تشرع تنفيذ هذه المعاملات، وأي موافقات مطلوبة من الجهات المختصة.

- وافقت الجمعية العمومية بالأكثرية على تعديل البند رقم ١٨ من النظام الاساسي بتخفيض عدد اعضاء مجلس الادارة من ١١ الى ٩ اعضاء. واعترض مساهم يملك ٥٣٣,٧٩٦ سهماً على هذا التعديل. وعليه اصبح هذا القرار نافذاً، وعليه تصبح المادة المعدلة كالتالي:

شريطة الحصول على موافقة الجهات المختصة.

المادة (١٨) تشكيل مجلس الإدارة

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة يشكل من تسعة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية العادية بالاقتراع السري التراكمي. ويشترط أن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة على الأقل من الأعضاء المستقلين وأغليبتهم من الأعضاء غير التنفيذيين. ولا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب مدير عام الشركة و/أو العضو المنتدب.

ويجب في جميع الأحوال أن تكون أغلبية أعضاء المجلس بمن فيهم الرئيس من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويشترط في عضو مجلس الإدارة إن كان فرداً أن يكون مالكاً لعدد من أسهم الشركة لا تقل قيمته الاسمية عن مائة ألف درهم. أما إذا كان ممثلاً لشخص معنوي فيشترط أن يكون الشخص المعنوي الممثل بهذا العضو مالكاً لأسهم ذات قيمة اسمية مماثلة لما ورد أعلاه. ويتوجب على عضو مجلس الإدارة الاحتفاظ بهذه الاسهم طوال مدة عضويته كضمانة لصالح الشركة عن أخطائه في الإدارة.

تم تقديم بيان تفصيلي عن المرشحين لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة. ومن ثم تم التصويت السري التراكمي لانتخاب مجلس إدارة جديد مكون من ٩ أعضاء.

٩ - انتخبت الجمعية العمومية مجلس إدارة جديد لمدة ثلاث سنوات مكون من:

السيد أحمد عبدالله النومان
الشيخ محمد بن سعود القاسمي
الشيخ سيف بن محمد بن بطي آل حامد
معالي حميد ناصر العويس
السيد عبد العزيز حسن المدفع
السيد عبد العزيز مبارك الحساوي
السيد سعود البشارة
السيد فرانسوا دوج
السيد سالم حميد سالم الغماي

بنك الشارقة
- شركة مساهمة عامة
البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦



محتويات



• تقرير مجلس الإدارة

• تقرير مدقق الحسابات المستقل

• بيان المركز المالي الموحد

• بيان الارباح أو الخسائر الموحد

• بيان الارباح أو الخسائر والدخل الشامل الاخر الموحد

• بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

• بيان التدفقات النقدية الموحد

• إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة



تقرير مجلس الإدارة



بنك الشارقة – شركة مساهمة عامة

تقرير مجلس الإدارة

يتشرف مجلس الإدارة بتقديم تقريره والبيانات المالية الموحدة المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

التأسيس والمكتب المسجل

بنك الشارقة – شركة مساهمة عامة ("البنك") ذات مسؤولية محدودة، تأسس بموجب مرسوم أميري صادر بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٧٣ عن صاحب السمو حاكم الشارقة وتم تسجيله في فبراير ١٩٩٣ وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ (وتعدلاته). يأسر البنك أعماله بموجب رخصة مصرفية صادرة عن المصرف المركزي لدولة الامارات العربية المتحدة بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٧٤.

يقع عنوان المكتب المسجل للبنك في شارع الخان ص.ب. ١٣٩٤ الشارقة، دولة الامارات العربية المتحدة.

الأنشطة الرئيسية

الأنشطة الرئيسية للمجموعة هي الأعمال المصرفية التجارية والاستثمارية.

النتائج

بلغ الربح للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مبلغ ٤٠٢ مليون درهم (٢٠١٥: ٢٥٠ مليون درهم). وبلغ إجمالي الدخل الشامل ٢١٣ مليون درهم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (٢٠١٥: ٣٠٩ مليون درهم) وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار الخسارة غير المحققة عن إعادة تقييم موجودات ومطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر ومن خلال الأرباح أو الخسائر الناتجة عن مخاطر الائتمان، على التوالي، بمبلغ ١٩٠ مليون درهم (٢٠١٥: ربح بمبلغ ٥٨ مليون درهم).

النتائج المفصلة مدرجة في البيانات المالية الموحدة المرفقة.

أعضاء مجلس الإدارة

كان أعضاء مجلس الإدارة خلال العام كما يلي:

١. السيد أحمد عبدالله النومان (رئيس مجلس الإدارة)
٢. الشيخ محمد بن سعود القاسمي
٣. الشيخ سيف بن محمد بن بطي آل حامد
٤. معالي حميد ناصر العويس
٥. السيد عبدالرحمن بوخاطر (استقال في ١٠ يناير ٢٠١٧)
٦. السيد عبدالعزيز حسن المدفع
٧. السيد عبدالعزيز مبارك الحساوي
٨. السيد سعود البشارة
٩. السيد فرانسوا دوج
١٠. السيد فاروق تركيزيان

عن مجلس الإدارة

السيد أحمد عبدالله النومان
رئيس مجلس الإدارة
الشارقة
٢٢ فبراير ٢٠١٧



تقرير مدققي الحسابات المستقلين



تقرير مدققي الحسابات المستقلين

السادة مساهمي بنك الشارقة ش.م.ع.

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لبنك الشارقة ش.م.ع. ("البنك") وشركاته التابعة ("المجموعة")، التي تتألف من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، والبيانات الموحدة للأرباح أو الخسائر، والأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى، والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إضافية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تُعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وعن أدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتنفيذ تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. قمنا بتوضيح مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير في فقرة "مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" من هذا التقرير. إننا نتمتع باستقلالية عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين بالإضافة إلى قواعد السلوك المهني المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. هذا ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

تمثل أمور التدقيق الرئيسية في تلك الأمور التي نراها، وفقاً لأحكامنا المهنية، أكثر الأمور أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا وأثناء تكوين رأينا حول البيانات المالية الموحدة بشكل مجمل، ولا تبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

مخاطر الائتمان والانخفاض في قيمة القروض والسلفيات للعملاء

راجع الإيضاحات ٥- (١) و ٩ و ٣٣ و ٣٨ حول هذه البيانات المالية الموحدة.

يُعتبر انخفاض القيمة أحد المجالات التقديرية نظراً لمستوى الأحكام المطبقة من قبل الإدارة في تحديد مخصص انخفاض القيمة. نظراً لأهمية القروض والسلفيات (التي تمثل ٦٦٪ من إجمالي الموجودات) وحالات عدم اليقين بخصوص التقديرات، فإن انخفاض القيمة يُعتبر أحد أمور التدقيق الرئيسية.

تم تطبيق أحكام لتحديد المؤشرات والافتراضات المناسبة المستخدمة في احتساب انخفاض القيمة، على سبيل المثال: الافتراض الخاص بالعملاء الذين سيتعثرون عن السداد، وتقييم الضمان الخاص بعمليات الإقراض المضمونة، والتدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بالقروض للعملاء من الشركات. علاوة على ذلك، قمنا بالتركيز على حالات التعرض الهامة في حالاتها الفردية والتي ما تزال أو أصبحت معرضة لمخاطر انخفاض القيمة بصورة فردية.

الرد الخاص بنا

تضمنت إجراءات تدقيقنا تقييم النظم الرقابية الخاصة باعتماد وقيود ومراقبة القروض والسلفيات، وتقييم الآليات والمدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل المجموعة في احتساب حالات الانخفاض في القيمة التي يتم تقييمها بشكل جماعي، وتقييم مدى كفاية مخصصات انخفاض القيمة الخاصة بالقروض التي يتم تقييمها بشكل فردي.

١. فيما يخص أكبر ١٠ حالات تعرض للمخاطر متعلقة بالشركات والتي تشكل الجزء الأكبر من إجمالي القروض لدى البنك، تضمنت إجراءاتنا ما يلي:

• إجراء تقييمات ائتمانية تفصيلية لكل قرض. كما قمنا بتقييم مدى معقولية التدفقات النقدية المتوقعة القابلة للاسترداد ومدى تحقيق الضمان والمصادر الأخرى المتاحة للسداد. قمنا بمقارنة الافتراضات الرئيسية الموضوعية مع خطط الأعمال وفهمنا بيئة الأعمال والقطاعات ذات الصلة. قمنا أيضاً بمقارنة الافتراضات، حيثما يكون مناسباً، مع مؤشرات خارجية مثل الحسابات المدققة للمقترضين والتقييمات العقارية من أجل تقييم مدى ملاءمة قيم الضمانات المحتفظ بها من قبل البنك.

٢. فيما يتعلق بباقي حالات التعرض المتعلقة بالشركات، تضمنت إجراءاتنا ما يلي:

• اختبار النظم الرقابية الرئيسية على التصنيفات الائتمانية الداخلية وعملية المراقبة، وذلك لتقييم ما إذا كانت تصنيفات المخاطر الخاصة بالأطراف المقابلة قد تم تحديدها وتحديثها بشكل ملائم في الوقت المناسب؛

• إجراء فحص جوهري لمجموعة التصنيفات الائتمانية المختارة، وذلك لاختبار مدى ملاءمة التصنيفات الائتمانية في وقت محدد؛ و

• إجراء تقييمات ائتمانية لعينة مختارة من القروض. كما قمنا بتقييم مدى معقولية التدفقات النقدية المتوقعة القابلة للاسترداد ومدى تحقيق الضمان والمصادر الأخرى المتاحة للسداد. قمنا بمقارنة الافتراضات الرئيسية الموضوعية مع خطط الأعمال وفهمنا الخاص لبيئة الأعمال والقطاعات ذات الصلة. قمنا أيضاً بمقارنة الافتراضات، حيثما يكون مناسباً، مع مؤشرات خارجية مثل الحسابات المدفوعة للمقترضين والتقييمات العقارية من أجل تقييم مدى ملاءمة قيم الضمانات المحتفظ بها من قبل البنك.

٣. فيما يتعلق بالمخصص الجماعي، تضمنت إجراءاتنا ما يلي:

• اختبار النظم الرقابية الرئيسية الموضوعية من قبل الإدارة لمراقبة تأثير البيانات ذات الصلة في النماذج؛

• تقييم الآليات والافتراضات الرئيسية وتقييم مدى ملاءمة فترة ظهور الخسائر التي تم الاستناد إليها عند تحديد التقديرات، وحيثما يكون مناسباً نقوم بمقارنة الافتراضات الرئيسية المستخدمة مع البيانات الاقتصادية والمالية المتاحة من مصادر خارجية في مجال العمل؛ و

• فيما يتعلق بالمخصصات الزائدة بناءً على أحكام الإدارة، فإننا نحث الإدارة على تقديم أدلة موضوعية على أن هذه المخصصات الزائدة كانت مناسبة.

٤. فيما يتعلق بالنظم الرئيسية ذات الصلة المستخدمة لتنفيذ المعاملات، قمنا بالاستعانة بمتخصصي تكنولوجيا المعلومات لدينا لاختبار عينة مختارة من النظم الرقابية الآلية المدرجة ضمن هذه النظم.

٥. تقييم ما إذا كانت الإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة تعكس بصورة ملائمة تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان.

تقييم الأدوات المالية في المستوى ٣

راجع الإيضاحات ٥-٢(أ) و ١٠ و ٤٠ حول هذه البيانات المالية الموحدة.

يتمثل هذا الخطر في أن تقييم الأدوات المالية قد ينطوي على أخطاء نتيجة تطبيق أساليب تقييم تنطوي غالباً على ممارسة أحكام هامة واستخدام افتراضات وتقديرات.

٨٣٪ (٢٠١٥: ٨٤٪) من الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في بيان المركز المالي للمجموعة تم قياسها باستخدام مدخلات المستوى ٣ في النظام المدرج للقيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

يتم تصنيف الأدوات المالية ضمن المستوى ٣ نظراً لأن مدخلات التسعير الجوهرية المتعلقة بهم غير ملحوظة. يعتمد تحديد هذه الأسعار على التقديرات بشكل كبير ونظراً لعدم اليقين في تقدير بعض القيم العادلة، يُعتبر هذا الأمر أحد أمور التدقيق الرئيسية.

الرد الخاص بنا

تضمنت إجراءات تدقيقنا ما يلي:

١. تقييم النظم الرقابية المتعلقة بتحديد وقياس وإدارة مخاطر التقييم، وتقييم الآليات ومدى معقولية المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل المجموعة في تحديد القيم العادلة.

٢. فيما يتعلق بعينة مختارة من الاستثمارات، قمنا بتقييم الافتراضات والمدخلات الرئيسية مع الأخذ بعين الاعتبار طرق التقييم البديلة المستخدمة من قبل الإدارة والعوامل الرئيسية الداعمة لها.

٣. قمنا بمقارنة المدخلات الملحوظة مع المصادر المستقلة والبيانات عن السوق المتاحة من مصادر خارجية. فيما يتعلق بمدخلات التقييم الجوهرية غير الملحوظة، قمنا بالاستعانة بمتخصصين لدينا في التقييم للقيام بتقييم مدى معقولية الافتراضات والنماذج المستخدمة من قبل الإدارة لتحديد قيمة الاستثمارات ضمن المستوى ٣.

٤. علاوة على ذلك، قمنا بتقييم ما إذا كانت الإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة حول مخاطر وحساسيات القيمة العادلة تعكس بصورة ملائمة تعرض المجموعة لمخاطر التقييم.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠١٦، ولكنها لا تتضمن البيانات المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات حولها. وقد حصلنا على تقرير أعضاء مجلس إدارة المجموعة قبل تاريخ تقرير مدققي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أجزاء التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠١٦ بعد تاريخ هذا التقرير.

لا يشمل رأينا حول البيانات المالية الموحدة المعلومات الأخرى، كما أننا لم ولن نُعبر عن أي استنتاجات تدقيقية بشأن هذه المعلومات.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، نتحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بصورة مادية مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء عملية التدقيق، أو ما إذا كانت تشوبها أخطاء مادية. في حال خلصنا إلى وجود خطأ مادي في المعلومات الأخرى، بناءً على الأعمال التي قمنا بها، فإننا ملزمون بالإبلاغ عن هذا الأمر. لم يستترع انتباهنا أي أمر يستدعي الإبلاغ عنه في هذا الشأن.

في حال خلصنا إلى وجود خطأ مادي في "التقارير" أثناء قراءتها، يتعين علينا إحاطة مسؤولي الحوكمة بهذا الأمر واتخاذ الإجراءات المناسبة وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق.

مسؤولية الإدارة ومسؤولي الحوكمة تجاه البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وإعدادها بما يتوافق مع أحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية الموحدة بحيث تكون خالية من الأخطاء المادية، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح حيثما يكون مناسباً عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها دليل فعلي غير ذلك.

يتحمل مسؤولو الحكومة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

كجزء من أعمال التدقيق التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، قمنا بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. قمنا أيضاً بما يلي:

• تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنة بالأخطاء المادية الناتجة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.

• فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأعمال التدقيق وذلك بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.

• تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الموضوعية من قبل الإدارة.

• التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوك جوهري حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال خلصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

• تقييم عرض البيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن عرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة.

• الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بشأن المعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. كما نتحمل مسؤولية توجيه وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة والإشراف عليها. نحن مسؤولون وحدنا عن رأينا التدقيقي.

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية المترتبة على أعمال التدقيق بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال أعمال التدقيق.

نُقدم أيضاً إقراراً لمسؤولي الحوكمة نُؤكد بموجبه التزامنا بقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونطلعهم على كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بصورة معقولة أنها تؤثر على استقلاليتنا، والضوابط ذات الصلة، إن وجدت.

في ضوء الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة، نحدد الأمور الأكثر أهمية أثناء تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبذلك تُعتبر هذه الأمور هي أمور التدقيق الرئيسية. نقوم باستعراض هذه الأمور في تقرير مدققي الحسابات ما لم يكن الإفصاح عن تلك الأمور للعامّة محظوراً بموجب القوانين أو التشريعات أو عندما نرى، في حالات نادرة للغاية، أنه يجب عدم الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا إذا كان من المتوقع أن تكون التداعيات السلبية للقيام بذلك أكثر من المنافع التي تعود على المصلحة العامة نتيجة هذا الإفصاح.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما يقتضي القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، فإننا نُشير إلى ما يلي:

١. لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛

٢. تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من كافة النواحي المادية، بما يتوافق مع الأحكام ذات الصلة للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥؛

٣. قامت المجموعة بالاحتفاظ بسجلات محاسبية منتظمة؛

٤. تتفق المعلومات المالية الواردة في تقرير أعضاء مجلس الإدارة، وبحدود ما يتعلق بهذه البيانات المالية الموحدة، مع ما جاء في السجلات المحاسبية للمجموعة؛

٥. تم الإفصاح عن الأسهم التي قامت المجموعة بشرائها خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ في الإفصاح ١٠ حول البيانات المالية الموحدة؛

٦. يبين الإفصاح رقم ٣٥ حول البيانات المالية الموحدة المعاملات المادية مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي تم بموجبها تنفيذ هذه المعاملات؛

٧. بناءً على المعلومات التي أتت لنا، لم يسترعب انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن المجموعة قد خالفت، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، أي من الأحكام ذات الصلة للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، أو النظام الأساسي للبنك، على وجه قد يكون له تأثير مادي على أنشطتها أو مركزها المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦؛ و

٨. يبين الإفصاح رقم ٣٤ حول البيانات المالية الموحدة المساهمات المجتمعية خلال السنة.

كما يقتضي القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠ (وتعديلاته)، فإننا نُؤكد أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

بالإنابة عن كي بي إم جي لوار جلف ليمتد

فوزي أبوراس

رقم مدقق الحسابات المسجل: ٩٦٨
دبي، الإمارات العربية المتحدة



بيان المركز المالي الموحد



بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر

٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ ألف درهم	إيضاحات
		الموجودات
٦,٤٣٦,١٩٥	٤,٣٠٨,٨٨٧	٦ نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
١,٧٢,٤١٥	٦٩١,٦٧٣	٧ ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك
-	٦٣٩,٤٧٦	٨ إتفاقيات إعادة الشراء
١٥,٣٦,٦٢١	١٧,٧٤,٩٩٧	٩ قروض وسلفيات، صافي
١,٢١٤,٨٧٨	١,١٠٠,٨٣٤	١٠ موجودات مالية أخرى مقاسة بالقيمة العادلة
٥٢٧,٣٣٠	٧٤٧,٢٣٧	١٠ موجودات مالية أخرى مقاسة بالتكلفة المطفأة
٢٧,٠٤٤١	٢٨١,٣٣٧	١١ إستثمارات عقارية
٢٣٤,٢٣٤	٢٢٨,٣٢٤	١٢ الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى
٢,٥١٩,٥٩٨	١,٧٥٠,٠٠٨	١٣ موجودات أخرى
٢٧٥,٢٠٦	٢٧٤,١٩٦	١٥ ممتلكات ومعدات
<u>٢٧,٥٨٦,٩١٨</u>	<u>٢٧,٩٦,٩٦٩</u>	مجموع الموجودات
		المطلوبات وحقوق الملكية
		المطلوبات
١٩,٤٩١,٨١٥	١٩,٧٣٦,٩١٧	١٨ ودائع العملاء
٤٥,٤٧٩	٩٧,٧٨٩	١٩ ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك
١,٦٨٩,٦٨٢	٨٣٥,٨٩٧	٢٠ مطلوبات أخرى
١,٧٣٧,٤٩٨	١,٨٢٦,٦٣٨	٢١ سندات دين مصدرة
<u>٢٢,٩٦٤,٤٧٤</u>	<u>٢٢,٤٩٧,٢٤١</u>	مجموع المطلوبات
		حقوق الملكية
		رأس المال والإحتياطيات
٢,١٠٠,٠٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠	٢٢ (أ) رأس المال
١,٠٥٠,٠٠٠	١,٠٥٠,٠٠٠	٢٢ (ب) احتياطي قانوني
٤٨٠,٠٠٠	٥١٠,٠٠٠	٢٢ (ج) احتياطي طوارئ
١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٢٢ (د) احتياطي عام
٢٢٢,٤٣٢	٢٢,٨٣٦	احتياطي التغيرات في القيمة العادلة
٤٧٦,٤٨٥	٦٠٦,٣٥٥	الأرباح المستتقة
<u>٤,٤١٨,٩١٧</u>	<u>٤,٣٨٨,٨٧١</u>	حقوق ملكية عائدة إلى مالكي البنك
٢٠٣,٥٢٧	٢١٠,٨٥٧	٢٤ (ب) الأطراف غير المسيطرة
<u>٤,٦٢٢,٤٤٤</u>	<u>٤,٥٩٩,٧٢٨</u>	مجموع حقوق الملكية
<u>٢٧,٥٨٦,٩١٨</u>	<u>٢٧,٩٦,٩٦٩</u>	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

السيد فاروق نركيزيان
عضو تنفيذي ومدير عام

السيد أحمد عبدالله النومان
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.



بيان الارباح أو الخسائر الموحد



بيان الأرباح أو الخسائر الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ ألف درهم	إيضاحات
١,٢٨,٢١١ (٤٨٠,١٢٠)	١,٠٥٤,٣٣٧ (٥٣٢,٣٥٥)	٢٨ إيرادات الفوائد ٢٩ مصاريف الفوائد
٥٤٨,٠٩١ ١٦,١١٣ ٢١,٤٧٣ ١١,٥٣٠ ٤,١٤٣ ٨٧,٧٣٦	٥٢١,٩٨٢ ١٧٣,٩٧٩ ٢١,٠٤٦ ٩,٥٤٥ (٦٦) ٣١,١٩٩	٣٠ صافي إيرادات الفوائد صافي إيرادات الرسوم والعمولات أرباح عملات أجنبية ٣١ الربح من الاستثمارات ١٣ ارباح إعادة تقييم إستثمارات عقارية وموجودات مستحوذ ٣٢ الإيرادات الأخرى
٨٣٣,٠٨٦ (٢٩٧,٠٠٦)	٧٥٧,٦٨٥ (٦٢,٣٣٧)	٣٣ إيرادات العمليات صافي خسارة انخفاض قيمة الموجودات المالية
٥٣٦,٠٨٠ (٢٦٧,٥٥٩) (٧,٧٨٤)	٦٩٥,٣٤٨ (٢٧٦,٢٤٢) (٥,٩١٠)	٣٤ صافي إيرادات العمليات مصاريف عمومية وإدارية إطفاء موجودات غير ملموسة ١٢ (ب)
٢٦٠,٧٣٧ (٣,٤٣٨)	٤١٣,١٩٦ -	١٦ الربح قبل العمليات المتوقفة العمليات المتوقفة
٢٥٧,٢٩٩ (٦,٩٩٨)	٤١٣,١٩٦ (١١,٠٤٠)	الربح قبل الضرائب مصاريف ضريبة الدخل - خارجية
٢٥٠,٣٠١	٤٠٢,١٥٦	الربح الصافي السنة
٢٤٣,٧٥٤ ٦,٥٤٧	٣٩٢,٠١٨ ١٠,١٣٨	عائدة إلى: مساهمي البنك الأطراف غير المسيطرة
٢٥٠,٣٠١	٤٠٢,١٥٦	
٠.١٢	٠.١٩	٢٣ الربح الأساسي والمخفض للسهم الواحد (درهم)



بيان الارباح أو الخسائر
والدخل الشامل الاخر
الموحد

بيان الارباح أو الخسائر والدخل الشامل الاخر الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ ألف درهم	
٢٥٠,٣٠١	٤٠٢,١٥٦	الربح الصافي السنة
		بنود الدخل الشامل الأخر
		<u>البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان</u>
		<u>الارباح أو الخسائر الموحد</u>
(٣٣,٥٧٦)	(١٠٠,٩٨٩)	صافي التغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة
٩٢,٠٠٣	(٨٨,٥٩٤)	العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
		صافي التغيرات في القيمة العادلة لمطلوبات مالية بالقيمة
		العادلة من خلال الارباح أو الخسائر نتيجة مخاطر الائتمان
٥٨,٤٢٧	(١٨٩,٥٨٣)	مجموع (الخسارة)/الدخل الشاملة الأخر للسنة
٣٠٨,٧٢٨	٢١٢,٥٧٣	مجموع الدخل الشامل للسنة
		عائدة إلى:
٣٠٢,١٧٧	٢٠٢,٤٢٢	مساهمي البنك
٦,٥٥١	١٠,١٥١	الأطراف غير المسيطرة
٣٠٨,٧٢٨	٢١٢,٥٧٣	مجموع الدخل الشامل للسنة

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.



بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

مجموع حقوق الملكية	الأطراف غير المسيطرة	حقوق ملكية عائدة إلى مالكي البنك	الأرباح	احتياطي التغيرات في القيمة العادلة	احتياطي عام	احتياطي طوارئ	احتياطي قانوني	أسهم خزينة	رأس المال	
الف درهم	الف درهم	الف درهم	الف درهم	الف درهم	الف درهم	الف درهم	الف درهم	الف درهم	الف درهم	
٤,٤١٢,٦٥٩	٢١١,٩٤٩	٤,٢٠٠,٧١٠	٥٤٣,٤٢٧	١٥٤,٠٠٩	١٠٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠	١,٠٥٠,٠٠٠	(١٩٦,٧٢٦)	٢,١٠٠,٠٠٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٥
٢٥٠,٣٠١	٦,٥٤٧	٢٤٣,٧٥٤	٢٤٣,٧٥٤	-	-	-	-	-	-	الربح للسنة
٥٨,٤٢٧	٤	٥٨,٤٢٣	-	٥٨,٤٢٣	-	-	-	-	-	الربح الشامل الأخر
<u>٣,٨,٧٢٨</u>	<u>٦,٥٥١</u>	<u>٣,٢,١٧٧</u>	<u>٢٤٣,٧٥٤</u>	<u>٥٨,٤٢٣</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	مجموع الدخل الشامل الأخر للسنة
(١٢,٥١٥)	(١٢,٥١٥)	-	-	-	-	-	-	-	-	إعادة بيع إستثمارات (إيضاح ١٦)
-	-	-	(١٩٦,٧٢٦)	-	-	-	-	١٩٦,٧٢٦	-	العمليات مع مالكي المجموعة
(١٠,٥٨٧)	(٦١٧)	(٩,٩٧٠)	(٩,٩٧٠)	-	-	-	-	-	-	توزيعات أسهم (إيضاح ٢٤)
(٢,٥٠٠)	-	(٢,٥٠٠)	(٢,٥٠٠)	-	-	-	-	-	-	مخافات أعضاء مجلس الإدارة (إيضاح ٢٤)
-	-	-	(٣,٠٠٠)	-	-	٣,٠٠٠	-	-	-	تبرعات (إيضاح ٢٤)
(٧٣,٣٤١)	(١,٨٤١)	(٧١,٥٠٠)	(٧١,٥٠٠)	-	-	-	-	-	-	تحويل إلى احتياطي الطوارئ
										توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح ٢٤)
<u>٤,٦٢٢,٤٤٤</u>	<u>٢٠٣,٥٢٧</u>	<u>٤,٤١٨,٩١٧</u>	<u>٤٧٦,٤٨٥</u>	<u>٢١٢,٤٣٢</u>	<u>١٠٠,٠٠٠</u>	<u>٤٨٠,٠٠٠</u>	<u>١,٠٥٠,٠٠٠</u>	<u>-</u>	<u>٢,١٠٠,٠٠٠</u>	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥
٤٠٢,١٥٦	١٠,١٣٨	٣٩٢,٠١٨	٣٩٢,٠١٨	-	-	-	-	-	-	الربح للسنة
(١٨٩,٥٨٣)	١٣	(١٨٩,٥٩٦)	-	(١٨٩,٥٩٦)	-	-	-	-	-	الدخل الشامل الأخر
<u>٢١٢,٥٧٣</u>	<u>١٠,١٥١</u>	<u>٢٠٢,٤٢٢</u>	<u>٣٩٢,٠١٨</u>	<u>(١٨٩,٥٩٦)</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	مجموع الدخل الشامل الأخر للسنة
(١٠,٥٨٥)	(٦١٧)	(٩,٩٦٨)	(٩,٩٦٨)	-	-	-	-	-	-	العمليات مع مالكي المجموعة
(٢,٥٠٠)	-	(٢,٥٠٠)	(٢,٥٠٠)	-	-	-	-	-	-	مخافات أعضاء مجلس الإدارة (إيضاح ٢٤)
-	-	-	(٣,٠٠٠)	-	-	٣,٠٠٠	-	-	-	تبرعات (إيضاح ٢٤)
(٢٢٠,٠٠٠)	-	(٢٢٠,٠٠٠)	(٢٢٠,٠٠٠)	-	-	-	-	-	-	تحويل إلى احتياطي الطوارئ
(٢,٢٠٤)	(٢,٢٠٤)	-	-	-	-	-	-	-	-	أسهم خزينة (إيضاح ٢٤)
										توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح ٢٤)
<u>٤,٥٩٩,٧٢٨</u>	<u>٢١٠,٨٥٧</u>	<u>٤,٣٨٨,٨٧١</u>	<u>٦٠٦,٠٣٥</u>	<u>٢٢,٨٣٦</u>	<u>١٠٠,٠٠٠</u>	<u>٥١٠,٠٠٠</u>	<u>١,٠٥٠,٠٠٠</u>	<u>-</u>	<u>٢,١٠٠,٠٠٠</u>	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.



بيان التدفقات النقدية الموحد

بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٢٥٠,٣٠١	٤٠٢,١٥٦	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
٣٥,٠٦٤	٢٥,٣٨٦	الربح للسنة
٧,٧٨٤	٥,٩١٠	تعديلات على:
١٦٢	٥٠٤	استهلاك الممتلكات والمعدات
(٤٦,١٨٩)	(٢٠٩)	إطفاء الموجودات غير الملموسة
(٥١١)	(٤,٥٠٧)	اطفاء العلاوة على أدوات الدين
٥١١	٤,٥٠٧	الربح من بيع ممتلكات ومعدات
(٥,٨٩٤)	-	صافي الربح من القيمة العادلة من سندات دين مصدرة
(٣,٨٧٣)	١,٧٧١	صافي الخسارة من القيمة العادلة من مقايضة أسعار الفائدة
(٤,٤٤٣)	٦٦	الربح من بيع إستثمارات عقارية
-	٣,٢٦٤	صافي خسارة/(ربح) قيمة عادلة من موجودات مالية أخرى
٢٩٧,٠٠٦	٦٢,٣٣٧	ربح من القيمة العادلة من إعادة تقييم إستثمارات عقارية
(١,٨٣٥)	(٢,٧٩٨)	إطفاء تكاليف المعاملات على سندات دين مصدرة
٥٢٨,٣٨٣	٥٤,٨٧٦	صافي خسارة انقراض قيمة موجودات مالية
		توزيعات أرباح مستلمة
		أرباح العمليات قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
		تغييرات في
(١٧٥,٠٣١)	(١٢١,٨٨٢)	الودائع والأرصدة المستحقة من البنوك والتي تستحق بعد ثلاثة أشهر
(٣١,٠١٦)	(٥١,٧٢٠)	الودائع الإلزامية لدى البنوك المركزية
(١,٢٥٣,٥٢٥)	(٢,٣١٣,٦٨٧)	القروض والسلفيات
(٧٠٦,٤٧٢)	٧٥١,٣٢٨	موجودات أخرى
١,٦٩٠,٩٣٣	٢٤٥,١٠٢	ودائع العملاء
٨,٣١٢	(٨٦٠,٢٣٨)	مطلوبات أخرى
٦١,٥٨٤	(١,٨٤٦,٢٢١)	النقد المستخدم في/ (الناتج من) الأنشطة التشغيلية
(٣,٠٨٧)	(١٣,٠٨٥)	دفع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والتبرعات
٤٨,٤٩٧	(١,٨٥٩,٣٠٦)	صافي النقد المستخدم في/ (الناتج من) الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
		التغير في
(٣٧,٣٨٤)	(٢٥,٢٣٢)	شراء ممتلكات ومعدات
٨١,٣٧٠	١,٠٦٥	المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات
(١٨٩,٠٥٨)	(٥١٦,٥٥٨)	شراء موجودات مالية أخرى
٢٥٠,٨٧٨	-	المتحصل من بيع إستثمارات عقارية
(١٩٠,٨٦٧)	(٨١٢)	إضافات إلى إستثمارات عقارية
١٨٠,٩٦٦	٣٠٥,٧٥٩	المتحصل من بيع موجودات مالية أخرى
١,٨٣٥	٢,٧٩٨	توزيعات أرباح مستلمة
٩٧,٧٤٠	(٢٣٢,٩٨٠)	صافي النقد المستخدم في/ (الناتج من) الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(٦٩,٤٤١)	(٢,٢٠٤)	توزيعات أرباح مدفوعة
١,٨٢٩,٤٩٨	-	سندات دين مصدرة
(٧٣٤,٦٠٠)	-	قرض مشترك
١,٠٢٥,٤٥٧	(٢,٢٠٤)	صافي النقد المستخدم في/ (الناتج من) الأنشطة التمويلية
١,١٧١,٦٩٤	(٢,٠٩٤,٤٩٠)	صافي (النقص)/الزيادة في النقد وما يعادله
٣,٩٣٨,٦٤١	٥,١٠,٣٣٥	النقد وما يعادله في بداية السنة
٥,١٠,٣٣٥	٣,١٥,٨٤٥	النقد وما يعادله في نهاية السنة (إيضاح ٢٦)

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.



إيضاحات حول
البيانات المالية
الموحدة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

١ - معلومات عامة

تأسس بنك الشارقة ("البنك") كشركة مساهمة عامة بموجب مرسوم أميري صادر عن صاحب السمو حاكم إمارة الشارقة بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٧٣ وتم تسجيله في فبراير ١٩٩٣ بموجب قانون الشركات التجارية رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ (وتعدلاته). وقد بدأ البنك أعماله بموجب رخصة بنكية صادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٧٤. يفهم البنك بالأعمال المصرفية التجارية والاستثمارية. يقع المكتب المسجل للبنك في شارع الخان، ص.ب: ١٣٩٤ - الشارقة، الإمارات العربية المتحدة. يمارس البنك أنشطته من خلال خمسة فروع في دولة الإمارات العربية المتحدة في كل من إمارة الشارقة، دبي، أبوظبي، ومدينة العين. تتضمن البيانات المالية الموحدة أنشطة البنك وشركائه التابعة (يشار إليها معاً بـ "المجموعة").

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة قيد الإصدار وغير المفعلة بعد أو غير المطبقة بشكل مسبق

لم تقوم المجموعة بالتطبيق المسبق للمعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التالية التي تم إصدارها ولم يعمل بها بعد:

معمول بها للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة

١ يناير ٢٠١٨

• يتضمن المعيار رقم ٩ من معايير التقارير المالية الدولية (المرحلة ٢ والمرحلة ٣ توجيهات جديدة حول نموذج خسائر الإئتمان المتوقعة المستخدم في احتساب انخفاض قيمة الموجودات المالية والمتطلبات الجديدة العامة لمحاسبة النحوظ. كما يتضمن هذا المعيار التوجيهات المتعلقة بالإعتراف وإيقاف الإعتراف بالأدوات المالية الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩. قام البنك بإجراء تقييم أولي لتأثير المعيار رقم ٩ من معايير التقارير المالية الدولية 'الأدوات المالية' بناء على تعليمات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. كما يواصل البنك تركيزه على وضع نماذج وعمليات احتساب انخفاض القيمة التي يلزم تطبيقها خلال ٢٠١٧ حتى يتسنى للبنك الإلتزام التام بالمعيار رقم ٩ من معايير التقارير المالية الدولية. يرى البنك أنه فور الإنتهاء من وضع نماذج وعمليات احتساب انخفاض القيمة، سوف يكون في وضع أفضل لتقييم التأثير المحتمل للمعيار رقم ٩ من معايير التقارير المالية الدولية على البيانات المالية الموحدة والآثار المترتبة على متطلبات رأس المال النظامي.

١ يناير ٢٠١٧

• المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٥ الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء: يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٥ نظاماً قائماً وحيداً يركز على خمس خطوات يتعين تطبيقها على جميع العقود المبرمة مع العملاء..

المعايير والتفسيرات المطبقة للفترات المحاسبية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٦

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة	معمول بها للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
• المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٤ الحسابات التنظيمية المؤجلة الصادر في يناير ٢٠١٤ والذي يحدد متطلبات التقارير المالية "لأرصدة الحسابات التنظيمية المؤجلة" التي تنشأ عند تقديم المنشأة بخدماتها للعملاء بسعر يخضع لتنظيم الأسعار.	١ يناير ٢٠١٦
• التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٢٠١٢ - ٢٠١٤ والتي تتضمن تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أرقام ٥ و ٧ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩ و ٣٤.	١ يناير ٢٠١٦
• تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٨ لتوضيح طرق الاستهلاك والإطفاء المقبولة..	١ يناير ٢٠١٦
• تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١١ للإيضاح المحاسبية المتعلقة بالحصص في العمليات المشتركة.	١ يناير ٢٠١٦
• تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ و ٤١، وهي التعديلات التي تتطلب محاسبية الموجودات الحيوية التي تستوفي تعريف محصول زراعي محصود من موجودات حيوية كمنتجات، آلات ومعدات وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦.	١ يناير ٢٠١٦
• تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨، حيث توضح أن الاعتراف بالأرباح أو الخسائر يستند على بيع الموجودات أو المساهمة بها بين المستثمر وأي شركة زميلة أو مشروع مشترك على ما إذا كانت تلك الموجودات المباعة أو المساهم بها تشكل عمل تجاري.	١ يناير ٢٠١٦
• تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٧، بحيث تسمح لأي منشأة محاسبية الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة بالتكلفة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ أو المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، أو باستخدام طريقة الملكية في البيانات المالية المنفصلة لمنشأة ما.	١ يناير ٢٠١٦
• تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أرقام ١٠ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨، وهي التعديلات التي توضح بعض الجوانب المتعلقة بتطبيق استثناءات التوحيد على منشآت الاستثمار.	١ يناير ٢٠١٦
• تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ لتتطرق لبعض المعوقات الواقعية التي يواجهها معدو التقارير المالية خلال ممارسة أحكامهم أثناء عرض تقاريرهم المالية.	١ يناير ٢٠١٦

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات التي سيتم تطبيقها على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في الفترة التي تبدأ اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٦، أو عندما تكون معمولاً بها. كما وتتوقع المجموعة أنه قد لا يكون لتطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق الأولى لها، وذلك باستثناء المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

٣ - أسس الإعداد

١.٣ ابيان الالتزام

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤ - التقارير المالية المرحلية الصادر عن مجلس معايير المحاسبية الدولية، وتتفق كذلك مع المتطلبات المتعلقة بها من المتطلبات القانونية المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة والقواعد التنظيمية للمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة. صدر القانون الاتحادي الجديد بدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٢ بشأن الشركات التجارية (قانون الشركات لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ٢٠١٥) في ١ أبريل ٢٠١٥ وتم تفعيله في ١ يوليو ٢٠١٥. يُسمح للشركات ضمان الالتزام بقانون الشركات لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ٢٠١٥ بحلول ٣٠ يونيو ٢٠١٧ وفقاً للأحكام الانتقالية الواردة في القانون. يقوم البنك حالياً بتطبيق كافة التغييرات المطلوبة بموجب قانون الشركات لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ٢٠١٥.

٢.٣ أسس القياس

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء بعض الأدوات المالية المُصنفة كقيم عادلة في نهاية كل فترة تقرير، كما هو موضح في السياسات المحاسبية أدناه.

تستند التكلفة التاريخية بشكل عام إلى القيمة العادلة للمقابل الممنوح مقابل الموجودات أو البضائع أو الخدمات.

٣.٣ العملة الرسمية وعملة عرض البيانات المالية

تُعرض البيانات المالية الموحدة بالدرهم الإماراتي (الدرهم) وتُقرب كافة القيم الأخرى إلى أقرب ألف درهم، باستثناء ما يتم تحديده على خلاف ذلك.

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية.

٤-ملخص بأهم السياسات المحاسبية

٤.٤ أساس التوحيد

تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للبنك والمنشآت الخاضعة لسيطرته. تتحقق السيطرة عندما يكون للبنك:

- السلطة على المنشأة المستثمر بها،
- التعرض لـ / الحقوق في العوائد المتغيرة، من ارتباطها بالمنشأة المستثمر بها ، و
- القدرة على ممارسة السلطة على المنشأة المستثمر بها للتأثير على قيمة عوائد المنشأة المستثمر بها.

يقوم البنك بإعادة تقييم ما إذا كان يسيطر على المنشأة المستثمر بها أم لا إذا ما كانت الحقائق والظروف تشير إلى أن هناك تغيرات على عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة الموضحة أعلاه.

عندما تقل حقوق التصويت الخاصة بالبنك في أي من المنشآت المستثمر بها عن غالبية حقوق التصويت، تتحقق السيطرة للبنك عندما تكون حقوق التصويت كافية لمنحها قدرة عملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة بالمنشآت المستثمر بها بشكل منفرد. يأخذ البنك بعين الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تقييم ما إذا كان للبنك حقوق التصويت في المنشأة المستثمر بها أم لا بشكل يكفي لمنحها السيطرة، ومن بين تلك الحقائق والظروف:

- حجم حقوق التصويت التي يحوزها البنك بالمقارنة مع حجم حقوق التصويت لحاملي حقوق التصويت الآخرين؛
- حقوق التصويت المحتملة للبنك وحاملي حقوق التصويت الآخرين والأطراف الأخرى؛
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى؛
- وغيرها من الحقائق والظروف الأخرى التي تشير إلى أن البنك له، أو ليس له، القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة وقت الحاجة لاتخاذ قرارات، بما في ذلك أنماط التصويت والاجتماعات السابقة للمساهمين.

يبدأ توحيد أي من الشركات التابعة عندما يحصل البنك على السيطرة على الشركة التابعة، ويتوقف ذلك التوحيد بفقد البنك للسيطرة على الشركة التابعة. وعلى وجه الخصوص، يتم تضمين إيرادات ومصاريف أي شركة تابعة مستحوذ عليها أو مستتعدة خلال السنة في بيان الدخل أو الخسارة الموحدة من تاريخ حصول البنك على السيطرة وحتى تاريخ توقف البنك عن السيطرة على الشركة التابعة.

توزع الأرباح أو الخسائر وأي مكون للدخل الشامل الأخر إلى مالكي الشركة الأم وللأطراف غير المسيطرة. ويُعزى مجموع الدخل الشامل الأخر إلى مالكي الشركة الأم وإلى الأطراف غير المسيطرة حتى إن نتج عن ذلك تسجيل عجز في رصيد الأطراف غير المسيطرة.

عند الضرورة، يتم إدخال تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة بغية تماشي سياساتها المالية مع السياسات المحاسبية للبنك.

تلغى جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والإيرادات والمصاريف والتدفقات النقدية الداخلية المرتبطة بالمعاملات المتبادلة بين أعضاء المجموعة بالكامل عند توحيد البيانات المالية.

إن التغييرات في حصص ملكية البنك في الشركات التابعة، والتي لا تؤدي إلى فقدان البنك للسيطرة على الشركات التابعة، يتم محاسبتها كمعاملات ملكية. يتم إجراء تعديل على القيم الدفترية لخصص البنك وخصص حقوق الأطراف غير المسيطرة لتعكس التغييرات في حصصهم في الشركات التابعة. يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالفرق بين مبالغ تعديل خصص حقوق الأطراف غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع / الواجب دفعه، أو المبلغ المستلم / المتوقع استلامه، وتسجل في حقوق الملكية مباشرة وتوزع على مالكي الشركة الأم ("البنك").

عندما يفقد البنك سيطرته على إحدى الشركات التابعة، يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد ويحتسب كالفارق بين (١) إجمالي القيمة العادلة للمبلغ المستلم والقيمة العادلة للخصص المتبقية و (٢) القيمة الدفترية السابقة للموجودات (ومن ضمنها الشهرة)، ومطلوبات الشركة التابعة وخصص أي من الأطراف غير المسيطرة. تحتسب كافة المبالغ المعترف بها مسبقاً في بيان الدخل الشامل الأخر والتي يتم محاسبة الشركة التابعة على أساسها كما لو أن البنك قد استبعد الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بالمنشأة بشكل مباشر (أي تم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر أو تحويلها إلى فئة أخرى من فئات حقوق الملكية حسب ما هو محدد / مسموح به من قبل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية السارية). تعتبر القيمة العادلة لأي إستثمارات مستتعاة في شركات تابعة سابقة بتاريخ فقدان السيطرة مكافئة للقيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي للاحتساب اللاحق وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ أو، إن أمكن التطبيق، التكلفة عند الاعتراف المبدئي للاستثمار في الشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة.

٤.٤ النقد وما يعادله

يتكون النقد وما يعادله المبين في بيان التدفقات النقدية الموحد من النقد في الصندوق، وحسابات جارية، وأرصدة أخرى لدى بنوك مركزية، وشهادات الإيداع وأرصدة لدى بنوك وودائع بتاريخ استحقاق أصلي أقل من ثلاثة أشهر من تاريخ الحيازة.

٣.٤ مستحق من البنوك

يتم إظهار المستحق من البنوك بالتكلفة بعد خصم أية مبالغ قد تم شطبها ومخصص الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

٤.٤ إتفاقيات إعادة الشراء

إتفاقيات إعادة الشراء تخضع لالتزام بإعادة شرائها بسعر محدد سلفاً في تاريخ مستقبلي محدد (عقود) ويستمر الاعتراف بها في بيان المركز المالي الموحد وتسجل المطلوبات بموجب القروض. يعامل الفرق بين سعر البيع وإعادة الشراء كمصرف فائدة باستخدام طريقة العائد على سعر الفائدة على مدى الاتفاق. لا يتم تسجيل الموجودات المشتراة مع وجود التزام لإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد (عكس إتفاقيات إعادة الشراء) في بيان المركز المالي الموحد. تدرج المبالغ المودعة بموجب هذه الإتفاقيات في إتفاقيات إعادة الشراء. يتم التعامل مع الفرق بين سعر الشراء والبيع سعر كإيرادات فوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي على مدى الاتفاق.

٥.٤ الأدوات المالية

١.٥.٤ الاعتراف المبدئي

تعترف المجموعة بالموجودات والمطلوبات المالية في بيان المركز المالي الموحد فقط عندما تصبح طرفاً في البنود التعاقدية للأداة.

٢.٥.٤ القياس المبدئي

يتم مبدئياً قياس الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة. إن تكاليف المعاملة المنسوبة بصورة مباشرة إلى حيازة أو إصدار الموجودات والمطلوبات المالية تتم إضافتها إلى أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية، حيثما يكون مناسباً، عند الاعتراف المبدئي. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المنسوبة بصورة مباشرة إلى حيازة الموجودات المالية أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

٣.٥.٤ الموجودات المالية

يتم الاعتراف وإلغاء الاعتراف بكافة الطرق الاعتيادية لمشتريات أو بيع الموجودات المالية على أساس تاريخ المتاجرة. إن الطرق الاعتيادية للشراء أو البيع هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني تصدده الإتفاقيات واللوائح في السوق.

تُقاس كافة الموجودات المالية المعترف بها لاحقاً في مجملها إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة، بناءً على تصنيف الموجودات المالية.

تصنيف الموجودات المالية

بغرض تصنيف الموجودات المالية تصنف الأداة كـ "أداة ملكية" إذا كانت غير مشتقة وكانت تطابق تعريف "الملكية" لجهة الإصدار، باستثناء بعض الأدوات غير المشتقة المطروحة للتداول والتي تم عرضها كأداة ملكية من قبل الجهة المصدرة. وتصنف باقي الموجودات المالية غير المشتقة كـ "أدوات دين".

يتم لاحقاً قياس الأرصدة لدى البنوك المركزية والمستحق من البنوك والمؤسسات المالية والموجودات التمويلية وبنود محددة من الذمم المدينة والموجودات الأخرى التي ينطبق عليها الشروط التالية بالتكلفة المطفأة ناقصاً خسائر انخفاض القيمة والإيرادات المؤجلة، (إن وجدت) باستثناء تلك الموجودات المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. عند الاعتراف المبدئي:

- أن تكون الموجودات محتفظ بها ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن ينتج عن البنود التعاقدية الخاصة بالأداة، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تعد فقط دفعات للمبلغ الأصلي وأرباح على المبلغ الأصلي قيد السداد.

يتم قياس كافة الموجودات المالية الأخرى لاحقاً بالقيمة العادلة.

الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

إن طريقة معدل الربح الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة للأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة وتوزيع الإيرادات على مدى الفترة ذات الصلة. يتمثل معدل الربح الفعلي في المعدل المستخدم لاحتساب القيمة الحالية للمقبوضات النقدية المستقبلية المقدر (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الربح الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) من خلال العمر الافتراضي المقدر للأدوات الاستثمارية والتمويلية أو، إن كان مناسباً، عبر فترة أقصر للتوصل إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي.

يتم الاعتراف بالإيرادات في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على أساس معدل الربح الفعلي للأدوات التمويلية والاستثمارية التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة.

الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تُصنف الإستثمار في أدوات الملكية بأنها موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إلا إذا قامت المجموعة بتصنيف الإستثمارات بأنه غير محتفظ بها لغرض المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر عند الاعتراف الأولي.

يتم قياس الموجودات المالية التي لا تتطابق مع معايير التكلفة المطفأة الموضحة أعلاه، أو التي تتطابق مع المعيار ولكن قامت المجموعة بتصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر عند الاعتراف الأول، بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

قد يتم تصنيف الموجودات المالية (بخلاف أدوات حقوق الملكية) بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل ملحوظ التضارب في القياس أو الاعتراف والذي قد ينشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالأرباح أو الخسائر عليها على أسس مختلفة.

يعاد تصنيف الموجودات المالية من التكلفة المطفأة إلى القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يتم تغيير نموذج الأعمال بحيث لا يعد ينطبق عليها معايير القياس بالتكلفة المطفأة.

من غير المسموح أن يتم إعادة تصنيف أدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر عند الاعتراف الأولي.

تُقاس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة القياس في بيان الأرباح والخسائر الموحد (القيمة العادلة يتم احتسابها كما هو مبين في إيضاح رقم ٤٠).

يتم إثبات توزيعات الأرباح على الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في بيان الأرباح والخسائر الموحد عندما يثبت حق المجموعة في استلام هذه التوزيعات.

الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

عند الاعتراف المبدئي، يمكن للمجموعة، أن تختار بشكل لا يمكن الرجوع فيه أن تصنف أدوات حقوق الملكية (على أساس كل أداة على حدة) بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. ولا يجوز التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر إذا كان الاستثمار بأداة الملكية محتفظ به لغرض المتاجرة.

تعتبر الموجودات المالية محتفظ بها لغرض المتاجرة إذا:

- تم شراؤها أساساً لغرض بيعها في المستقبل القريب، أو
- كانت عند الاعتراف المبدئي جزء من محفظة أدوات مالية محددة تديرها المجموعة ولها نمط فعلي حديث للحصول على أرباح في فترات قصيرة، أو
- كانت أدوات مشتقة غير مصنفة وفعالة كأداة تحوط أو كضمان مالي.

يتم قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملة. ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناشئة عن التغيير في القيمة العادلة تحت بند الدخل الشامل الأخر وتضاف إلى احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات. عند استبعاد أصل مالي، فإن تراكم الأرباح أو الخسائر والتي تم إضافتها مسبقاً إلى احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات لا يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد ولكن يتم إعادة تصنيفها إلى أرباح مستيقاة.

تُسجل توزيعات الأرباح على هذه الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عندما ينشأ حق المجموعة في استلام هذه التوزيعات، إلا إذا كانت هذه التوزيعات تمثل بشكل واضح استرداد لجزء من تكاليف الاستثمار.

٦.٤ تعريف القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم استلامه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو أكان مقدراً باستخدام أسلوب تقييم آخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار تلك العوامل عند تسعير الأصل أو المطلوب في تاريخ القياس. تم تحديد القيمة العادلة لأغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية الموحدة على ذلك الأساس، باستثناء القياسات التي تتشابه مع القيمة العادلة ولكنها ليست قيمة عادلة، مثل القيمة المستخدمة في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦.

تُقيد جميع الأدوات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة. إن القيمة العادلة للأدوات المالية، عند الاعتراف المبدئي، تتمثل عادةً بسعر المعاملة وهي القيمة العادلة للثمن المسدد أو المستلم.

- إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية مع شروط عادية والتي يتم المتاجرة بها في أسواق نشطة ذات سيولة يتم تحديدها بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة.
- إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى (فيما عدا الأدوات المالية المشتقة) يتم تحديدها بناءً على نماذج الأسعار المقبولة بشكل عام وذلك بناءً على التدفق النقدي المخصوم باستخدام أسعار من معاملات السوق الحالية المنظورة والأسعار المقدمة من وسطاء لأوراق مماثلة.
- يتم احتساب القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة بناءً على الأسعار المدرجة. وفي حالة عدم وجود هذه الأسعار يتم استعمال التدفق النقدي المخصوم بالاستناد إلى منحنى العائد المتعلق بها وذلك على فترة الأداة المالية دون الخيار ونماذج تسعير الخيار للأوراق المالية الإختيارية.

٧.٤ إستثمارات عقارية

يتم الاحتفاظ بالإستثمارات العقارية للحصول على إيرادات إيجار و/أو زيادة في قيمتها. تشمل الإستثمارات العقارية تكلفة الشراء الأولي، تطويرات محولة من عقارات قيد التطوير، تكلفة التطويرات اللاحقة والتعديلات

على القيمة العادلة. تدرج الإستثمارات العقارية بناءً على تقييم على القيمة العادلة لتلك الإستثمارات كما في نهاية فترة التقرير. تعرف القيمة العادلة بأنها الثمن الذي سيتم قبضه لبيع أحد الموجودات أو دفعه أصل ما ضمن معاملة منظمة بين أطراف متشاركة بالسوق في تاريخ القياس بغض النظر عما إذا كان هذا الثمن يمكن رصده رصداً مباشراً أو تقديره باستخدام أي من تقنيات التقييم الأخرى. يتم تحديد القيمة العادلة بشكل دوري من قبل مقيمين مهنيين مستقلين. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغييرات في القيمة العادلة للعقارات الإستثمارية في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في الفترة التي يحدث فيها التغيير.

يتم إيقاف الاعتراف بالإستثمارات العقارية عند استبعادها أو انتهاء استخدامها بشكل نهائي ولا يكون من المتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية من استبعادها. يتم الاعتراف بالفرق بين صافي المتحصلات من الاستبعاد والقيمة الدفترية للموجودات ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في الفترة التي تم إيقاف الاعتراف بها.

يتم إجراء تحويلات من/ إلى العقارات الإستثمارية وذلك فقط عندما يطرأ هناك تغيير في الاستخدام. عند التحويل من عقار إستثماري إلى عقار مشغول من قبل المالك، تكون التكلفة المفترضة للاحتساب اللاحق هي القيمة العادلة في التاريخ الذي تم فيه تغيير الاستخدام. بينما في حال التحويل من العقار المشغول من قبل المالك إلى عقار إستثماري، تقوم المجموعة باحتساب هذا العقار وفق لسياسة الممتلكات والألات والمعدات حتى التاريخ الذي تم فيه تغيير الاستخدام.

٨.٤ ممتلكات ومعدات

يتم اظهار الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإستهلاك المتراكم ومخصص إنخفاض القيمة. تتضمن التكلفة التاريخية المصاريف المتعلقة مباشرة بامتلاك الأصل.

يُحتسب الاستهلاك لتزليل تكلفة أو تقييم الممتلكات والمعدات على أعمارها الإنتاجية المقدرة، على أساس طريقة القسط الثابت كما يلي:

السنوات	مباني أثاث ومعدات مكتبية التركيبات، والقواطع والديكورات التحسينات على العقارات المستأجرة السيارات
٢٠ - ٤٠	
٢ - ٦	
٣ - ٤	
٥ - ١٠	
٣	

تُدرج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو يتم قيدها كأصل منفصل، حسب الاقتضاء، فقط عندما يكون من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند على المجموعة ويكون بالإمكان قياس تكلفة البند قياساً موثوقاً به. ويحمل بيان الدخل الشامل الموحد بتكاليف الإصلاحات والصيانة الأخرى عند تكبيدها.

يُحتسب الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد أو شطب أي من الممتلكات والمعدات على أساس الفرق ما بين عائدات البيع والقيمة المدرجة بها كما في ذلك التاريخ ويتم تسجيل الربح أو الخسارة الناتجة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

تُقاس الأعمال الرأسمالية قيد التطوير بسعر التكلفة، ناقصاً أي خسارة متراكمة في انخفاض القيمة. وتشمل تكلفة الرسوم المهنية، وبالنسبة للموجودات المؤهلة، يتم رسملة تكاليف الاقتراض وفقاً للسياسة المحاسبية للمجموعة. يبدأ إستهلاك هذه الموجودات عندما تكون الموجودات جاهزة للاستخدام المقصود منها.

٩.٤ موجودات غير ملموسة تم إمتلاكها بصورة منفصلة

تدرج الموجودات غير الملموسة بالقيمة العادلة بتاريخ الإقتناء خلال عمليات اندماج الأعمال بشكل منفصل عن الشهرة (التي تعتبر تكلفتها).

لاحقاً للقياس المبدئي، يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة والتي تم إمتلاكها من خلال اندماج الأعمال بالتكلفة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة. يتم الاعتراف بالإطفاء على فترة أعمارها الإنتاجية المقدرة وفقاً لطريقة القسط الثابت. يتم مراجعة فترة العمر الإنتاجي المقدّر وطريقة الإطفاء في نهاية كل سنة مالية ويتم احتسابها بتعديل فترة الإطفاء أو طريقته كما هو مناسب ويتم معالجتها كتغيير في التقديرات الحسابية والتي يتم محاسبتها مستقبلياً.

يُحتسب الإطفاء لشطب تكلفة الموجودات غير الملموسة على أعمارها الإنتاجية المقدرة، على أساس طريقة القسط الثابت كما يلي:

السنوات	رخصة بنكية التأسيس القانوني للشركات في لبنان قاعدة العملاء شبكة الفروع
غير محددة	
١٠	
١٠	
١٠	

١٠.٤ انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة

تجري المجموعة في نهاية فترة التقرير مراجعة على القيم المدرجة لموجوداتها الملموسة وغير الملموسة وذلك لتحديد إن كان هنالك ما يشير إلى أن هذه الموجودات قد تعرضت إلى خسائر انخفاض القيمة. إذا وجد ما يشير إلى ذلك يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد للأصل وذلك لتحديد خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. في حال عدم التمكن من تقدير القيمة القابلة للإسترداد لأصل محدد، تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد التي يعود إليها الأصل نفسه.

إن القيمة القابلة للإسترداد هي القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكلفة البيع أو القيمة الناتجة عن الإستخدام، أيهما أعلى. عند تقدير قيمة الأصل الناتجة عن الاستخدام، فإن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل يتم خصمها لقيمتها الحالية بإستخدام سعر خصم ما قبل الضريبة يعكس تقديرات السوق للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المرتبطة بذلك الأصل.

في حال تم تقدير القيمة القابلة للإسترداد لأصل (أو لوحة منتجة للنقد) بما يقل عن القيمة المدرجة، يتم تخفيض القيمة المدرجة للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) إلى القيمة القابلة للإسترداد. يتم الاعتراف بخسائر الإنخفاض مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المود، إلا إذا كان الأصل معاد تقييمه فيتم عندها تسجيل خسائر الإنخفاض كتخفيض من مخصص إعادة التقييم.

في حالة إسترجاع خسائر إنخفاض القيمة تتم زيادة القيمة المدرجة للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) إلى القيمة المعدلة القابلة للإسترداد، بحيث لا تزيد القيمة المدرجة المعدلة عن القيمة المدرجة للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) فيما لو لم يتم إحتمساب خسائر إنخفاض القيمة في السنوات السابقة. يتم تسجيل إسترجاع خسائر إنخفاض القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المود إلا إذا كان الأصل قد تم تسجيله بالقيمة المعاد تقييمها وفي هذه الحالة يتم تسجيل إسترجاع خسائر إنخفاض القيمة كزيادة في مخصص إعادة التقييم.

١١.٤ انخفاض قيمة الموجودات المالية

في نهاية كل فترة تقرير، يتم تقييم الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة لإنخفاض القيمة. يتم خفض قيمة الموجودات المالية عندما يكون هناك دليل موضوعي بأنه نتيجة لحدث أو عدة أحداث كانت قد حدثت بعد الاعتراف المبدئي للأصل المالي تكون قد أثرت على التدفقات النقدية المستقبلية للإستثمار.

قد يتضمن الدليل الموضوعي للإنخفاض في القيمة ما يلي:

- صعوبة مالية كبيرة للمُصدر أو الطرف المقابل، أو
- الإخلال بالعقد، مثل التقصير أو التأخر في سداد مدفوعات الفائدة أو المدفوعات الرئيسية، أو
- أن يصبح من المحتمل أن يكون المقترض سوف يُعقد على الإفلاس أو إعادة هيكلة مالية، أو
- اختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب صعوبات مالية.

قيمة الانخفاض في القيمة هو الفرق بين قيمة الموجودات المالية الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة التي تعكس الضمانات، مخضومة بنسبة الفائدة الفعلية الأصلية.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة مباشرة بمقدار خسارة الانخفاض في القيمة، باستثناء القروض والسلف حيث يتم تخفيض القيمة الدفترية باستخدام حساب المخصص. وفي حال كان تحصيل الدفعات المقدمّة المدينة أمراً مشكوكاً فيه، فيتم شطب هذه الذمم مقابل حساب المخصص. ويتم إضافة المبالغ المستردة عن ذمم تم شطبها في وقت سابق إلى حساب المخصص. ويتم الاعتراف بالتغيرات على القيمة الدفترية لحساب المخصص في بيان الأرباح أو الخسائر المود.

إذا، في فترة لاحقة، إنخفض مبلغ خسارة الإنخفاض في القيمة، وكان من الممكن أن يكون الإنخفاض ذو صلة بشكل موضوعي بحدث وقع بعد الاعتراف بالإنخفاض في القيمة، يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة المعترف بها في السابق وذلك من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المود إلى حد أن تكون القيمة الدفترية للموجودات المالية في تاريخ عكس الإنخفاض في القيمة لا تتجاوز التكلفة المطفأة في حالة عدم الاعتراف بالإنخفاض في القيمة.

تقوم المجموعة بتقييم إنخفاض قيمة القروض والسلف بالتكلفة المطفأة على النحو التالي:

القروض المقيّمة فردياً

تمثل القروض المقيّمة إفرادياً بشكل رئيسي من قروض الشركات والقروض التجارية والتي يتم تقييمها إفرادياً لمعرفة إن كان هنالك أي دليل موضوعي يؤشر إلى إنخفاض دائم في قيمة القرض. تصنّف القروض كمنخفضة القيمة حالما يوجد شك في قدرة المقترض على الوفاء بالتزامات الدفعات المستحقة للمجموعة وفقاً للشروط الأصلية الواردة بالعقد.

ينشأ الشك في قدرة المقترض على الوفاء بالدفعات الملزمة عامةً عندما:

- (أ) لا يتم سداد القيمة الاسمية والفائدة كما في شروط العقد، و
- (ب) عند وجود تدهور مهم في الوضع المالي للمقترض ومن غير المحتمل أن تكون المبالغ المتوقعة تحصيلها من تسهيل الضمانات المرهونة، إن وجدت، كافية لتغطية القيمة الدفترية للقرض.

يتم تقييم القروض المنخفضة القيمة على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ويتم خصمها على أساس معدل الفائدة الفعال للقرض أو يتم تقييم القروض المنخفضة القيمة كبدل عملي مناسب، بناءً على القيمة السوقية المنظورة للقرض أو القيمة العادلة للضمان المرتبط بالقرض، إذا كان القرض يخضع لضمانات.

يتم إحتمساب خسارة إنخفاض القيمة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للقرض وقيمتها المنخفضة الحالية.

القروض المقيّمة كمجموعة

تشمل خسائر انخفاض القيمة للقروض المقيّمة كمجموعة من المخصصات المحتسبة على:
(أ) القروض العاملة
(ب) قروض أفراد ذات ميزات مشتركة وليست مهمة إفرادياً.

القروض العاملة

تُصنّف القروض المقيّمة إفرادياً والتي لم ينتج عن تقييمها دليل بوجود خسارة كمجموعة القروض العاملة بخصائص إئتمان مشتركة بناءً على القطاع الصناعي أو المنتج أو تصنيف القرض. تغطي خسائر انخفاض القيمة الخسائر التي قد تنتج عنها، بنهاية فترة التقرير، قروض فردية عاملة لم يتم تحديدها كذلك إلا في وقت لاحق في المستقبل. يتم تقدير خسائر انخفاض القيمة بواسطة إدارة المجموعة لكل مجموعة من القروض بناءً على الخبرة التاريخية السابقة والخسائر المتأصلة والتي تتأثر بالبيئة الإقتصادية والإئتمانية السائدة.

قروض أفراد ذات ميزات مشتركة وليست مهمة إفرادياً

يتم احتساب مخصص انخفاض القيمة لقروض الأفراد بتطبيق منهج معادلي يحمل معدلات خسارة متزايدة تتوافق مع تواريخ التأخر في سداد الدفعات المستحقة.

القروض المعاد التفاوض حولها

إن قروض الأفراد الخاضعة لمراجعة انخفاض القيمة كمجموعة والتي قد تم إعادة التفاوض حولها، لا تعتبر متأخرة السداد ونتيجة لذلك يعتبر وجود انخفاض فيها فقط عندما لم يتم إستلام الحد الأدنى من الدفعات المطلوبة بموجب الإتفاقيات الجديدة وعدمه لإلتزام المقترض بالشروط والأحكام المعدلة.

تظل القروض الخاضعة لتقييم انخفاض القيمة إفرادياً والتي تم إعادة التفاوض حول شروطها خاضعة لمراجعة مستمرة لتحديد إذا ما بقيت منخفضة القيمة أو معتبرة متأخرة السداد بناءً على قيام المقترض بالإلتزام بالشروط والأحكام المعدلة وتسيّد الحد الأدنى من الدفعات المطلوبة ليتم تحويل القروض إلى مجموعة القروض العاملة.

إن القروض الخاضعة لتقييم انخفاض القيمة كمجموعة والقروض الإفرادية الهامة والتي تم إعادة التفاوض حول شروطها لا تعتبر متأخرة السداد ولكنها تعتبر قروض جديدة. وفي السنوات اللاحقة يتم إعتبار الأصل متأخر السداد والإفصاح عنه كذلك إذا تم إعادة التفاوض عليه لاحقاً.

١٢.٤ إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

لا تلغي المجموعة الاعتراف بأي أصل مالي إلا عند انتهاء الحق المتعاقد عليه المتعلق باستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي؛ أو عندما تقوم المجموعة بتحويل الأصل المالي وجميع مخاطره ومزايا ملكية الأصل بصورة جوهرية إلى منشأة أخرى. إذا لم تقوم المجموعة بتحويل كافة مخاطره ومزايا الملكية أو تحويلها بصورة جوهرية واستمرت بالسيطرة على الأصل المحولة ملكيته، تقوم المجموعة بالاعتراف بالحصة المحتفظ بها من الأصل المالي والمطلوبات المصاحبة عن المبالغ التي قد تدفعها. إذا احتفظت المجموعة بصورة جوهرية بكافة مخاطره ومزايا الأصل المالي المحولة ملكيته، فتستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل المالي والاعتراف كذلك بالاقتراض المضمون لصافي المبالغ المحضلة.

عند إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والمقابل المستلم أو المستحق في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

عند إلغاء الاعتراف بالموجودات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، لا يعاد تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة سابقاً في احتياطي القيمة العادلة للاستثمار، بل يعاد تصنيفه إلى الأرباح المستقبلية.

١٣.٤ المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم بيان صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد، وذلك فقط عندما يكون لدى المجموعة حق قانوني ملزم بمقاصة المبالغ المعترف بها ويكون لديها نية للتسوية على أساس صافي المبلغ أو تحصيل الموجودات وتسوية المطلوبات بصورة متزامنة.

يتم عرض الإيرادات والمصروفات على أساس صافي المبلغ عندما تميز معايير التقارير المالية الدولية ذلك، أو فيما يتعلق بالأرباح والخسائر الناتجة عن مجموعة من المعاملات المماثلة مثل نشاط التداول في المجموعة.

تعتبر المجموعة طرفاً في عدد من الترتيبات، بما في ذلك إتفاقيات التسوية الرئيسية، والتي تمنحها الحق في مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ولكن عندما لا يكون لديها النية لتسوية المبالغ على أساس صافي المبلغ أو بصورة متزامنة وبالتالي يتم عرض الموجودات والمطلوبات المعنية على أساس إجمالي المبلغ.

١٤.٤ أصول مستحوذ عليها مقابل سداد ديون

في بعض الأحيان، تؤول ملكية عقارات وضمونات أخرى للمجموعة كتسوية لبعض القروض والسلف. تدرج هذه العقارات والضمونات على أساس صافي القيمة القابلة للتحويل للقروض والسلف أو القيمة العادلة لتلك الموجودات عند تاريخ الحصول عليها، أيهما أقل. يتم ادراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الاستبعاد وكذلك الخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييمها ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

١٥.٤ الأدوات المالية المشتقة

إن الأدوات المالية المشتقة هي أدوات مالية تتغير قيمتها تبعاً لإعتبارات متغيرة والتي لا تتطلب استثماراً مبدئياً أو استثماراً صغيراً ويتم سدادها في تاريخ مستقبلي.

يتم ادراج المشتقات المالية مبدئياً بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة بتاريخ العقد ويتم لاحقاً إعادة قياسها بالقيمة العادلة. تدرج جميع المشتقات التي تحمل قيم عادلة موجبة ضمن الموجودات بينما تدرج المشتقات التي تحمل قيم عادلة سالبة ضمن المطلوبات.

يتم الحصول عادةً على القيم العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج خصم التدفقات النقدية ونماذج التسعير المعترف بها حسبما هو مناسب.

لأغراض محاسبة التحوط، تصنف المجموعة معاملات التحوط إلى فئتين: (أ) معاملات تحوط القيمة العادلة والذي يوفر تحوط لتعرضات التغيرات في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات مثبتة ومعترف بها، (ب) معاملات تحوط التدفقات النقدية والذي يوفر تحوط لتعرضات تغيرات التدفقات النقدية المرتبطة سواء بمخاطر معينة متعلقة بموجودات أو مطلوبات معترف بها أو بمعاملة متوقعة ستؤثر على صافي الدخل المستقبلي المصرح به.

إن شروط محاسبة التحوط تتطلب أن يكون متوقعاً أن يكون التحوط فعال بصورة عالية، أي أن التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية من الأداة المتحوط بها تقوم بفعالية بمقابلة التغيرات في البند المتحوط له وأن يكون قياسها موثوق. عند بدأ التحوط، يتم تثبيت غرض إدارة الخطر وإستراتيجيته وتحديد الأداة المستعملة والبند المتحوط له وطبيعة المخاطر المتحوط لها وكيفية قيام المجموعة بتقييم فعالية علاقة التحوط. ويتم لاحقاً تقييم التحوط والتأكد بأنه تحوط فعال بصورة مستمرة.

تحوطات القيمة العادلة

إذا كانت علاقة التحوط قد حددت كتحوط للقيمة العادلة، يتم تعديل البند المتحوط له للتغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بالمخاطر المتحوط لها. إن الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة قياس كل من الأداة المشتقة والبند المتحوط له يتم الاعتراف بها في بيان الدخل أو الخسارة الموحد. إن تعديلات القيمة العادلة المتعلقة بالأداة المشتقة يتم تحميلها إلى نفس الفئة المتعلقة للبند المتحوط له في بيان الدخل أو الخسارة الموحد. إن أية عدم فعالية سيتم أيضاً تحميلها إلى نفس الفئة المتعلقة للبند المتحوط له في بيان الدخل أو الخسارة الموحد. إذا إنتهت صلاحية الأداة المشتقة، أو تم بيعها أو إنهاؤها أو إستخدامها أو عندما لا تقابل متطلبات محاسبة تحوطات القيمة العادلة أو تم إلغائها يتم وقف إستخدام محاسبة التحوط. يتم إطفاء أية تعديلات حتى هذه النقطة، لبند متحوط له والتي يتم بموجبها إستعمال طريقة الفائدة الفعالة في بيان الدخل أو الخسارة الموحد كجزء من معدل الفائدة الفعال المعاد احتسابه على مدار الفترة حتى إنتهاء صلاحيتها.)

تحوطات التدفقات النقدية

يتم الاعتراف بالجزء الفعال للتغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة التي تم تحديدها وتأهيلها كتحوطات للتدفقات النقدية ضمن إحتياطي تحوطات التدفقات النقدية في حقوق الملكية. ويتم الاعتراف مباشرةً بأية أرباح وخسائر للجزء غير الفعال في بيان الأرباح أو الخسائر الدخل الموحد كإيرادات/ خسائر تجارية. إن المبالغ المتراكمة في حقوق الملكية يتم تحويلها إلى بيان الدخل الأرباح أو الخسائر الموحد في الفترات التي يؤثر فيها البند المتحوط له على الربح أو الخسارة، ولكن عندما ينتج عن المعاملة المقذرة المتحوط لها الاعتراف بأصل أو مطلوب غير مالي، فيتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة والتي تم تأجيلها سابقاً في حقوق الملكية من حقوق الملكية وإدراجها ضمن القياس المبدئي لتكلفة الأصل أو المطلوب. إذا إنتهت صلاحية الأداة المشتقة أو تم بيعها أو إنهاؤها أو عندما لا تقابل متطلبات محاسبة التحوط، فيتم إبقاء الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في الدخل الشامل الأخر ضمن حقوق الملكية حتى يتم الاعتراف بالمعاملة المقذرة وذلك في حالات كونها أصل غير مالي أو مطلوب غير مالي أو حتى تؤثر المعاملة المقذرة على بيان الدخل أو الخسارة الموحد. إذا كان متوقعاً أن لا تتم المعاملة المقذرة فيتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في الدخل الشامل الأخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد مباشرةً وتصنف كإيرادات/ خسائر تجارية.

الأدوات المشتقة التي لا تتأهل لمحاسبة التحوط

يتم الاعتراف بكافة الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة غير المؤهلة لمحاسبة التحوط مباشرةً في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد كإيرادات/ خسائر تجارية. وعلى الرغم من ذلك، فإن الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيم العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالإشتراك مع أدوات مالية محددة في القيمة العادلة يتم ضمها ضمن صافي دخل الأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة ضمن الإيرادات / والخسائر الأخرى غير الخاضعة للفائدة.

إن المشتقات المدمجة في أدوات مالية أخرى أو في عقود مضيقة غير مالية يتم معالجتها كمشتقات منفصلة عندما تكون مخاطرها وصفاتها غير ذي صلة وثيقة بمخاطر وصفات العقد المضيف وحيث لا يتم إدراج العقد المضيف بالقيمة العادلة وإدراج الأرباح والخسائر غير المحققة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

١٦.٤ مطلوبات مالية

يتم تصنيف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية «بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر» أو «كمطلوبات مالية أخرى». تقوم المجموعة بالاعتراف مبدئياً بالمطلوبات المالية مثل الودائع وسندات الدين المصدرة في التاريخ الذي تنشأ فيه. ويتم مبدئياً الاعتراف بكافة المطلوبات المالية الأخرى (بما في ذلك المطلوبات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) في التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية الخاصة بالأداة.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تصنيف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يتم الاحتفاظ بالالتزام المالي لغرض المتاجرة أو يتم تصنيفه على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ويتم قياسه بالقيمة العادلة. يتم التحديد عند الاعتراف المبدئي ولا يتم إعادة التقييم.

يتم قياس المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة بنهاية كل فترة يتم عنها إعداد التقارير، مع الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة القياس ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. فيما يتعلق بالتغيرات الأخرى في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر الائتمان، يتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. لن يتم لاحقاً تحويل المبالغ المبيّنة في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح أو الخسائر، إلا أن البنك قد يقوم بتحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة في حقوق الملكية. يتم تحديد القيمة العادلة وفقاً للأسلوب المبيّن في الإيضاح ٤٠.

قرر البنك تصنيف السندات المصدرة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث أن البنك سوف يقوم بإدارة وتقييم الأداء الخاص بالسندات المصدرة صلباً إلى جنب مع مجموعة من الموجودات المالية وفقاً لطريقة يتم من خلالها قياس هذه المجموعة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مما يترتب عليها مزيد من المعلومات الملائمة.

مطلوبات مالية أخرى

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة، ويتم الاعتراف بمصاريف الفوائد على أساس العائد الفعال. كما يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى بما فيها القروض، مبدئياً بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة.

إن طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتوزيع مصاريف الفوائد على الفترة المعنية. إن معدل الفائدة الفعال هو المعدل الذي يستخدمه وبشكل محدد لخصم الدفعات النقدية المستقبلية المتوقعة في إطار العمر الزمني المتوقع للمطلوب المالي أو، إن كان مناسباً، عبر فترة أقصر.

إيقاف الإعتراف بالمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإيقاف الإعتراف بالموجودات المالية عندما، وفقط عندما، تتم تسوية التزامات المجموعة أو يتم إلغاؤها أو إنتهاؤها.

١٧.٤ ودائع العملاء وقروض مشترك

يتم قياس ودائع العملاء والقروض المشترك مبدئياً بالقيمة العادلة والتي هي عادة المبالغ المستلمة بعد تنزيل تكاليف المعاملة المباشرة المتكبدة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

١٨.٤ اندماج الأعمال

يتم تسجيل الإستحواذ على شركات تابعة وأعمال باستخدام طريقة الشراء المحاسبي. يتم قياس تكلفة الشراء بإجمالي القيم العادلة كما في تاريخ مبادلة الموجودات الممنوحة والمطلوبات المتكبدة أو المتحملة وأدوات حقوق الملكية الصادرة من قبل المجموعة مقابل السيطرة على الشركة المستحوذ عليها، بالإضافة إلى التكاليف المباشرة المتعلقة باندماج الأعمال. إن الأصول المحددة والمطلوبات المتحملة والإلتزامات المحتملة والتي تتوافق مع شروط الاعتراف المنصوص عليها ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ إندماج الأعمال يتم الاعتراف بها بقيمتها العادلة بتاريخ الشراء باستثناء الموجودات غير المتداولة (أو مجموعات للإستبعاد) المصنفة كموجودات متاحة للبيع وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٥ موجودات غير متداولة متاحة للبيع وعمليات متوقعة والتي يتم الاعتراف بها وقياسها بالقيمة العادلة ناقص تكلفة البيع.

إن الشهرة الناتجة عن الشراء يتم تسجيلها كأصل وقياسها مبدئياً بالتكلفة والتي تمثل زيادة التكلفة لإندماج الأعمال عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات المحددة المشتراة والمطلوبات والمطلوبات الطارئة والتي تم تسجيلها. وإذا كانت حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات المحددة والمطلوبات والمطلوبات الطارئة للمنشأة المشتراة عند إعادة قياسها تزيد عن تكلفة إندماج الأعمال فيتم الاعتراف بالزيادة مباشرة في بيان الأرباح والخسائر الموحد.

إن حصة حقوق الملكية غير المسيطرة في المنشأة المشتراة يتم مبدئياً قياسها بمعدل حصة الأطراف غير المسيطرة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات الطارئة المسجلة.

١٩.٤ الشهرة التجارية

يتم تسجيل الشهرة مبدئياً كأصل على أساس التكلفة، ومن ثم يتم قياسها على أساس التكلفة ناقصاً أية خسائر انخفاض في القيمة متراكمة.

لأغراض إختيار إنخفاض القيمة، يتم توزيع الشهرة على كل الوحدات المنتجة للنقد في المجموعة والتي يتوقع إستفادتها من عملية الاندماج. يتم إجراء إختيار سنوي لإنخفاض القيمة للوحدات المنتجة للنقد والتي تم توزيع الشهرة عليها أو على فترات أكثر تقارباً إذا وجد ما يشير إلى إنخفاض قيمة الوحدة، إذا كانت القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد أقل من القيمة الدفترية لها يتم تحميل خسارة الإنخفاض أولاً لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على الوحدة ثم على الأصول الأخرى للوحدة بشكل متناسب مع القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة. إن خسائر إنخفاض القيمة المسجلة للشهرة لا يمكن عكسها في فترات لاحقة.

٢٠.٤ مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقدم المجموعة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها غير المواطنين بموجب قانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة. يتم احتساب هذه المكافآت على أساس فترة الخدمة للموظفين وإكمال الحد الأدنى لفترة الخدمة. يتم تكوين مخصصات للتكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة.

تساهم المجموعة في مخصص التفاعل والتأمين الوطني لموظفيها من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً للقانون الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠٠٠.

٢١.٤ المخصصات والمطلوبات الطارئة

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة التزام حالي (قانوني أو استراتيجي) نتيجة أحداث سابقة ويكون من المحتمل أن يُطلب من المجموعة تسديد هذا الالتزام ويمكن تقدير تكلفة هذه المخصصات بشكل يعتمد عليه.

المبلغ المعترف به كمخصص هو أفضل تقدير لتسوية الالتزام الجاري في تاريخ التقرير مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والشكوك المحيطة بالالتزام. حيث تقاس المخصصات باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية هذا الالتزام، ومن ثم فإن القيمة الدفترية هي القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.

عندما يكون من المتوقع إسترداد جميع المنافع الإقتصادية اللازمة لتسوية أحد المخصصات مع طرف ثالث، يتم إدراج الذمة كأصل إذا أصبح من المؤكد بالفعل أنه سيتم إستلام التعويض وإذا كان من الممكن قياس مبلغ الذمة المدينة بشكل موثوق.

إن المطلوبات الطارئة التي تضم بعض الضمانات وخطابات الإعتماد المحفوظة كرهن هي إلتزامات محتملة ناتجة عن أحداث سابقة ووجودها سيتم تأكيده فقط عند وقوع أو عدم وقوع حدث واحد أو عدة أحداث مستقبلية غير مؤكدة وهي ليست بالكامل تحت سيطرة المجموعة. لا يتم الاعتراف بالمطلوبات الطارئة في البيانات المالية الموحدة بل يتم بيانها في الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة.

٢٢.٤ القبولات

يتم الاعتراف بالقبولات كمطلوبات مالية في بيان المركز المالي الموحد مع حق تعاقدى للسداد من العملاء كموجودات مالية. ولذلك فإن الإلتزامات المتعلقة بأوراق القبول قد تم إحتسابها كموجودات مالية ومطلوبات مالية.

٢٣.٤ الضمانات المالية

إن الضمانات المالية هي عقود تقتضي من المجموعة أن تقوم بأداء دفعات محددة لتعويض حاملها عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل جهة محددة في أداء الدفعات عند استحقاقها وفقاً لأحكام وشروط العقد.

يتم إدراج الضمانات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، والتي تمثل الأقساط المستلمة عند الإصدار. يتم إطفاء القسط المستلم على مدى عمر الكفالات المالية. إن مطلوبات الضمانات (القيمة الإسمية) يتم تسجيلها لاحقاً بالقيمة المطفأة، أو القيمة الحالية لأي دفعات متوقعة (عندما تصبح الدفعة تحت الكفالة محتملة) أيهما أعلى.

٢٤.٤ عقود الإيجار

يتم تصنيف عقود الإيجار كإيجارات تمويلية عندما تنص عقود الإيجار على تحويل جميع مخاطر ومنافع التملك إلى المستأجر. أما أنواع الإيجارات الأخرى فيتم تصنيفها كعقود إيجار تشغيلية.

المجموعة كمؤجر

يتم الاعتراف بإيرادات عقود التأجير التشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار. تضاف التكاليف المباشرة المتكبدة أثناء المفاوضات والترتيبات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

المجموعة كمستأجر

يتم تسجيل مدفوعات الإيجار التشغيلية كمصروف على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار، إلا إذا كان هناك أساس منهجي أضر أكثر ملائمة لتوزيع المنافع الاقتصادية من الأصل المستأجر على فترة الإيجار. يتم الاعتراف بالالتزامات الإيجارية المحتملة التي تظهر ضمن عقود الإيجار التشغيلية كمصروف في الفترة التي استحدثت بها.

في حالة استلام حوافز إيجار لإبرام عقود إيجار تشغيلية، يتم الاعتراف بتلك الحوافز كمطلوب. يتم الاعتراف بإجمالي المنافع من الحوافز كتخفيض لمصروف الإيجار على أساس القسط الثابت، إلا إذا كان هناك أساس منهجي أضر أكثر ملائمة لتوزيع المنافع الاقتصادية من الأصل المستأجر على مدى فترة الإيجار.

٢٥.٤ الاعتراف بالإيرادات والمصروفات

١.٢٥.٤ إيرادات ومصروفات الفائدة

يتم الاعتراف بإيرادات الفائدة ومصروفات الفائدة في بيان الارباح أو الخسائر الموحد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتمثل معدل الفائدة الفعلي في المعدل الذي يتم بموجبه خصم المدفوعات والمقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى الأعمار التوقعة للموجودات أو المطلوبات المالية (أو، حيثما أمكن، على فترة أقصر) إلى القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. عند احتساب معدل الفائدة الفعلي، تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع مراعاة كافة الشروط التعاقدية المتعلقة بالاداء المالية باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية.

تتضمن عملية احتساب معدل الفائدة الفعلي تكاليف المعاملات والرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تشمل تكاليف المعاملة على التكاليف الإضافية المنسوبة بصورة مباشرة إلى حيازة أو إصدار موجودات أو مطلوبات مالية.

تشتمل إيرادات ومصروفات الفائدة المبينة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على ما يلي:

- الفائدة على الموجودات والمطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي يتم احتسابها على أساس الفائدة الفعلية؛

- الجزء الفعلي من تغيرات القيمة العادلة في مشتقات تحوط مؤهلة تم تحديدها في تحوط التدفق النقدية من التغير في التدفقات النقدية للفائدة، في نفس الفترة التي تؤثر خلالها التدفقات النقدية الخاضعة للتحوط على إيرادات/ مصروفات الفائدة ؛ و

- الجزء الفعلي من تغيرات للقيمة العادلة في مشتقات التحوط المؤهلة المخصصة لتحوط القيمة العادلة من مخاطر أسعار الفائدة.

إن إيرادات ومصروفات الفائدة على جميع الموجودات والمطلوبات التجارية تعتبر عرضية فيما يتعلق بعمليات المجموعة التجارية ويتم بيانها مع جميع التغيرات الأخرى في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات التجارية ضمن صافي الغيرادات من الإستثمارات.

يتم عرض التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة الأخرى التي يتم الاحتفاظ بهب لأغراض إدارة المخاطر والموجودات والمطلوبات المالية الأخرى المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن صافي الإيرادات التجارية من العملات الأجنبية وصافي الأرباح من الأوراق المالية الاستثمارية في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

يت إدراج إيرادات ومصروفات الإدراج رسوم والعمولات التي تمثل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي على الأصل أو الإلتزام المالي ضمن قياس معدل الفائدة الفعلي.

يتم إعادة الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات الأخرى على أساس الإستحقاق عندما يتم تقديم الخدمات ذات الصلة من قبل البنك، عندما لا يكون من المتوقع أن يترتب على الإلتزام بتقديم قرض سحب هذا القرض، يتم الاعتراف برسوم هذا الإلتزام على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإلتزام. كما يتم بيان مصروفات الرسوم والعمولات الأخرى كمصروفات عند تلقي الخدمات ذات الصلة.

٢٢٥.٤ إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح ضمن بيان الأرباح أو الخسائر عند ثبوت حق المجموعة في إستلام الإيرادات. وعادة ما يكون ذلك التاريخ هو تاريخ إعلان توزيعات الأرباح بالنسبة لسندات الملكية.

٢٦.٤ العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بالعملة الوظيفية على أساس أسعار الصرف السائدة بتاريخ تلك المعاملات. يتم إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية إلى الدرهم بأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية التي يتم قياسها طبقاً للتكلفة التاريخية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف في تاريخ المعاملة الأولي. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والتي تظهر بقيمتها العادلة على أساس أسعار الصرف السائدة عند تحديد القيمة العادلة. يتم إدراج أي فروقات تحويل العملة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

بالنسبة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم الاعتراف بمكونات أسعار صرف العملات الأجنبية في بيان الدخل أو الخسارة الموحد، أما بالنسبة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، فيتم الاعتراف بمكونات أسعار صرف العملات الأجنبية في الدخل الشامل الأخر.

بالنسبة لأدوات الدين المقيمة بالعملات الأجنبية والمقاسة بالتكلفة المطفأة، يتم تحديد أرباح أو خسائر أسعار صرف العملات الأجنبية على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي ويتم قيدها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

٢٧.٤ المعاملات الأجنبية

في البيانات المالية الموحدة، يتم تحويل الموجودات بما فيها الشهرة المتعلقة بها إن كان معمولاً بها، ومطلوبات الفروع والشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة المدرجة في البيانات المالية الموحدة، والتي لديها عملات وظيفية غير الدرهم الإماراتي، إلى عملة العرض للمجموعة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد. إن نتائج الفروع والشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة والتي لديها عملات وظيفية غير الدرهم الإماراتي يتم ترجمتها إلى الدرهم الإماراتي بمتوسط أسعار الصرف خلال فترة التقرير. إن فروقات أسعار الصرف الناتجة عن إعادة ترجمة صافي إستثمارات العملة الأجنبية الإفتتاحية، وفروق أسعار الصرف الناتجة عن إعادة ترجمة نتائج فترة التقرير من متوسط سعر الصرف إلى سعر الصرف بنهاية الفترة، يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الأخر وتراكم الملكية في حقوق الملكية ضمن «إحتياطي عملات أجنبية».

عند الإستبعاد أو الإستبعاد الجزئي (لشركات زميلة أو للمنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة والتي لا ينطبق عليها تغيير في أساس المحاسبة) للعمليات الأجنبية، فإن فروق أسعار الصرف المتعلقة بها والمعرّف بها سابقاً في الإحتياطيات يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على أساس تناسبي إلا في حالة الإستبعاد الجزئي

(ليس فقدان السيطرة) للشركات التابعة التي تتضمن عمليات أجنبية، إن الحصة النسبية لفروقات العملات المتراكمة يعاد توزيعها إلى الأطراف غير المسيطرة، ولا يعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

إن تعديلات الشهرة والقيمة العادلة الناتجة عن عملية شراء عمليات خارجية يتم معاملتها كموجودات ومطلوبات من العمليات الخارجية ويتم ترجمتها بسعر الإغلاق.

٢٨.٤ الموجودات غير المتداولة المُصنفة كمحتفظ بها للبيع

تُصنف الموجودات غير المتداولة والمجموعات المستبعدة كمحتفظ بها للبيع إذا ما كان سيتم استرداد قيمتها الدفترية بشكل رئيسي من خلال عملية بيع وليس من خلال الاستخدام المستمر. وتعتبر تلك الحالة مستوفاة فقط عندما يكون الأصل (أو المجموعات المستبعدة) متاحة للبيع الفوري على حالتها الراهنة مع مراعاة أحكام البيع الاعتيادية لتلك الموجودات (أو المجموعات المستبعدة)، وعندما تكون عملية البيع محتملة الحدوث إلى حد بعيد. يتوجب على الإدارة بالالتزام بالبيع الذي يكون متوقع أن يكون مؤهلاً للاعتراف به كعملية بيع مقارنة

في غضون سنة واحدة من تاريخ التصنيف. وتُصنف الموجودات غير المتداولة (أو المجموعات المستبعدة) كمحتفظ بها للبيع بقيمتها الدفترية السابقة أو القيمة العادلة ناقص تكاليف البيع، أيهما أقل.

٢٩.٤ الموجودات الائتمانية

تعمل المجموعة بصفة أمين/ مدير أو بصفات أخرى ينتج عنها حفظ أو وضع موجودات بصفة أمين بالنيابة عن الأمانة ومؤسسات أخرى. إن هذه الموجودات والإيرادات الناتجة عنها لا يتم ضمها في البيانات المالية الموحدة للمجموعة؛ حيث أنها ليست موجودات المجموعة.

٣٠.٤ الضرائب

يتم رصد مخصص للضرائب الحالية والمؤجلة المترتبة على النتائج التشغيلية لشركات تابعة خارجية وفقاً للتشريعات المالية المطبقة في الدول التي تزاول فيها الشركات التابعة أعمالها.

٣١.٤ الضرائب الحالية

تستند الضريبة المستحقة الحالية على الربح الخاضع للضريبة للسنة. ويختلف الربح الخاضع للضريبة عن الربح الوارد في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد بسبب بنود الدخل أو المصروفات الخاضعة للضريبة أو القابلة للخصم في السنوات الأخرى والبنود التي لا تخضع للخصم أو الضريبة مطلقاً.

٣٢.٤ الضرائب المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة المتعلقة بالفروقات المؤقتة بين القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات في البيانات المالية الموحدة والأوعية الضريبية المقابلة المستخدمة في احتساب الأرباح الخاضعة للضريبة. ويتم عامة الاعتراف بالالتزامات الضريبية المؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة.

ويتم الاعتراف عادةً بالموجودات الضريبية المؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة القابلة للخصم إلى المدى الذي يحتمل فيه توفر أرباح خاضعة للضريبة في المستقبل يمكن في مقابلها استخدام الفروقات المؤقتة القابلة للخصم. لا يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة إذا كانت الفروقات المؤقتة تنشأ عن الشهرة التجارية أو من الاعتراف المبدئي (بخلاف حالات دمج الأعمال) بالموجودات والمطلوبات الأخرى في معاملة لا تؤثر على الربح الخاضع للضريبة أو الربح المحاسبي.

يتم الاعتراف بمطلوبات الضريبة المؤجلة للفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة المرتبطة باستثمارات في الشركات التابعة والشركات الزميلة والحصص في الائتلافات المشتركة، إلا إذا كانت المجموعة قادرة على السيطرة على عكس الفرق المؤقت ويكون من المرجح ألا يتم عكس الفرق المؤقت في المستقبل المنظور. ويتم الاعتراف بموجودات الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفروقات المؤقتة القابلة للخصم المرتبطة بهذه الاستثمارات والحصص فقط إلى الحد الذي يحتمل فيه توفر أرباح خاضعة للضريبة كافية في المستقبل يمكن في مقابلها استخدام الفروقات المؤقتة ويكون من المتوقع أن يتم عكسها في المستقبل المنظور.

تتم مراجعة القيمة الدفترية لموجودات الضريبة المؤجلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم تخفيضها إلى المدى الذي لا يحتمل فيه توفر أرباح خاضعة للضريبة كافية تتيح استرداد كل أو جزء من الأصل.

٥- الافتراضات المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة

في طور تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والموضحة في إيضاح رقم ٤، يتطلب من الإدارة القيام بأحكام، وتقديرات وافتراضات للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات لعدم وجود مصادر أخرى مؤكدة. يتم تحديد هذه التقديرات والافتراضات على أساس الخبرة التاريخية والعوامل الأخرى ذات العلاقة. إن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات.

يتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بشكل مستمر. حيث يتم تسجيل الاختلاف في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها إعادة تقييم هذه التقديرات وذلك في حالة أن التعديلات الناتجة عن إعادة التقييم تؤثر على تلك الفترة، أما في حالة كون التعديلات الناتجة عن إعادة تقييم التقديرات تؤثر في الفترة الحالية والفترات المستقبلية فيتم تسجيلها في تلك الفترات.

فيما يلي الأمور المهمة التي استخدمت فيها الإدارة التقديرات، أو الافتراضات أو الأحكام:

١.٥ الافتراضات المحاسبية الهامة

(i) انخفاض قيمة الموجودات المالية بالتكلفة المطفاة وانخفاض قيمة القروض والسلف

يُبين الإيضاح رقم ٤ السياسة المحاسبية للمجموعة بشأن المخصصات التي تتعلق بالموجودات المالية بالتكلفة المطفاة. يتم احتساب انخفاض القيمة على أساس خصم التدفقات النقدية المقدرة بتطبيق نماذج إحصائية للقروض والسلف العاملة وغير المصنفة على أساس حركة السوق أو مؤشرات عدم السداد التاريخية. أما بالنسبة للقروض الفردية والسلف فيتم احتساب انخفاض القيمة بناءً على معادلات تعتمد على الأقساط والدفعات التي تجاوزت موعد استحقاقها.

يتم تكوين مخصص القروض وخسائر السلف من خلال تحميلها على الأرباح على شكل مخصص إن الزيادة والنقصان في المخصص والنتيجة عن التغييرات في تقييم القروض والسلف المتعثرة يتم إظهارها ضمن مخصص خسارة القروض والسلف المتعثرة التي تؤثر طبقاً لذلك على بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

القروض والسلف

يتم إنشاء مخصص لخسائر انخفاض في قيمة القروض بتحميله في بيان الدخل أو الخسارة الموحد كمخصص خسائر القروض والسلف المشكوك في تحصيلها.

القروض المقيّمة فردياً

يتم تحديد خسائر انخفاض القيمة للقروض المقيّمة إفرادياً بتقييم التعرض في كل حالة على حدة. ويتم تطبيق هذا الإجراء على جميع القروض والسلف التجارية والتي تكون ذات قيمة مهمة فردياً والتي لا ينطبق عليها طريقة التقييم كمجموعة.

تأخذ الإدارة العوامل التالية بالاعتبار عند تحديد مخصص الإنخفاض للقروض والسلف الإفرادية المهمة:

- المبالغ المتوقعة تحصيلها من بيع الضمانات المرهونة.
- قدرة المجموعة على تنفيذ حقها في المطالبه بالضمانات والمصاريف القانونية المتعلقة به.
- الفترة الزمنية المتوقعة لإكمال الإجراءات القانونية وبيع الضمانات المرهونة.

تتطلب سياسة المجموعة مراجعة منتظمة لقيمة مخصصات الإنخفاض للتسهيلات الإفرادية ومراجعة منتظمة لقيمة ومدى تأثير الضمان.

تبقى القروض المنخفضة القيمة مصنفة كمنخفضة القيمة إلا إذا أصبحت جارية بالكامل وأن تحصيل الفوائد وأصل الدين ضمن الجداول الزمنية المحددة أصبح محتملاً.

القروض المقيّمة كمجموعة

يتم التقييم الجماعي لمخصص الإنخفاض لقروض الأفراد المتأخر تسديدها والتي لها خصائص مشتركة والتي لا تكون قيمها مهمة إفرادياً وللقروض العاملة التي لم يكن لديها انخفاض في القيمة بصورة إفرادية.

يتم اعتبار العوامل التالية من قبل الإدارة عند تحديد مخصص انخفاض القيمة لهذه القروض:

القروض الشخصية - إن جميع القروض التي لديها فترة تأخر في السداد مماثلة يعتبر أنها تحمل نفس مخاطر الائتمان ويتم تكوين مخصص انخفاض القيمة على أساس إجمالي.

القروض العاملة الأخرى - تقييم إدارة المجموعة بناءً على الخبرة السابقة والظروف الإئتمانية والإقتصادية السائدة مقدار القروض التي قد تكون منخفضة القيمة ولكن لم يتم تحديدها بنهاية فترة التقرير.

(ii) تصنيف الممتلكات

في طور تصنيف الممتلكات، قامت الإدارة باتخاذ أحكام مختلفة. كما أن هناك حاجة لوجود تقدير لتحديد ما إذا كانت الملكية مؤهلة باعتبارها استثمار عقاري أو ممتلكات ومعدات و / أو ممتلكات محتفظ بها لغرض إعادة بيعها. تقوم المجموعة بتطوير المعايير حتى تتمكن من ممارسة هذا الحكم باستمرار وفقاً لتعريف الاستثمار العقاري والممتلكات والمعدات والممتلكات المحتفظ بها لغرض إعادة بيعها. في طور إصدار حكمها، اعتبرت الإدارة المعايير المفصلة والتوجيهات ذات الصلة لتصنيف الممتلكات على النحو المبين في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٤٠، على وجه الخصوص، الاستخدام المقصود للممتلكات على النحو الذي تحدده الإدارة.

(iii) القيمة العادلة للإستثمارات العقارية والإستثمار في العقارات قيد التطوير

إن أفضل دليل على القيمة العادلة هي الأسعار الحالية في سوق نشطة لعقود إيجار مماثلة وعقود أخرى. في غياب مثل هذه المعلومات، حددت المجموعة المبلغ ضمن نطاق معقول من تقديرات القيمة العادلة. عند قيام المجموعة باتخاذ أحكامها، أخذت المجموعة بعين الاعتبار الأسعار الأخيرة لعقارات مماثلة في نفس الموقع وبظروف مماثلة، مع تعديلات لتعكس أية تغييرات في الموقع، والطبيعة أو الظروف الاقتصادية منذ تاريخ المعاملات التي جرت في تلك الأسعار. تستند هذه التقديرات على افتراضات معينة، والتي تخضع لعدم اليقين وربما تختلف جوهرياً عن النتائج الفعلية.

يتطلب تحديد القيمة العادلة للعقارات المُدرة للدخل استخدام تقديرات مثل التدفقات النقدية المستقبلية من الموجودات (مثل التأجير، وأوضاع المستأجرين، وتيارات الإيرادات في المستقبل وقيم رأس المال للتجهيزات، والإصلاح والحالة الشاملة للعقار) وأسعار الخصم التي تنطبق على تلك الموجودات. بالإضافة إلى ذلك، تم أيضاً أخذ مخاطر التنمية (مثل مخاطر البناء والتأجير) في الاعتبار عند تحديد القيمة العادلة للإستثمارات في عقارات قيد التطوير. تستند هذه التقديرات إلى ظروف السوق المحلية القائمة في نهاية فترة التقرير.

(iv) أعمار الممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة

تقوم الإدارة بمراجعة القيم المتبقية والأعمار المقدرة للممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة في نهاية كل فترة تقرير سنوي وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٨. حددت الإدارة أن توقعات السنة الحالية لا تختلف عن التقديرات السابقة، استناداً إلى استعراضها.

٢.٥ المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، والتي لها مخاطر كبيرة تؤدي إلى تعديل جوهري للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة، كما هو مفصل أدناه:

(i) تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المدرجة

يستند عادة تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المدرجة إلى معاملات السوق الأخيرة على أساس معاملة تبادلية، أو القيمة العادلة لأداة أخرى والتي تكون مماثلة إلى حد كبير، والتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بالمعدلات الحالية لأدوات مشابهة أو نماذج تقييم أخرى. تستند المدخلات إلى تلك النماذج من بيانات السوق المتوقعة إن وجدت، وفي حالة عدم وجود بيانات سوق متوقعة، يكون من المطلوب إيداء تقديرات لتحديد القيمة العادلة. تعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم والافتراضات التي وقع عليها الاختيار والتقديرات المستخدمة تعد مناسبة في تحديد القيمة العادلة لاستثمارات أسهم حقوق الملكية غير المدرجة.

(ii) الأدوات المالية المشتقة

إن القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة يتم قياسها بعد الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة، نماذج خصم التدفقات النقدية ونماذج التسعير المعترف بها حسيماً هو مناسب. عند عدم تواجد أسعار مستقلة يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام طرق التقييم التي تستند على أسعار السوق المتواجدة. ويتضمن ذلك المقارنة مع أدوات مشابهة عند توفر بيانات سوق وتحليل التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات وطرق التقييم الأخرى المستخدمة عادة من قبل السوق. إن العوامل الرئيسية التي تعتبرها الإدارة عند استعمال أي نموذج هي:

(١) مدى إمكانية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية للأداة. إن التدفقات النقدية تكون عادة وفقاً لشروط الأداة ولكن تقدير الإدارة قد يكون مطلوباً عند وجود شكوك في قدرة الطرف الآخر للتعاقد في خدمة الأداة بموجب شروطها التعاقدية، و

(٢) معدل خصم ملائمة للأداة. تقوم الإدارة بتحديد هذا المعدل بناءً على تقييمها للفرق الملائم لمعدل الأداة عن المعدل بدون مخاطر. عند تقييم الأداة بالرجوع إلى أدوات أخرى مشابهة، تأخذ الإدارة بالإعتبار تاريخ إستحقاق وتركيب وتصنيف الأداة التي يتم مقارنتها. عند تقييم الأدوات المالية بناءً على نماذج باستخدام القيمة العادلة لمكوناتها تأخذ الإدارة بالإعتبار بالإضافة إلى ذلك ضرورة تعديلات تأخذ بالحسبان عدة عوامل تضم فرق سعر العرض والطلب والملاءة الإئتمانية وتكاليف خدمة المحفظة وعدم وجود التأكيدات للنموذج المستخدم.

(iii) تقييم الاستثمارات العقارية

تقيم المجموعة استثماراتها العقارية بالقيمة العادلة على أساس تقييمات السوق المعدة من قبل مقيم معتمد مستقل واستشاري عقارات. تم استنباط القيمة العادلة باستخدام طرق تقييم ملائمة، وتعتمد التقييمات على افتراضات، مثل المقارنة مع سعر بيع الأراضي الخاصة بالتطويرات المماثلة، وحجم قطعة الأرض والقيمة الحالية لأي توقيت متوقع للدفعات والمبالغ المستلمة على المدى القصير إلى المدى البعيد، والتي تقوم بالأساس على أوضاع السوق الراهنة في تاريخ التقرير. وطبقاً لذلك، قد يكون لأي تغير مستقبلي في أوضاع السوق تغيراً جوهرياً على القيمة العادلة لتلك العقارات.

وقد تم تصنيف جميع الاستثمارات العقارية في المستوى ٣ في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. وقد قدمت تسوية المستوى ٣ في إيضاح رقم ١١.

٦ - نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

(أ) فيما يلي تحليل النقد والأرصدة للمجموعة لدى بنوك مركزية:

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٦٨,٣٧٠	٥٠,١٦٥	نقد في الصندوق
١,٠٨٦,٨٣٥	١,١٣٨,٥٥٥	ودائع قانونية
٢,٤٧,٢٨١	١,٠١١,٨٩٢	حسابات جارية
٣,١٣٣,٧٠٩	٢,١٠٨,٢٧٥	شهادات إيداع
<u>٦,٤٣٦,١٩٥</u>	<u>٤,٣٠٨,٨٨٧</u>	

(ب) فيما يلي التحليل الجغرافي للنقد والأرصدة لدى بنوك مركزية:

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
١,٧٦٠,٩٨٤	١,٧١٢,٢٨٠	بنوك خارج دولة الإمارات العربية المتحدة
٤,٦٧٥,٢١١	٢,٥٩٦,٦٠٧	بنوك داخل دولة الإمارات العربية المتحدة
<u>٦,٤٣٦,١٩٥</u>	<u>٤,٣٠٨,٨٨٧</u>	

يتطلب من المجموعة الاحتفاظ باحتياطيات إلزامية لدى بنوك مركزية مختلفة وذلك كحسابات تحت الطلب، وودائع لأجل وودائع أخرى حسب المتطلبات الإلزامية. إن الاحتياطيات الإلزامية لدى البنوك المركزية غير متوفرة لتمويل العمليات اليومية للمجموعة. ومع ذلك، وافق المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة بموجب البلاغ رقم ٢٠٠٨/٤٣١٠، للبنوك بالاقتراف إلى حد ١٠٪ من متطلبات الإحتياطي بالدرهم الإماراتي والدولار الأمريكي. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، بلغ الإحتياطي الإلزامي لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة ٥٣٤ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٥: ٤٩٨ مليون درهم).

٧ - ودائع وأرصدة مستحقة من بنوك

(أ) فيما يلي تحليل ودائع وأرصدة المجموعة المستحقة من البنوك:

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٧٠٥,٥١١	٥٣٧,٥٧٣	تحت الطلب
٣٦٦,٩٠٤	١٥٤,١٠٠	لأجل
<u>١,٠٧٢,٤١٥</u>	<u>٦٩١,٦٧٣</u>	

(ب) فيما يلي التحليل الجغرافي للودائع والأرصدة المستحقة من البنوك:

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٧٢٣,٣٨٢	٦٥٦,٢٥٠	بنوك خارج دولة الإمارات العربية المتحدة
٣٤٩,٠٣٣	٣٥,٤٢٣	بنوك داخل دولة الإمارات العربية المتحدة
<u>١,٠٧٢,٤١٥</u>	<u>٦٩١,٦٧٣</u>	

٨- إتفاقيات إعادة الشراء

فيما يلي تحليل ودائع وأرصدة المجموعة المستحقة من إتفاقيات إعادة الشراء:

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
-	١٢١,٤١٧	بنوك خارج دولة الإمارات العربية المتحدة
-	٥١٨,٠٥٩	بنوك داخل دولة الإمارات العربية المتحدة
-	٦٣٩,٤٧٦	

أبرم البنك إتفاقيات إعادة شراء تم بموجبها الحصول على سندات بقيمة عادلة تبلغ ٦٤٩ ألف درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٥ - لا شيء) كضمان مقابل إيداعات النقد. ويحتفظ الطرف المقابل بالمخاطر والمزايا المتعلقة بهذه السندات المستلمة كضمان.

٩- قروض وسلفيات، صافي

(أ) فيما يلي تحليل لقروض وسلفيات المجموعة المقاسة بالتكلفة المطفأة:

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٨,٩١٦,١٦٠	٧,٨٢٢,٠٩١	السحب على المكشوف
٦,١٣١,٠٢٠	٩,٣٩٢,٣٢٦	قروض تجارية
٧٨٩,٢١٣	١,٠٩٦,٦٢٩	أوراق قبض
٩٩٥,٥١٣	٦٦٩,١٠٦	سلف أخرى
١٦,٨٣١,٩٠٦	١٨,٩٨٠,١٥٢	المبلغ الاجمالي للقروض و السلفيات
(١,٥٢٤,٤٤٢)	(١,٥٨٣,٥٥١)	يطرح: مخصص انخفاض القيمة
(٢٧٠,٨٤٣)	(٣٢١,٦٠٤)	يطرح: فوائد معلقة
١٥,٠٣٦,٦٢١	١٧,٠٧٤,٩٩٧	

(ب) فيما يلي التحليل الجغرافي للقروض والسلفيات للمجموعة:

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
١٤,٢٢٢,٢٠٠	١٦,٢٨٨,٨٥٣	قروض وسلفيات داخل دولة الإمارات العربية المتحدة
٢,٦٠٩,٧٠٦	٢,٦٩١,٢٩٩	قروض وسلفيات خارج دولة الإمارات العربية المتحدة
١٦,٨٣١,٩٠٦	١٨,٩٨٠,١٥٢	

(ج) يتم اظهار القروض والسلف بالقيمة الصافية بعد أخذ مخصص انخفاض القيمة. إن الحركة في المخصص خلال السنة هي كما يلي:

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
١,٣٤٧,٣٧٧	١,٥٢٤,٤٤٢	الرصيد في بداية السنة
١,٥١٠	٢٨,٢٠٢	إضافات من خلال علاوة تمديد الإئتمان
٣٨٦,٤٩٠	١٨٣,٧٢٢	إضافات (إيضاح ٣٣)
-	١١,٠٠٠	تحويل من الفوائد المعلقة
(١٣٨,٧٣٦)	(٤١,٥٤٩)	شطبوبات
(٧٢,١٩٩)	(١٢٢,٢٦٦)	استردادات
١,٥٢٤,٤٤٢	١,٥٨٣,٥٥١	الرصيد في نهاية السنة

تمثل الإضافات / (العكوسات) من خلال علاوة تمديد الإئتمان الرسوم المفروضة / المعاد سدادها للعملاء عند منح / تجديد أي تسهيلات على الحد الإئتماني والتي يتم توزيعها مباشرة على مخصص انخفاض القيمة المجموع.

(د) كانت الحركة على حساب الفوائد المعلقة خلال السنة كما يلي:

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٢٨٨,٠٠٤	٢٧٠,٨٤٣	في ١ يناير
١٠٢,١٠٦	٨٧,٣٩٤	إضافات
-	(١١,٠٠٠)	تحويل إلى مخصص محدد
(١٠١,٩٨٢)	(٢١,٨٣٠)	شطبوبات
(١٧,٢٨٥)	(٣,٨٠٣)	استردادات
<u>٢٧٠,٨٤٣</u>	<u>٣٢١,٦٠٤</u>	في ٣١ ديسمبر

(ه) فيما يلي توزيع القروض والسلف حسب القطاع الاقتصادي:

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٦,٤٣٨,١٩٢	٧,٢٦٧,١٠٧	القطاع الاقتصادي
٤,٦٨٣,٩٣٠	٥,٦٠٢,٦٩٥	التجارة
٢,٣٠٥,١٤٢	٢,٤٥٤,٩٣٠	خدمات
١,٢٦٢,٦٠٢	٩٤٩,٤٣١	الصناعة
٥٠٢,٣٤٠	٦٦٨,١٧٨	الانشاءات
٤٦٥,٣٣٩	٥٤٤,٦٥٠	قروض شخصية لأغراض تجارية
٣٥٧,٦٥٥	٣٧١,٦٠٥	قروض شخصية لأغراض فردية
١٨٩,٠٥٣	٣٢٧,٤٩٩	النقل والاتصالات
٤٥٧,٢١١	٣٠١,٧٢٧	مؤسسات مالية
١٠٩,٢٨٢	٢٩٢,٥٨١	المناجم والتعدين
٢٢,١٥٠	٣٤,٩٢٨	الحكومي
-	٧١٣	الزراعي
٣٩,٠٠٠	١٥٤,١٠٨	خدمات عامة
		أخرى
١٦,٨٣١,٩٠٦	١٨,٩٨٠,١٥٢	يطرح: مخصص انخفاض القيمة
(١,٥٢٤,٤٤٢)	(١,٥٨٣,٥٥١)	يطرح: فوائد معلقة
(٢٧٠,٨٤٣)	(٣٢١,٦٠٤)	
<u>١٥,٠٣٦,٦٢١</u>	<u>١٧,٠٧٤,٩٩٧</u>	

(و) فيما يلي توزيع القروض والسلفيات غير العاملة حسب القطاع الاقتصادي:

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
١,١٧٧,٣٤٥	٧٧٣,٠٢٢	القطاع الاقتصادي
١٢٨,٣١٧	١٤١,٦٦٧	التجارة
٨٠,٣٨٢	٨٦,٦٠٦	الصناعة
٣٠,٤٣٥	٢٨,٧٤١	النقل والاتصالات
١٨,٦٠١	١٥,٥٠١	خدمات
١٤,٥٨٣	١٥,٢٧٧	قروض شخصية لأغراض فردية
١,٧٦٤	١,٧٠٥	قروض شخصية لأغراض تجارية
٢٤١	-	الصناعة
		أخرى
<u>١,٤٥١,٦٦٨</u>	<u>١,٠٦٢,٥٢٩</u>	

١٠ - موجودات مالية أخرى

(أ) فيما يلي تحليل الموجودات المالية الأخرى للمجموعة:

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
		موجودات مالية أخرى مقاسة بالقيمة العادلة
		(١) إستثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٢١,٥٠٠	٧٧,٥١٠	اسهم ملكية مدرجة
٦٨,٦٠٤	-	سندات دين مدرجة
٩٠,١٠٤	٧٧,٥١٠	
		(٢) إستثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الشامل
١٠,٨٠٠	١١,٣١٤	اسهم ملكية مدرجة
١,٠٢٢,٩٧٤	٩١٣,٠١٠	اسهم ملكية غير مدرجة
١,١٢٤,٧٧٤	١,٠٢٣,٣٢٤	
١,٢١٤,٨٧٨	١,١٠٠,٨٣٤	مجموع الموجودات المالية الأخرى المقاسة بالقيمة العادلة
		الموجودات المالية الأخرى المقاسة بالتكلفة المطفأة
٥٢٧,٣٣٠	٧٤٧,٢٣٧	سندات دين
١,٧٤٢,٢٠٨	١,٨٤٨,٠٧١	مجموع الموجودات المالية الأخرى

إن أغلبية الاستثمارات المدرجة هي في أسواق دولة الإمارات العربية المتحدة للأوراق المالية (سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي).

(ب) فيما يلي تفصيل الإستثمارات حسب المنطقة الجغرافية:

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٢٢٣,٢١٠	٣٩٧,٤٤٨	دولة الإمارات العربية المتحدة
٥,٧٥٤	٨,٤٩٩	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى (فيما عدا دولة الإمارات العربية المتحدة)
١,٥١٣,١٣٢	١,٤٤٢,٠١٧	الشرق الأوسط (فيما عدا دول مجلس التعاون الخليجي)
١١٢	١٠٧	أوروبا
١,٧٤٢,٢٠٨	١,٨٤٨,٠٧١	

(ج) الموجودات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر هي إستثمارات في أدوات ملكية إستراتيجية غير المحتفظ بها للإستفادة من التغيير في القيمة العادلة وغير محتفظ بها للمتاجرة. تعتقد الإدارة أن تصنيف هذه الإستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر سيقدم عرضاً أكثر وضوحاً لإستثماراتها المتوسطة إلى طويلة الأجل من تقييمها من خلال الأرباح والخسائر. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، تم الإستحواذ على ٥٧,٥ مليون سهم بقيمة ٧٧,١٣ مليون درهم.

(د) خلال السنة المنتهية في ٢٠١٥: ٢ مليون درهم) كإيرادات الإستثمارات ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، بلغت توزيعات الأرباح المستلمة من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر ٣ مليون درهم (في بيان الدخل أو الخسارة الموحد).

١١- إستثمارات عقارية

فيما يلي تفاصيل الاستثمارات العقارية:

المجموع ألف درهم	وحدات سكنية وتجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة	قطع أراضي في دولة الإمارات العربية المتحدة	
٣٣٦,١٤٣ (١٥,٧٢٦)	٢٦٢,٣٤٤ (١٥,٧٢٦)	٧٣,٧٩٩ -	القيمة العادلة في ١ يناير ٢٠١٥ تحويل الى ممتلكات ومعدات (إيضاح ١٥)
٤,١٤٣ (٥٤,١١٩)	١,٩٢٨ (١٤,٤٨٢)	٢,٢١٥ (٣٩,٦٣٧)	زيادة في القيمة العادلة خلال السنة إضافات/ محذوفات، صافي خلال السنة
٢٧٠,٤٤١ ١,١٥٠	٢٦٤,٠٦٤ ١,١٥٠	٣٦,٣٧٧ -	القيمة العادلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ تحويل من موجودات مستحوذ عليها مقابل سداد ديون (إيضاح ١٣)
(٦٦) ٨١٢	(٦٦) ٨١٢	- -	زيادة في القيمة العادلة خلال السنة إضافات/ محذوفات، صافي خلال السنة
٢٨١,٣٣٧	٢٤٤,٩٦٠	٣٦,٣٧٧	القيمة العادلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

يتم إجراء تقدير للقيمة العادلة للاستثمارات العقارية للمجموعة بانتظام بالنظر إلى الأسعار المتداولة لعقارات مماثلة في نفس الموقع والظروف، مع التعديلات ليتم عكس أي تغييرات في الطبيعة، الموقع، أو الظروف الإقتصادية منذ تاريخ حصول المعاملات بهذه الأسعار. وعند تقدير القيمة العادلة للعقارات، فإن أفضل استخدام لتلك العقارات هو الاستخدام الحالي لها. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، تم إجراء التقييمات من قبل مقيمين مؤهلين غير ذي صلة بالمجموعة من أصحاب الكفاءة المهنية والخبرة وكان ومئة الاستثمارات العقارية التي أجري عليها التقييم.

١٢- الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى

(١) فيما يلي تحليل الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى للمجموعة:

تمثل الشهرة الزيادة في تكلفة الشراء عن القيمة العادلة لحصة المجموعة في صافي الموجودات المحددة والمطلوبات والالتزامات الطارئة من فرع لبناني لإحدى البنوك العالمية المشتراة في ٢٠٠٨.

٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ ألف درهم	
١٨٤,٧٣٣	١٨٤,٧٣٣	الشهرة
		موجودات غير ملموسة أخرى
١٨,٣٦٥	١٨,٣٦٥	رخصة بنكية
١٧,١٨١	١٢,٨٨٧	التأسيس القانوني للشركات في لبنان
١٢,٤٨٩	١١,٢٤٠	قاعدة العملاء
١,٤٦٦	١,٠٩٩	شبكة الفروع
٤٩,٥٠١	٤٣,٥٩١	
٢٣٤,٢٣٤	٢٢٨,٣٢٤	المجموع

إن المبلغ القابل للاسترداد للموجودات المشتراة خلال عملية دمج الأعمال (وحدة منتجة للنقد) المذكورة اعلاه يتم تحديده على أساس لقيمة العادلة ناقصا تكلفة البيع وحيث تبين بانها اعلى من القيمة الدفترية للأصل باستخدام نهج السوق.

(ب) فيما يلي الحركة على الموجودات غير الملموسة الأخرى خلال السنة:

المجموع ألف درهم	شبكة الفروع ألف درهم	قاعدة العملاء ألف درهم	التأسيس القانوني للشركات في لبنان ألف درهم	رخصة بنكية ألف درهم	
٥٧,٢٨٥ (٧,٧٨٤)	١,٨٣٤ (٣٦٨)	١٥,٦١١ (٣,١٢٢)	٢١,٤٧٥ (٤,٢٩٤)	١٨,٣٦٥ -	موجودات غير ملموسة أخرى الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٥ الإطفاء في ٢٠١٥
٤٩,٥٠١ (٥,٩١٠)	١,٤٦٦ (٣٦٧)	١٢,٤٨٩ (١,٢٤٩)	١٧,١٨١ (٤,٢٩٤)	١٨,٣٦٥ -	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ الإطفاء في ٢٠١٦
٤٣,٥٩١	١,٠٩٩	١١,٢٤٠	١٢,٨٨٧	١٨,٣٦٥	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

١٣ - موجودات أخرى

٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ ألف درهم	
١,٤٤١,١٤٨	٥٥٧,٢٨٨	قبولات - حسابات متقابلة (إيضاح ٢٠)
٢٠٣,٣٣٠	٢٠٠,٠٠٠	ذمم مدينة مستحقة من بيع إستثمارات
٧٩٨,٢١٢	٨٣٣,٧٣٠	موجودات مستحقة عليها مقابل سداد ديون (إيضاح ١١)
-	٧٦,١٢٥	حسابات مقاصة مدينة وإيرادات مستحقة
٢٠,٥٠٤	٢٣,٣٩٦	فوائد مستحقة القبض
٩,٦٠٠	١٣,٧١٩	مصاريف مدفوعة مقدماً
١,٩٤٥	١,٦٨٢	القيمة العادلة الموجبة للمشتقات (إيضاح ١٤)
٤٤,٨٥٩	٤٤,٠٦٨	أخرى
٢,٥١٩,٥٩٨	١,٧٥٠,٠٠٨	

إن الأصول في تسوية الديون البالغة ٨٣٤ مليون درهم هي صافية من ٣ ملايين درهم خسائر غير محققة. من هذا المبلغ ٦٧٩ مليون درهم تنتمي إلى خصائص وقطع الأراضي المكتسبة في تسوية الديون. أجريت التقييمات العادلة للعقارات وقطع أراضي من قبل مقيمين مستقلين ذوي مؤهلات مهنية مناسبة وتستند هذه التقييمات إلى التجارب الأخيرة في موقع وخصائص العقارات التي يجري تقييمها. بلغت القيمة العادلة لتلك العقارات ٧٩٣ مليون درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. وفقاً لتنظيم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يمكن للبنك إبقاء الأصول العقارية لمدة أقصاها ثلاث سنوات ويمكن تمديد هذه المدة بعد الحصول على موافقة البنك المركزي. يمكن للبنك أيضاً إيجار العقارات وكسب إيرادات الإيجار.

تدرج المجموعة القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المستخدمة من قبل المجموعة، خلال مسار الأعمال الإعتيادية، ضمن الموجودات الأخرى. يبين إيضاح ١٤ معلومات إضافية حول طبيعة ونوع عقود المشتقات المستخدمة من قبل المجموعة. بالإضافة إلى القيم الاسمية وتواريخ الاستحقاق.

١٤ - مشتقات الأدوات المالية

خلال مسار الأعمال الإعتيادية، تبرم المجموعة معاملات متنوعة تتضمن مشتقات. إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي ما بين طرفين بحيث تعتمد الدفعات على التغيرات في سعر واحدة أو أكثر من الأدوات المالية المتضمنة والمعدل المرجعي أو المؤشر. تتضمن أدوات المشتقات المالية التي تدخل بها المجموعة عقود آجلة ومقايضات.

تستخدم المجموعة الأدوات المالية المشتقة التالية وذلك لأغراض التحوط وغير التحوط.

معاملات العملات الأجنبية الآجلة - تمثل عقود العملات الآجلة التزام المجموعة بشراء عملة أجنبية أو محلية بما فيها معاملات فورية، غير مستلمة.

معاملات المقايضة - تمثل معاملات مقايضة العملات التزام لمبادلة تدفق نقدي بأخر. وينتج عن المقايضات تبادل عملات، وبموجبها لا يتم أي تبادل للمبلغ الأصلي فيما عدا بعض خيارات مقايضة عملات مشتقة. إن المخاطر الإئتمانية لدى المجموعة تمثل التكلفة الإئتمانية للإستعاضة عن عقود المقايضة إذا لم تقم الجهات الأخرى بتنفيذ التزامها. يتفق البنك مع أطراف أخرى بموجب عقود مقايضة معدلات الفائدة على تبادل الفرق بين قيم الفائدة الثابتة والعائمة، على مدى فترات محددة، استناداً إلى المبلغ الاسمي المتفق عليه. ويتم مراقبة هذه المخاطر بفعالية وذلك بالرجوع إلى القيمة المالية العادلة والجزء من المبلغ الاسمي

للعقد وسيولة السوق، وللتحكم بمعدل مخاطر الائتمان المأخوذة، تعمل المجموعة على مراجعة القيمة الائتمانية للجهات الأخرى باستعمال الطرق المماثلة للطرق المستعملة لعمليات الإفراض.

المشتقات المتعلقة بمخاطر الائتمان – تنشأ مخاطر الائتمان المتعلقة بمشتقات الأدوات المالية من احتمال إخلال الجهات المتبادلة بالتزاماتهم التعاقدية، وتكون محدودة بالقيمة السوقية الموجبة للأدوات المالية التي تكون في صالح المجموعة. تقوم المجموعة بإبرام عقود أدوات مالية مشتقة مع عدة مؤسسات مالية ذات التصنيف الائتماني الجيد.

المشتقات المحتفظ بها أو المصدرة لأغراض التحوط – تستخدم المجموعة مشتقات الأدوات المالية لغرض التحوط للمخاطر كجزء من أنشطة إدارة الموجودات والمطلوبات للحد من تعرض المجموعة لتقلبات أسعار الصرف. تستخدم المجموعة عقود العملات الأجنبية الآجلة للتحوط من مخاطر أسعار الصرف. وفي جميع هذه الحالات يتم بصفة رسمية توثيق علاقة وهدف التحوط بما في ذلك تفاصيل البند المتحوط له ومشتق التحوط، وتسجل هذه المعاملات بصفة رسمية توثيق علاقة وهدف التحوط بما في ذلك تفاصيل البند المتحوط له ومشتق التحوط، وتسجل هذه المعاملات كمعاملات تحوط القيمة العادلة.

يبين الجدول أدناه القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى القيمة الأسمية والتي تم تحليها بناء على المدة إلى تاريخ الاستحقاق، وطبيعة المخاطر التي تم التحوط لها.

لا تعكس المبالغ الإسمية، التي تعطي مؤشراً على أحجام المعاملات القائمة في نهاية السنة، بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية. وعليه، فإن هذه المبالغ الإسمية ليست مؤشراً لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان والتي هي عموماً مقتصرة على القيمة العادلة للمشتقات ولا لمخاطر السوق.

المبالغ الأسمية بالمدّة لتاريخ الاستحقاق

من إلى ٥ سنوات ألف درهم	من ١٢-٣ شهر ألف درهم	خلال ٣ أشهر ألف درهم	القيمة الاسمية ألف درهم	القيمة العادلة السالبة ألف درهم	القيمة العادلة الموجبة ألف درهم	
						٢٠١٦
١,٨٣٦,٥٠٠	-	١٥٩,٧٥٧	١,٩٩٦,٢٥٧	(٦,٤٥٣)	١,٦٧٢	مقايضة أسعار الفائدة
-	-	٤٩٧,٨٣٣	٤٩٧,٨٣٣	(١٨٣)	-	مقايضات العملة
-	٣٣,١٧٩	٤٢,٧٩٣	٧٥,٩٧٢	(٥٣)	١٠	عقود صرف عملات أجنبية آجلة
١,٨٣٦,٥٠٠	٣٣,١٧٩	٧٠,٣٨٣	٢,٥٧٠,٦٢	(٦,٦٨٩)	١,٦٨٢	المجموع
						٢٠١٥
١,٨٣٦,٥٠٠	-	-	١,٨٣٦,٥٠٠	(٥١١)	-	مقايضة أسعار الفائدة
-	-	٤٦٣,٤٩٦	٤٦٣,٤٩٦	(٣١٢)	-	مقايضات العملة
-	٦٦,٦٦٨	٦٤,٠٤١	١٣٠,٧٠٩	-	١,٩٤٥	عقود صرف عملات أجنبية آجلة
١,٨٣٦,٥٠٠	٦٦,٦٦٨	٥٢٧,٥٣٧	٢,٤٣٠,٧٠٥	(٨٢٣)	١,٩٤٥	المجموع

١٥ - ممتلكات ومعدات

المجموع ألف درهم	سيارات ألف درهم	تحسينات على عقارات مستأجرة، تركيبات وقواطع وديكورات ألف درهم	أثاث ومعدات مكتبية ألف درهم	أرض ومباني ألف درهم	التكلفة
٤٤٢,٢٢٩	٥,١٢٦	٩٤,٣٧٢	٩٦,٨٨٦	٢٤٥,٨٤٥	في ١ يناير ٢٠١٥
٣٧,٣٨٤	١,٢٥٤	١٣,٤٨٠	٧,٣٠٠	١٥,٣٥٠	إضافات
١٥,٧٢٦	-	-	-	١٥,٧٢٦	تحويلات من إستثمارات عقارية (إيضاح ١١)
(٥٣,٣٩٩)	(٨٧٧)	(١١,٥٢٠)	(٢,٤٧٣)	(٣٨,٥٢٩)	محذوف عند الاستبعاد/شطبوات
٤٤١,٩٤٠	٥,٥٠٣	٩٦,٣٣٢	١٠١,٧١٣	٢٣٨,٣٩٢	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥
٢٥,٢٣٢	٧١٢	١٢,٦٧٨	١١,٨٤٢	-	إضافات
(١٣,٤٧٦)	(١,٠٦٣)	(٥,٢٨٤)	(٧,١٢٩)	-	محذوف عند الاستبعاد
٤٥٣,٦٩٦	٥,١٥٢	١٠٣,٧٢٦	١٠٦,٤٢٦	٢٣٨,٣٩٢	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
الاستهلاك المتراكم					
١٤٩,٨٨٨	٣,٣٢١	٥١,٠٤٢	٧٩,٠٥٢	١٦,٤٧٣	في ١ يناير ٢٠١٥
٣٥,٠٦٤	١,٢٢٣	٨,٣٦٨	٩,١٥	١٦,٤٥٨	محمل للسنة
(١٨,٢١٨)	(٧٢٩)	(١١,٤٦٣)	(٢,٢٥٠)	(٣,٧٧٦)	محذوف عند الاستبعاد/شطبوات
١٦٦,٧٣٤	٣,٨١٥	٤٧,٩٤٧	٨٥,٨١٧	٢٩,١٥٥	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥
٢٥,٣٨٦	٨٥٠	٨,٩٣٨	١,٥٤٣	٥,٠٥٥	محمل للسنة
(١٢,٦٢٠)	(٩٩٧)	(٤,٥١١)	(٧,١١٢)	-	محذوف عند الاستبعاد
١٧٩,٥٠٠	٣,٦٦٨	٥٢,٣٧٤	٨٩,٢٤٨	٣٤,٢١٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
صافي القيمة الدفترية:					
٢٧٤,١٩٦	١,٤٨٤	٥١,٣٥٢	١٧,١٧٨	٢٠٤,١٨٢	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥
٢٧٥,٢٠٦	١,٦٨٨	٤٨,٣٨٥	١٥,٨٩٦	٢٠٩,٢٣٧	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

١٦ - موجودات غير متداولة مصنفة كمحتفظ بها للبيع

قامت بورباليس جلف ش.م.ح، شركة تابعة مملوكة بالكامل من قبل البنك، خلال سنة ٢٠١٣، بالاستحواذ على نسبة ٨٠٪ من منشأتين بالمنطقة الحرة لجبل علي، لغرض إعادة البيع. تعمل تلك المنشأتين في إدارة المرافق، وتم تصنيف الموجودات والمطلوبات المرتبطة بعملية الاستحواذ كمحتفظ بها للبيع. لم يتم دفع مقابل الاستحواذ نقداً، إلا أنه قد تم تسويتها مع التسهيلات والقروض التي تخص البائع لدى المجموعة.

وفي يناير ٢٠١٥ قدّم مشتر محتمل تعهداً غير قابل للإلغاء بشراء حصة بورباليس جلف ش.م.ح في كلتا الشركتين خلال فترة لا يتجاوز تاريخها على ٣٠ يونيو ٢٠١٥. وفقاً لذلك، تم الإنهاء من إعادة بيع نسبة ٨٠٪ في كلتا الشركتين في يونيو ٢٠١٥.

١٧ - الشركات التابعة

(أ) فيما يلي الحصص التي تحتفظ بها المجموعة في الشركات التابعة إما بشكل مباشر أو غير مباشر:

الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	سنة التأسيس	نسبة الإمتلاك	٢٠١٥	٢٠١٦	إسم الشركة التابعة
مؤسسة مالية	لبنان	١٩٦٥	٨.٠%	٨.٠%	٨.٠%	بنك الإمارات لبنان ش.م.ل.
أنشطة تطوير العقارات	الإمارات العربية المتحدة	٢٠٠٩	١٠.٠%	١٠.٠%	١٠.٠%	بوس ريل استيت ش.م.ح
الاستثمار	الإمارات العربية المتحدة	٢٠٠٩	١٠.٠%	١٠.٠%	١٠.٠%	بوس كابيتال ش.م.ح
تجارة عامة	الإمارات العربية المتحدة	٢٠٠٨	١٠.٠%	١٠.٠%	١٠.٠%	بوليكو للتجارة العامة ذ.م.ح.
أنشطة الاستثمار وتطوير العقارات	الإمارات العربية المتحدة	٢٠١١	١٠.٠%	١٠.٠%	١٠.٠%	بورباليس جلف ش.م.ح
أنشطة تمويلية	جزر كايمان	٢٠١٥	١٠.٠%	١٠.٠%	١٠.٠%	بوس للتمويل ليمتد

(ب) الأطراف غير المسيطرة

يوضح الجدول التالي تفاصيل الشركات التابعة التي لا يملكها البنك بشكل كامل والتي لها حصص غير مسيطرة جوهرية:

اسم الشركة التابعة	حصة الملكية وحقوق التصويت للأطراف غير المسيطرة	الربح العائد للأطراف غير المسيطرة	الحصص غير المسيطرة المتراكمة	٢٠١٥	٢٠١٦
بنك الإمارات لبنان ش.م.ل.	٢.٠%	٢.٠%	ألف درهم	٢٠١٥	٢٠١٦
			ألف درهم	٦,٥٤٧	١٠,١٣٨
			ألف درهم	٢٠٣,٥٢٧	٢١٠,٨٥٧

في تاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١٦، قرر مجلس إدارة البنك زيادة مساهمته في بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل. من خلال الإستحواذ على الأسهم المتبقية والتي تمثل ٢٠٪ من رأس المال، ويبقى القرار خاضعاً لموافقة المصرف المركزي في لبنان.

(ج) فيما يلي ملخص لبيان المركز المالي، وبيان الدخل الشامل وبيان التدفقات النقدية لبنك الإمارات لبنان ش.م.ل كما في وللسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و ٢٠١٥:

٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ ألف درهم	
٥,٥٤٩,٦٠٠	٥,٨٣٤,٥١٩	بيان المركز المالي
٤,٥٣١,٧٦٦	٤,٨٢١,٤٣٨	مجموع الموجودات
١,١٧,٨٣٤	١,٠١٣,٠٨١	مجموع المطلوبات
١,٨٤١	٢,٢٠٤	حقوق المكية
		توزيعات الأرباح المدفوعة إلى الأطراف غير المسيطرة
		بيان الدخل الشامل
٢٥١,٠٥٠	٢٦٤,٨٠٩	إيرادات الفوائد
٣٢,٧٣٤	٥٠,٦٩٢	الربح للسنة
٣٢,٧٥٦	٥٠,٧٥٧	إجمالي الدخل الشامل
		بيان التدفقات النقدية
(١٥٦,٩٧٥)	٢٠٣,٦٨١	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من الأنشطة التشغيلية
٥٣,٤٦٤	(٩٦,٢٠٣)	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية
(٩,١٨٣)	(٣٣,٠٥٧)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
(١١٢,٦٩٤)	٧٤,٤٢١	صافي التدفقات النقدية المستخدمة خلال السنة

١٨- ودائع العملاء

فيما يلي تحليل وداائع العملاء:

٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ ألف درهم	
٤,٠٠٨,٣٩٧	٤,٩٩٧,٦٩٨	حسابات جارية وأخرى
١,٦٣٤,٧٣٨	١,٧٢٧,٠٩٥	حسابات توفير
١٣,٨٤٨,٦٨٠	١٣,٠١٢,١٢٤	ودائع لأجل
١٩,٤٩١,٨١٥	١٩,٧٣٦,٩١٧	

١٩ - ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك
فيما يلي تحليل للودائع والأرصدة المستحقة للبنوك:

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٨٣٩	٥,٨٦٧	ودائع تحت الطلب
٤٤,٦٤٠	٩١,٩٢٢	ودائع لأجل
<u>٤٥,٤٧٩</u>	<u>٩٧,٧٨٩</u>	

تتمثل الأرصدة المستحقة للبنك بأرصدة مستحقة لـ:

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
-	٤,٢٤٦	بنوك داخل دولة الإمارات العربية المتحدة
٤٥,٤٧٩	٩٣,٥٤٣	بنوك خارج دولة الإمارات العربية المتحدة
<u>٤٥,٤٧٩</u>	<u>٩٧,٧٨٩</u>	

٢٠ - مطلوبات أخرى

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
١,٤٤١,١٤٨	٥٥٧,٢٨٨	قبولات - حسابات متقابلة (إيضاح ١٣)
٧٦,٩٤٣	٩٠,٩٩٧	مصرفات مستحقة وأخرى
٨٤,٨٥٨	٨٣,٩٦٢	فوائد مستحقة الدفع
٣٩,٣٧٤	٤٠,٥٩٧	مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح ١-٢٠)
٢٢,٣٦٢	٣٨,٣٢٥	إيرادات غير مكتسبة
٢٤,١٧٤	١٨,٠٣٩	شيكات المدراء
٨٢٣	٦,٦٨٩	القيمة العادلة السالبة للمشتقات (إيضاح ١٤)
<u>١,٦٨٩,٦٨٢</u>	<u>٨٣٥,٨٩٧</u>	

١.٢٠ فيما يلي الحركة في مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين:

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٣٣,٠٢٥	٣٩,٣٧٤	في ١ يناير
٧,٢٠٣ (٨٥٤)	٥,٧٥٨ (٤,٥٣٥)	محمل خلال السنة
<u>٣٩,٣٧٤</u>	<u>٤٠,٥٩٧</u>	مبالغ مدفوعة خلال السنة
		في ٣١ ديسمبر

٢١- سندات دين مصدرة

في ٨ يونيو ٢٠١٥، قام البنك بالحصول على تمويل من خلال إصدار سندات دين رئيسية غير مضمونة ("السندات") بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي (أي ما يعادل ١,٨٣٦ مليون درهم) عن طريق شركة بوس للتمويل ليمتد، شركة تابعة مملوكة بالكامل للبنك، مؤسسة في جزر كايمان. إن السندات مضمونة بالكامل من قبل البنك، تحمل معدل فائدة سنوية قدره ٣,٣٧٤ في المئة تستحق الدفع نصف سنويا، ومدرجة في بورصة إيرلندا.

إن القيمة العادلة والتغيير في التغيير في القيمة العادلة الناتجة عن التغييرات في المخاطر الائتمانية مبينة أدناه:

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
١,٧٣٧,٤٩٨	١,٨٢٦,٦٣٨	القيمة العادلة لسندات الدين المصدرة
(٩٢,٠٠٣)	(٣,٤٠٩)	التغييرات في القيمة العادلة لسندات الدين المصدرة غير الناتجة عن التغييرات في ظروف السوق
٩٩,٠٠٣	٩,٨٦٢	الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة التعاقدية المتوقع تسديدها عند الاستحقاق

تقدر المجموعة التغييرات في القيمة العادلة الناتجة عن المخاطر الائتمانية بتقدير التغيير في القيمة العادلة غير الناتجة عن التغييرات في ظروف السوق التي تؤدي إلى مخاطر سوقية.

٢٢ - رأس المال والإحتياطيات

(أ) رأس المال الصادر والمدفوع

٢٠١٥		٢٠١٦		
ألف درهم	عدد الأسهم	ألف درهم	عدد الأسهم	
٢,١٠٠,٠٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال الصادر
٢,١٠٠,٠٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	

(ب) إحتياطي قانوني

وفقاً للنظام الأساسي للمصرف، وطبقاً للمادة رقم (٨٢) من القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠، يتعين على المصرف تحويل ١٠٪ من الأرباح السنوية، إن وجدت، إلى الإحتياطي القانوني حتى يصبح هذا الإحتياطي مساوياً لـ ٥٠٪ من رأس المال. وفقاً للنظام الأساسي للمصرف تعين كذلك تحويل ١٠٪ من الأرباح السنوية، إن وجدت، إلى الإحتياطي العام حيث يتم لاحقاً إيقاف التحويل من قبل الجمعية العمومية العادية بناء على اقتراح مجلس إدارة المصرف. يمكن استخدام الإحتياطي العام في الأغراض التي تحددها الجمعية العمومية العادية بناء على توصيات مجلس إدارة المصرف.

(ج) إحتياطي طوارئ

وفقاً لعقد تأسيس البنك، يتم إحتساب إحتياطي الطوارئ بإقتطاع ١٠٪ من أرباح السنة إلى إحتياطي الطوارئ حتى يصبح هذا الإحتياطي ٥٠٪ من رأس المال الصادر والمدفوع.

(د) إحتياطي عام

يتم التحويل إلى حساب الإحتياطي العام بناءً على توصية مجلس الإدارة ويخضع لموافقة المساهمين أثناء الجمعية العمومية السنوية.

٢٣ - العائد على السهم

تم احتساب العائد على السهم وذلك بقسمة ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة على النحو التالي:

٢٠١٥	٢٠١٦	
٢٤٣,٧٥٤	٣٩٢,٠١٨	العائد الأساسي والمخفض للسهم
٢٤٣,٧٥٤	٣٩٢,٠١٨	الربح العائد إلى مالكي البنك خلال السنة (ألف درهم)
٢,٠٠٠,٤٧٣	٢,١٠٠,٠٠٠	الربح المتاح لمالكي البنك
٩٩,٥٢٧	-	المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية:
٢,٠٨٣,٤١٢	٢,١٠٠,٠٠٠	أسهم عادية بقيمة في بداية السنة
٠,١٢	٠,١٩	تأثير توزيعات أسهم خلال السنة
		المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (بالآلاف الأسهم)
		العائد الأساسي والمخفض للسهم (درهم)

يساوي العائد المخفض للسهم العائد الأساسي للسهم، كما بتاريخ التقرير، حيث أن المجموعة لم تصدر أية أدوات مالية تؤخذ في الاعتبار عندما يتم احتساب الأرباح المخفضة للسهم.

٢٤ - معاملات مع مالكي ومديري المجموعة بنك الشارقة

أسهم خزينة

وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠١٦ على توزيعات بقيمة ٥,٢٤% أسهم خزينة (١٠مليون سهم) بقيمة ٢٢٠ مليون درهم (٢٠١٤: ٢٤,٩٨% توزيع أسهم خزينة ٩٩,٥ مليون سهم) بقيمة ١٩٧ مليون درهم). وقد تم توزيع هذه الأسهم على المساهمين الحاليين وفقا لمساهمتهم الحالية.

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠١٦ على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بقيمة ٧,٥ مليون درهم (٢٠١٤: ٧,٥ مليون درهم).

تبرعات

وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠١٦ على هبات وتبرعات بقيمة ٢,٥ مليون درهم (٢٠١٤: ٢,٥ مليون درهم).

تحويل إلى الإحتياطيات

وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠١٦ على تخصيص مبلغ بقيمة ٣٠ مليون درهم (٢٠١٤: ٣٠ مليون درهم) إلى احتياطي الطوارئ.

توزيعات أرباح

لم يتم توزيع أرباح نقدية للمساهمين عن عام ٢٠١٥ (٢٠١٤: توزيعات أرباح نقدية بمعدل ٣,٤% بقيمة ٧١,٥ مليون درهم).

بنك الإمارات ولبنان

توزيعات أرباح

خلال الجمعية العمومية السنوية المنعقدة بتاريخ ٦ فبراير ٢٠١٦ لمساهمي بنك الإمارات لبنان ش.م.ل، شركة تابعة للبنك، وافق المساهمون على توزيع أرباح نقدية بقيمة ١١,٠ مليون درهم (٢٠١٤: أرباح نقدية بقيمة ٩,٢ مليون درهم) منها حصص الأطراف غير المسيطرة البالغة ٢,٢ مليون درهم (٢٠١٤: ١,٨ مليون درهم).

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

خلال الجمعية العمومية السنوية المنعقدة بتاريخ ٦ فبراير ٢٠١٦ لمساهمي بنك الإمارات لبنان ش.م.ل، شركة تابعة للبنك، وافق المساهمون دفع مبلغ ٣,١ مليون درهم مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة (٢٠١٤: ٣,١ مليون درهم) منها حصص الأطراف غير المسيطرة البالغة ٠,٦ مليون درهم (٢٠١٤: ٠,٦ مليون درهم).

٢٥ - التزامات ومطلوبات طارئة

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٧٠٦,٧٩٤	٤٢٤,٣٢٥	ضمانات مالية للقروض
٢,٢٤٧,٥٨٢	٢,٠٣٤,٣٢٧	ضمانات أخرى
١,٣٠٧,٦٩٨	١,٢٢٣,٧٨٦	اعتمادات مستتدية
٤٤,٩٢٩	٣٢,٧٥٣	التزامات رأسمالية
٤,٣٠٧,٠٠٣	٣,٧١٥,١٩١	
١,٥٥٢,٨١٢	١,٣٨٣,٧٨٣	التزامات غير قابلة للإلغاء لتقديم تسهيلات ائتمانية
٥,٨٥٩,٨١٥	٥,٠٩٨,٩٧٤	

هذه الالتزامات الطارئة لها مخاطر ائتمانية خارج الميزانية العمومية حيث يتم فقط الاعتراف بالرسومه والاستحقاقات الخاصة بالخسائر المحتملة في بيان المركز المالي حتى يتم الوفاء بهذه الالتزامات أو إنتهاؤها. تنتهي العديد من الالتزامات الطارئة دون أن يتم تقديمها سواء بشكل كلي أو جزئي، ولذلك فإن المبالغ لا تمثل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. تشمل الالتزامات المتعلقة بالتسهيلات على الالتزامات المتعلقة بتمديد تسهيلات وخطابات اعتماد وخطابات ضمان مخصصة لتلبية احتياجات عملاء المجموعة.

تمثل الإلتزامات المتعلقة بتمديد تسهيلات الإلتزامات التعاقدية لمنح قروض وسلف وتسهيلات تجدد تلقائيا، وعادة ما يكون لهذه الإلتزامات تواريخ صلاحية محددة، أو تشمل على شروط لالغائها. ونظرا لامكانية انتهاء صلاحية هذه العقود دون استعمالها، فإن إجمالي مبالغ هذه العقود لا تمثل بالضرورة التزامات مالية مستقبلية.

تلتزم خطابات الاعتماد وخطابات الضمان المجموعة بالسداد نيابة عن عملائها في حالة عدم وفاء العملاء بالتزاماتهم وفقا لشروط العقد. قد تحمل هذه العقود، مخاطر سوقية عند اصدارها أو تمديد صلاحيتها بأسعار فائدة ثابتة. غير أن هذه العقود تكون بصورة رئيسية لا تحمل فائدة أو ذات أسعار فائدة متغيرة.

يتم في إطار الأنشطة الاعتيادية رفع دعاوى قضائية ضد البنك. يرى البنك أنه ليس لأي من هذه الدعاوى تأثير مادي بشكل فردي أو جماعي. عندما يكون ذلك مناسباً، يقوم البنك برصد مخصص لهذه الدعاوى عندما يكون من المرجح أن يلزم إجراء تدفقات خارجية لموارد اقتصادية تتضمن منافع اقتصادية ويمكن تقدير قيمة الإلتزام بصورة موثوقة. يسعى البنك للإلتزام بالقوانين والتشريعات المطبقة ولكنه من المحتمل أن يخضع لإجراءات قانونية من وقت لآخر والتي يصعب تقدير نتائجها بشكل عام ومن المحتمل أن تكون مادية.

٢٦ - النقد وما يعادله

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٦,٤٣٦,١٩٥	٤,٣٠٨,٨٨٧	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية (إيضاح ٦)
١,٠٧٢,٤١٥	٦٩١,٦٧٣	ودائع وأرصدة مستحقة من بنوك (إيضاح ٧)
-	٦٣٩,٤٧٦	إتفاقيات إعادة الشراء (إيضاح ٨)
(٤٥,٤٧٩)	(٩٧,٧٨٩)	ودائع وأرصدة مستحقة لبنوك (إيضاح ١٩)
٧,٤٦٣,١٣١	٥,٥٤٢,٢٤٧	
(١,٢٦٥,٩٦١)	(١,٣٨٧,٨٤٧)	يطرح: ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك
(١,٠٨٦,٨٣٥)	(١,١٣٨,٥٥٥)	باستحقاق لأكثر من ٣ أشهر
٥,١١٠,٣٣٥	٣,٠١٥,٨٤٥	يطرح: ودائع قانونية مع بنوك مركزية (إيضاح ٦)

٢٧ - الموجودات الائتمانية

تحتفظ المجموعة باستثمارات تبلغ قيمتها ٠.٧ مليار درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٥: ٠.٨ مليار درهم) محتفظ بها نيابة عن العملاء ولم تدرج كموجودات في بيان المركز المالي الموحد.

٢٨- إيرادات الفوائد

٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ ألف درهم	
٩٠٧,٠٣٢	٩٠٨,٤٧٦	القروض والسلف
٩٩,٦٢٣	١٠٨,٦٩٨	شهادات الإيداع وسندات الخزينة لدى بنوك مركزية
١٣,٣٧٤	١٩,١٢٠	وأدوات الدين
٨,١٨٢	١٤,٣٥٦	صافي إيرادات أسعار الفائدة
-	٣,٦٨٧	الودائع لدى بنوك
		إتفاقيات إعادة الشراء
<u>١,٠٢٨,٢١١</u>	<u>١,٠٥٤,٣٣٧</u>	

٢٩- مصاريف الفوائد

٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ ألف درهم	
٤٢٦,٧١١	٤٦٢,٦٢٠	ودائع العملاء
٣٤,٧٦٨	٦٠,٩٦٤	سندات دين مصدرة
٦,٦١١	٦,٦١١	فوائد على مساهمات نقدية رأسمالية مستحقة للأطراف
١٢,٣٠	١,٦٠	غير المسيطرة
		الودائع البنكية
<u>٤٨٠,١٢٠</u>	<u>٥٣٢,٣٥٥</u>	

٣٠- صافي إيرادات الرسوم والعمولات

٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ ألف درهم	
٥٩,٧٦٥	٩٧,٧٧٤	الرسوم المتعلقة بالإنتمان للبنوك التجارية
٦٢,٥٥٤	٤٢,٣٨٣	أنشطة تمويل تجاري
٣٣,٨٦٣	٢٨,٥٩٦	خطابات ضمان
٣,٩٣١	٥,٢٢٦	أخرى
<u>١٦٠,١١٣</u>	<u>١٧٣,٩٧٩</u>	

٣١- الربح من الاستثمارات

٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ ألف درهم	
١,٨٣٥	٢,٧٩٨	توزيعات أرباح
٣,٨٧٣	٧٥٢	أرباح محققة وغير محققة على استثمارات مقاسة
		بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٥,٨٢٢	٥,٩٩٥	أرباح أخرى من الاستثمارات
<u>١١,٥٣٠</u>	<u>٩,٥٤٥</u>	

٣٢ - إيرادات أخرى

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٤٦,١٨٩	٢٠٩	ربح من بيع ممتلكات ومعدات
٤١,٥٤٧	٣٠,٩٩٠	إيرادات الإيجار وأخرى
٨٧,٧٣٦	٣١,١٩٩	

٣٣ - صافي خسارة إنخفاض قيمة الموجودات المالية

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٦٧,٥٠٠	٣٣	إنخفاض القيمة المجموع للقروض والسلف
٣١٨,٩٩٠	١٨٣,٦٨٩	المخصص المحدد للقروض والسلف
-	١,١١٣	شطبوات مباشرة
٣٨٦,٤٩٠	١٨٤,٨٣٥	مجموع المحمل للسنة (إيضاح ٩)
(٨٩,٤٨٤)	(١٢٢,٤٩٨)	استردادات خلال السنة
٢٩٧,٠٠٦	٦٢,٣٣٧	

٣٤ - مصاريف عمومية وإدارية

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
١٥٩,٦٤٠	١٦٦,٦٦٦	رواتب ومصاريف متعلقة بالموظفين
٣٥,٠٦٤	٢٥,٣٨٦	ستهلاك ممتلكات ومعدات (إيضاح ١٥)
١٢,٦٦٩	١٩,٣٩٥	عقود الإيجار
٧,٠٣٤	٧,٧٥٢	رسوم الإستشارات والخبراء
٥٣,٧٥٢	٥٧,٠٤٣	أخرى*
٢٦٧,٥٥٩	٢٧٦,٢٤٢	

* بند أخرى يتضمن مبلغ ٧.١ مليون درهم يمثل مساهمات اجتماعية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

٣٥ - المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تبرم المجموعة معاملات مع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا للمجموعة والمنشآت المتعلقة بهم ضمن سياق أعمالها الاعتيادية وبالأسعار التجارية للفوائد والعمولات.

تم حذف المعاملات الداخلية بين المجموعة والشركات التابعة عند توحيد البيانات المالية، ولم يتم الإفصاح عنها في هذا الإفصاح.

فيما يلي الأرصدة المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة المدرجة في بيان المركز المالي الموحد والمعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة:

٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ ألف درهم	
٢,١٦٢,٤٠٢ ٣٨٩,٠٧٢	٢,٢٧٣,٦٠٩ ٢٨٤,١٧٠	قروض وسلف اعتمادات مستندية وخطابات ضمان وقبولات
٢,٥٥١,٤٧٤	٢,٥٥٧,٧٧٩	
١٦٩,٩٤١	٢٣٣,٣٩٣	ودائع ضمانات
٢,٣٨١,٥٣٣	٢,٣٢٤,٣٨٦	صافي التعرض
١٢٠,٢٣٥	١١٢,٥١٢	ودائع أخرى

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، بلغت القروض لمنشآت ذات صلة بأحد أعضاء مجلس الإدارة، ٦٩٪ (٣١ ديسمبر ٢٠١٥: ٧٤٪) من إجمالي صافي التعرض على حساب خفض إجمالي التعرض خلال السنة. لاحقاً لـ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، حدث انخفاض ملحوظ فيصافي التعرض بنسبة ٤٨٪ والتي سوف يتم تعديل تأثيرها المحاسبي في ٢٠١٧.

٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ ألف درهم	
١٣٢,٣٣٧	٩٩,٨٨١	إيرادات الفوائد
٩,٥٥٨	١٠,٦٥٧	مصارييف الفوائد

فيما يلي تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين:

٢٠١٥ ألف درهم	٢٠١٦ ألف درهم	
١٨,٧٢١	٢٢,٤٤٧	امتيازات قصيرة الأجل
٨,١١٧	٨,١١٧	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
٣,٠٢٨	٣,٤٥٢	تعويضات نهاية الخدمة للموظفين
٢٩,٨٦٦	٣٤,٠١٦	إجمالي التعويضات كما في ٣١ ديسمبر

لم يتم الاعتراف بخسائر إنخفاض قيمة مقابل الأرصدة القائمة لدى موظفي الإدارة الرئيسيين والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

٣٦- المعلومات القطاعية

١.٣٦ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨ القطاعات التشغيلية

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨ الإفصاح عن القطاعات التشغيلية بناءً على التقارير الداخلية المتعلقة بمكونات المجموعة والتي يتم مراجعتها بشكل منتظم من قبل صانع القرار التشغيلي الرئيسي وذلك لتوزيع الموارد على القطاعات وتقييم أدائها.

٢.٣٦ المنتجات والخدمات المنتجة لإيرادات القطاعات المتضمنة في التقارير

تركز المعلومات التي قدمت إلى صانع القرار التشغيلي الأساسي للمجموعة، بغرض توزيع الموارد وتقييم أداء القطاع، بشكل أكثر تحديداً على نوع نشاطات أعمال المجموعة، لأغراض تشغيلية، تم تصنيف أنشطة المجموعة إلى قطاعي أعمال رئيسيين هما:

(أ) الأنشطة البنكية التجارية التي تمثل بشكل رئيسي تقديم القروض والتسهيلات الإئتمانية الأخرى والودائع والحسابات الجارية لعملاء المجموعة من شركات وحكومة ومؤسسات وأفراد.

(ب) الأنشطة البنكية الاستثمارية والتي تمثل بشكل رئيسي إدارة المحفظة الاستثمارية للمجموعة يمثل الجدول التالي المعلومات المتعلقة بالقطاعات التشغيلية للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

يمثل الجدول التالي المعلومات المتعلقة بالقطاعات التشغيلية للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

المجموع ألف درهم	غير مخصصة ألف درهم	الأنشطة البنكية الاستثمارية ألف درهم	الأنشطة البنكية التجارية ألف درهم	
				إيرادات تشغيلية
٥٢١,٩٨٢	-	٣٤,٠٣٤	٤٨٧,٩٤٨	- صافي إيرادات الفوائد
١٧٣,٩٧٩	-	-	١٧٣,٩٧٩	- صافي إيرادات الرسوم والعمولات
٢١,٠٤٦	-	-	٢١,٠٤٦	- أرباح عملات أجنبية
٩,٥٤٥	-	٩,٥٤٥	-	- خسائر استثمارات
(٦٦)	-	(٦٦)	-	- (خسارة) إعادة تقييم إستثمارات عقارية
٣١,١٩٩	٣١,١٩٩	-	-	- إيرادات أخرى
٧٥٧,٦٨٥	٣١,١٩٩	٤٣,٥١٣	٦٨٢,٩٧٣	مجموع الإيرادات تشغيلية
				بنود غير نقدية جوهرية أخرى
(٦٢,٣٣٧)	-	-	(٦٢,٣٣٧)	- صافي خسارة إنخفاض قيمة الموجودات المالية
(٢٥,٣٨٦)	(٢٥,٣٨٦)	-	-	- إستهلاك ممتلكات ومعدات
(٢٥٠,٨٥٦)	-	(٣٧,٦٢٩)	(٢١٣,٢٢٧)	- مصاريف عمومية وإدارية
(٥,٩١٠)	-	-	(٥,٩١٠)	- إطفاء موجودات غير ملموسة
(١١,٠٤٠)	(١١,٠٤٠)	-	-	- مصاريف ضرائب الدخل-خارجية
٤٠٢,٥٦	(٥,٢٢٧)	٥,٨٨٣	٤٠١,٤٩٩	الربح للسنة بعد الضرائب
٢٧,٠٩٦,٩٦٩	١,٢٦٦,٩١٦	٣,٢٣٧,٦٨٤	٢٢,٥٩٢,٣٦٩	الموجودات القطاعية
٢٢,٤٩٧,٢٤١	٢٧٨,٦٠٩	١,٨٢٦,٦٣٨	٢٠,٣٩١,٩٩٤	المطلوبات القطاعية

يمثل الجدول التالي المعلومات المتعلقة بالقطاعات التشغيلية للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

المجموع ألف درهم	غير مخصصة ألف درهم	الأنشطة البنكية الاستثمارية ألف درهم	الأنشطة البنكية التجارية ألف درهم	
				إيرادات تشغيلية
٥٤٨,٠٩١	-	١,١٣٦	٥٣٧,٩٥٥	- صافي إيرادات الفوائد
١٦,١١٣	-	-	١٦,١١٣	- صافي إيرادات الرسوم والعمولات
٢١,٤٧٣	-	-	٢١,٤٧٣	- أرباح عملات أجنبية
١١,٥٣٠	-	١١,٥٣٠	-	- إيرادات استثمارات
٤,١٤٣	-	٤,١٤٣	-	- ربح إعادة تقييم استثمارات عقارية
٨٧,٧٣٦	٨٧,٧٣٦	-	-	- إيرادات أخرى
٨٣٣,٠٨٦	٨٧,٧٣٦	٢٥,٨٠٩	٧١٩,٥٤١	مجموع الإيرادات تشغيلية
				بنود غير نقدية جوهرية أخرى
(٢٩٧,٠٠٦)	-	-	(٢٩٧,٠٠٦)	- صافي خسارة إنخفاض قيمة الموجودات المالية
(٣٥,٠٦٤)	(٣٥,٠٦٤)	-	-	- إستهلاك ممتلكات ومعدات
(٢٣٢,٤٩٥)	-	(٣٤,٨٧٤)	(١٩٧,٦٢١)	- مصاريف عمومية وإدارية
(٧,٧٨٤)	-	-	(٧,٧٨٤)	- إطفاء موجودات غير ملموسة
(٦,٩٩٨)	(٦,٩٩٨)	-	-	- مصاريف ضرائب الدخل - خارجية
(٣,٤٣٨)	-	(٣,٤٣٨)	-	- عمليات متوقفة
٢٥٠,٣٠١	٤٥,٦٧٤	(١٢,٥٠٣)	٢١٧,١٣٠	الربح للسنة بعد الضرائب
٢٧,٥٨٦,٩١٨	١,١٥٠,٣٢٦	٣,٢٢٤,٦٨٩	٢٣,٢١١,٩٠٣	الموجودات القطاعية
٢٢,٩٦٤,٤٧٤	٢٤٨,٥٣٥	١,٧٣٧,٤٩٨	٢٠,٩٧٨,٤٤١	المطلوبات القطاعية

تمثل الإيرادات الواردة أعلاه الإيرادات الناتجة من العملاء الخارجيين. لم تتم أية عمليات بيع بين القطاعات خلال هذه السنة (٢٠١٥؛ لا شيء). إن المعاملات بين القطاعات، تكلفة الأموال وتخصيص النفقات بين القطاعات لا يتم تحديدها من قبل الإدارة لغرض تخصيص الموارد. إن السياسات المحاسبية لتقارير القطاعات، التي تم تفصيلها في إيضاح ٤، هي نفس السياسات المحاسبية التي تستخدمها المجموعة.

لأغراض مراقبة أداء القطاعات وتخصيص الموارد بين قطاعات:

- تُخصص جميع الموجودات للقطاعات المتضمنة في التقارير باستثناء الممتلكات والمعدات والشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى وبعض المبالغ المدرجة في الموجودات الأخرى و
- تُخصص جميع المطلوبات للقطاعات المتضمنة في التقارير باستثناء بعض المبالغ المدرجة في المطلوبات الأخرى.

٣.٣٦ المعلومات الجغرافية

تمارس المجموعة أعمالها ضمن قطاعين جغرافيين رئيسيين الإمارات العربية المتحدة (بلد المنشأ) ولبنان (يشار إليها "البلد الأجنبي").

إن إيرادات المجموعة من العملاء الخارجيين والمعلومات عن الموجودات غير المتداولة حسب القطاع الجغرافي موضحة أدناه:

المجموع ألف درهم	البلد الأجنبي ألف درهم	بلد المنشأ ألف درهم	
٧٥٧,٦٨٥	١٢٦,٦٦١	٦٣١,٥٢٤	٢٠١٦
			إيرادات تشغيلية
١,٩٠٠,٤٥٢	٢٩١,٠١٨	١,٦٠٩,٤٣٤	موجودات غير متداولة
			٢٠١٥
٨٣٣,٠٨٦	١٠٠,٧٦٦	٧٣٢,٣٢٠	إيرادات تشغيلية
١,٨٥٨,٣٣٠	٢٩١,٩٠٥	١,٥٦٦,٤٢٥	موجودات غير متداولة

٣٦. ٤. معلومات حول العملاء الرئيسيين

مثل عميل في سنة ٢٠١٦ أكثر من ١٠٪ من إيرادات المجموعة من العملاء الخارجيين (٢٠١٥) مثل عميلان أكثر من ١٠٪ من إيرادات المجموعة من العملاء الخارجيين).

٣٧- تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

(أ) يوضح الجدول التالي تصنيف المجموعة لكل صنف من الموجودات والمطلوبات المالية والقيمة الدفترية لكل منهما كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

المجموع ألف درهم	التكلفة المطفأة ألف درهم	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ألف درهم	
الموجودات المالية:				
٤,٣٠٨,٨٨٧	٤,٣٠٨,٨٨٧	-	-	النقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٦٩١,٦٧٣	٦٩١,٦٧٣	-	-	ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك
٦٣٩,٤٧٦	٦٣٩,٤٧٦	-	-	إتفاقيات إعادة الشراء
١٧,٠٧٤,٩٩٧	١٧,٠٧٤,٩٩٧	-	-	قروض وسلف، صافي
١,١٠٠,٨٣٤	-	١,٠٢٣,٣٢٤	٧٧,٥١٠	موجودات مالية أخرى بالقيمة العادلة
٧٤٧,٢٣٧	٧٤٧,٢٣٧	-	-	موجودات مالية أخرى بالتكلفة المطفأة
٩٠٢,٥٥٩	٩٠٠,٨٧٧	-	١,٦٨٢	موجودات أخرى
<u>٢٥,٤٦٥,٦٦٣</u>	<u>٢٤,٣٦٣,١٤٧</u>	<u>١,٠٢٣,٣٢٤</u>	<u>٧٩,١٩٢</u>	المجموع
المطلوبات المالية:				
١٩,٧٣٦,٩١٧	١٩,٧٣٦,٩١٧	-	-	ودائع العملاء
٩٧,٧٨٩	٩٧,٧٨٩	-	-	ودائع وأرصدة مستحقة لبنوك
٧٥٦,٩٧٨	٧٥٠,٥٢٥	-	٦,٤٥٣	مطلوبات أخرى
١,٨٢٦,٦٣٨	-	-	١,٨٢٦,٦٣٨	سندات دين مصدرة
<u>٢٢,٤١٨,٣٢٢</u>	<u>٢٠,٥٨٥,٢٣١</u>	<u>-</u>	<u>١,٨٣٣,٠٩١</u>	المجموع

(ب) يوضح الجدول التالي تصنيف المجموعة لكل صنف من الموجودات والمطلوبات المالية والقيمة الدفترية لكل منهما كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

المجموع ألف درهم	التكلفة المطفأة ألف درهم	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ألف درهم	
الموجودات المالية:				
٦,٤٣٦,١٩٥	٦,٤٣٦,١٩٥	-	-	النقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
١,٠٧٢,٤١٥	١,٠٧٢,٤١٥	-	-	ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك
١٥,٠٣٦,٦٢١	١٥,٠٣٦,٦٢١	-	-	قروض وسلف، صافي
١,٢١٤,٨٧٨	-	١,١٢٤,٧٧٤	٩٠,١٠٤	موجودات مالية أخرى بالقيمة العادلة
٥٢٧,٣٣٠	٥٢٧,٣٣٠	-	-	موجودات مالية أخرى بالتكلفة المطفأة
١,٧١١,٧٧٩	١,٧٠٩,٨٣٤	-	١,٩٤٥	موجودات أخرى
<u>٢٥,٩٩٩,٢١٨</u>	<u>٢٤,٧٨٢,٣٩٥</u>	<u>١,١٢٤,٧٧٤</u>	<u>٩٢,٠٤٩</u>	المجموع
المطلوبات المالية:				
١٩,٤٩١,٨١٥	١٩,٤٩١,٨١٥	-	-	ودائع العملاء
٤٥,٤٧٩	٤٥,٤٧٩	-	-	ودائع وأرصدة مستحقة لبنوك
١,٦٢٧,٩٤٦	١,٦٢٧,١٢٣	-	٨٢٣	مطلوبات أخرى
١,٧٣٧,٤٩٨	-	-	١,٧٣٧,٤٩٨	قرض مشترك
<u>٢٢,٩٠٢,٧٣٨</u>	<u>٢١,١٦٤,٤١٧</u>	<u>-</u>	<u>١,٧٣٨,٣٢١</u>	المجموع

٣٨- إدارة المخاطر

لدى المجموعة لجان للمدراء الرئيسيين تختص بمراقبة إدارة المخاطر. تقوم اللجنة التنفيذية ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، الحاصلتين على تفويض مجلس الإدارة، بتعريف السياسات، العمليات والأنظمة لإدارة ومراقبة مخاطر الائتمان. كما تقوم بوضع سياسات، أنظمة وحدود لمخاطر سعر الفائدة، مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر السيولة، إضافة إلى أن المجموعة لديها قسم لإدارة مخاطر الائتمان الذي يقوم بالتأكد من الالتزام بجميع السياسات والعمليات الخاصة بإدارة المخاطر بشكل مستقل. يعمل قسم التدقيق الداخلي بالمجموعة بشكل رئيسي على تقييم مدى فعالية ضوابط مخاطر التشغيل. تم تفويض واحدة من كبرى شركات التدقيق الأربعة بهذه المهمة انطلاقاً من الحرص على تحقيق الإستقلالية والموضوعية.

إدارة مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم وفاء أحد الأطراف لعقود الأدوات المالية بالتزاماته مما يسفر عن تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية. تحاول المجموعة التحكم في مخاطر الائتمان من خلال متابعة المخاطر الائتمانية والحد من التركيز على التعامل مع أطراف محددة، والتقييم المستمر للقدرة الائتمانية المتعلقة بالأطراف التي تتعامل معها المجموعة، وإضافة إلى مراقبة حدود الائتمان، تدير المجموعة المخاطر المتعلقة بأنشطة المتاجرة عن طريق إبرام اتفاقيات تسوية وترتيبات الضمان مع الأطراف الأخرى حسبما تقتضيه الظروف لوضع حد لفترة التعرض للمخاطر. قد تلجأ المجموعة في بعض الحالات إلى إلغاء معاملات أو تحويلها إلى أطراف أخرى لتخفيض مخاطر الائتمان.

تنتج تركيزات مخاطر الائتمان عندما تتعامل مجموعة من الأطراف في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة ضمن منطقة جغرافية واحدة، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية بشكل مشابه في حالة نشوب تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أية تغيرات أخرى. وتشير تركيزات الائتمان إلى حساسية أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع أعمال معين أو منطقة جغرافية معينة.

تجري اللجنة التنفيذية بالمجموعة مراجعة على السياسات المتعلقة بالائتمان والتصديق عليها، وتتم الموافقة على جميع حدود الائتمان بموجب السياسة الائتمانية لدى المجموعة المبينة في دليل سياسات الائتمان. إن أقسام الائتمان والتسويق منفصلة، كما أن القروض، علاوة على ذلك، مضمونة بأنواع رهونات مقبولة، قدر الإمكان، وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان. وتعمل المجموعة بالإضافة إلى ذلك على الحد من المخاطر بتوزيع موجوداتها على قطاعات إقتصادية وصناعية.

إن جميع التسهيلات الائتمانية مدارة ومراقبة من قبل قسم إدارة الائتمان. وتجري مراجعة دورية من قبل قسم إدارة الائتمان ويتم تصنيف مخاطر التسهيلات بناءً على المقاييس المبينة في دليل سياسات الائتمان.

إن حدود التعرضات الخارجية وحدود تعرضات المؤسسات المالية للأسواق المالية والخزينة يتم الموافقة عليها بموجب البيانات المعدة من قبل اللجنة التنفيذية بالمجموعة ويتم مراقبتها من قبل المدراء الرئيسيين بشكل يومي.

إن اللجنة التنفيذية هي المسؤولة عن وضع السياسة الائتمانية للمجموعة، كما تقوم بوضع حدود للقطاعات الصناعية وتوافق على الإستثناءات للسياسات وتجري مراجعة دورية للمحافظ للتحقق من جودتها.

تعهد تقديم القروض التجارية / المؤسسات

إن جميع طلبات الائتمان للإقراض التجاري والمؤسسات توضع لسياسات المجموعة الائتمانية ولمعايير التعهدات وحدود القطاعات (إن وجدت) والمتطلبات القانونية المطبقة من حين لآخر. لا تقوم المجموعة بإقراض شركات تعمل في قطاعات تعتبرها المجموعة على أنها ذات صفات خطيرة وعندما يكون مطلوب وجود معرفة متخصصة للقطاع. بالإضافة إلى ذلك، تضع المجموعة حدود إئتمان لجميع العملاء بناءً على ملاءتهم المالية.

إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المجموعة تكون وفقاً للموافقة المسبقة بموجب تفويض الصلاحيات المعتمد وتحت المسؤولية النهائية للجنة التنفيذية، والعضو التنفيذي والمدير العام للمجموعة وتحت مراقبة مجلس الإدارة. يجب أن يكون هناك إمضاءين للموافقة على أي طلب إئتماني لإقراض تجاري أو للمؤسسات.

إجراءات مراجعة الائتمان وتصنيف القروض

يقوم قسم مخاطر الائتمان للمجموعة بإخضاع موجودات المجموعة الخطرة إلى تقييم جودة مستقل بصورة منتظمة وذلك كما هو مطلوب بموجب توجيهات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة والسياسات الداخلية بالمجموعة وذلك للمساعدة في الإكتشاف المبكر للإستحقاقات ومشاكل الأداء المحتملة. يقوم قسم مخاطر الائتمان بتدقيق تصنيف المخاطر لجميع الزبائن التجاريين ويعطي تقييمه لمخاطر المحافظ لكل منتج وقطاع ويراقب إتباع جميع السياسات الائتمانية المعتمدة والتوجيهات والإجراءات لتكامل قطاعات المجموعة.

تصنف جميع تسهيلات الإقراض التجارية/ المؤسسات للمجموعة بتصنيف واحد من تسعة تصنيفات (A إلى I) بحيث يكون تصنيف A ممتاز وتصنيف I خسارة بدون قابلية للإسترداد وتخصيص لكامل المبلغ.

عندما تنخفض قيمة الائتمان يتم تعليق الفوائد ولا تدرج في بيان الدخل أو الخسارة الموحد. إن مخصصات انخفاض القيمة يتم تكوينها بناءً على إمكانية تحصيل الرصيد القائم وتصنيف مخاطر الأصول.

تلتزم المجموعة بمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ والذي تقيّم المجموعة بموجبه أية خسائر انخفاض لمحفظة القروض وذلك بإحتساب صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ولكل قرض. كما هو مطلوب من قبل المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة تأخذ المجموعة الرصيد الأعلى لمخصصات الخسائر الناتجة عن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS رقم ٣٩ ومتطلبات البنك المركزي.

قروض وسلف للعملاء

٢٠١٥	٢٠١٦	القيمة الدفترية
ألف درهم	ألف درهم	قروض فردية منخفضة القيمة
١,٤٥١,٦٦٨	١,٠٦٢,٥٢٩	تصنيف (G إلى I) - المبلغ الإجمالي
		قروض لم تتجاوز فترة إستحقاقها وليست منخفضة القيمة
٩٣,٤٣٤	١,٧٥٥,١٧٥	تصنيف A
٨,٩٣٤,١٢٨	١,٥٠٢,١٧٣	تصنيف B
٢,٩٠٠,٩٨٠	٢,٠٩٣,١٧٥	تصنيف C
٢,١٤٨,٥٥٥	١,٥٠٩,٦٠٢	تصنيف D
٦٥٤,٨٥٣	١,١١١,٠٤٣	تصنيف E
١٢٢,١٤٤	٣٣٣,٢٦٠	تصنيف F
١٦,٣٠٥,٧١٢	١٨,٣٦٦,٩٥٧	تجاوزت موعد إستحقاقها وغير منخفضة القيمة
٥٢٦,١٩٤	٦٠٣,١٩٥	مجموع القيمة الدفترية
١٦,٨٣١,٩٠٦	١٨,٩٨٠,١٥٢	مخصص إنخفاض القيمة (يتضمن الفوائد المعلقة)
(١,٧٩٥,٢٨٥)	(١,٩٠٥,١٥٥)	صافي القيمة الدفترية
١٥,٠٣٦,٦٢١	١٧,٠٧٤,٩٩٧	

تقوم المجموعة بإدارة جودة ائتمان الموجودات المالية باستخدام التصنيفات الائتمانية الداخلية. يوضح الجدول أدناه جودة الائتمان حسب فئة الموجودات لبعض البنود الرئيسية في بيان المركز المالي استناداً إلى نظام التصنيف الائتماني لدى المجموعة.

غير متأثرة السداد ولم تتعرض لانخفاض القيمة

الإجمالي	متأخرة السداد أو تعرضت لانخفاض في القيمة	دون المستوى القياسي	مستوى	مستوى عالي	
الإجمالي	فردية	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٤,٢٥٨,٧٢٢	-	-	-	٤,٢٥٨,٧٢٢	الأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
٦٩١,٦٧٣	-	-	٤,٩٨٨	٦٨٦,٦٨٥	المستحق من بنوك
٦٣٩,٤٧٦	-	-	-	٦٣٩,٤٧٦	إتفاقيات إعادة الشراء
٧٤٧,٢٣٧	-	-	-	٧٤٧,٢٣٧	الاستثمارات
١٨,٩٨٠,١٥٢	١,٦٧٥,٧٢٤	١,٤٤٤,٣٠٣	١٤,١٠٤,٩٥٠	١,٧٥٥,١٧٥	القروض والسلفيات (إجمالي)
١,٧٥٠,٠٠٨	٢٠٠,٠٠٠	-	١,٥٥٠,٠٠٨	-	الموجودات الأخرى

غير متأخرة السداد ولم تتعرض لانخفاض القيمة

الإجمالي	متأخرة السداد أو تعرضت لانخفاض في القيمة	دون المستوى القياسي	مستوى	مستوى عالي	
٢٠١٥	٢٠١٥	٢٠١٥	٢٠١٥	٢٠١٥	٢٠١٥
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٦,٣٦٧,٨٢٥	-	-	-	٦,٣٦٧,٨٢٥	الأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
١,٠٧٢,٤١٥	-	-	٥١٤,٣٩٩	٥٥٨,٠١٦	المستحق من بنوك
٥٩٥,٩٣٤	-	-	-	٥٩٥,٩٣٤	الاستثمارات
١٦,٨٣١,٩٠٦	١,٩٧٧,٨٦٢	٧٧٦,٩٩٧	١٣,٩٨٣,٦٠٣	٩٣,٤٣٤	القروض والسلفيات (إجمالي)
٢,٥١٩,٥٩٨	٢٠٠,٠٠٠	-	٢,٣١٩,٥٩٨	-	الموجودات الأخرى

تصنيف مخاطر القروض والسلفيات

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
١٣,١٦٦,٥٣٧	١٥,٩٩٧,٣٢٩	القروض العاملة
٢,٢١٣,٧٠١	١,٩٢٠,٢٩٤	قروض أخرى مراقبة بصورة إستثنائية
١,٤٥١,٦٦٨	١,٠٦٢,٥٢٩	القروض غير العاملة
١٦,٨٣١,٩٠٦	١٨,٩٨٠,١٥٢	يطرح: مخصص انخفاض القيمة
(١,٥٢٤,٤٤٢)	(١,٥٨٣,٥٥١)	يطرح: فوائد معلقة
(٢٧٠,٨٤٣)	(٣٢١,٦٠٤)	
١٥,٠٣٦,٦٢١	١٧,٠٧٤,٩٩٧	

ويبين الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان لبند قائمة المركز المالي، بما في ذلك الالتزامات الطارئة والالتزامات. يظهر أقصى قدر من التعرض، قبل تأثير التخفيف عن طريق استخدام التحسينات الرئيسية واتفاقيات الضمان.

٢٠١٥	٢٠١٦	إيضاح
ألف درهم	ألف درهم	
٦,٣٦٧,٨٢٥	٤,٢٥٨,٧٢٢	٦ أرصدة لدى البنوك المركزية
١,٧٢,٤١٥	٦٩١,٦٧٣	٧ ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك
-	٦٣٩,٤٧٦	٨ إتفاقيات إعادة الشراء
١٥,٠٣٦,٦٢١	١٦,٩٥٧,٧٢٦	٩ قروض وسلفيات، صافي
٥٩٥,٩٣٤	٧٤٧,٢٣٧	١٠ موجودات مالية أخرى مفاصة بالتكلفة المطفأة
		موجودات أخرى (باستثناء المبالغ المدفوعة مقدما والموجودات المستحوذ عليها مقابل سداد ديون)
١,٧٤١,٣٦٤	٩٢٧,٥٨٤	المجموع
٢٤,٨١٤,٨٥٩	٢٤,٣٣٩,٦٨٩	
١,٣٠٧,٦٩٨	١,٢٢٣,٧٨٦	٢٥ اعتمادات مستندية
٢,٩٥٤,٣٧٦	٢,٤٥٨,٦٥٢	٢٥ ضمانات
١,٥٥٢,٨١٢	١,٣٨٣,٧٨٣	٢٥ التزامات غير قابلة للإلغاء لتقديم تسهيلات ائتمانية
٥,٨١٤,٨٨٦	٥,٠٦٦,٢٢١	المجموع
٣,٦٢٩,٧٤٥	٢,٩٤٥,٩١٠	مجموع التعرض لمخاطر تاإئتمان

حيثما تم قيد الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فإن المبالغ الواردة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان، وليس أقصى تعرض قد ينشأ في المستقبل كنتيجة للتغيرات في القيم.

تحليل أعمار القروض متأخرة السداد ولم تتعرض لانخفاض القيمة حسب الموجودات المالية داخل بيان المركز المالي.

المجموع	أقل من ٣٠ يوم	من ٣١ إلى ٨٩ يوم	أكثر من ٩٠ يوم	
٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	القروض والسلفيات
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
٦١٣,١٩٥	٢٢٩,٩٠٢	١٥١,٢٥٩	٢٣٢,٠٣٤	
المجموع	أقل من ٩٠ يوم	من ٣١ إلى ٨٩ يوم	أقل من ٣٠ يوم	
٢٠١٥	٢٠١٥	٢٠١٥	٢٠١٥	القروض والسلفيات
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
٥٢٦,١٩٤	١٢٣,٨١٥	٤٦,٢٣٦	٣٥٦,١٤٣	

ضمانات محتفظ بها مقابل قروض وسلفيات

إن القيمة العادلة للضمانات التي تحتفظ بها المجموعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مقابل قروض وسلفيات متأخرة السداد ولم تتعرض لانخفاض القيمة تغطي ١١٢٪ (٢٠١٥: ١٢٧٪) من الرصيد القائم.

القيمة الدفترية حسب فئة الموجودات المالية داخل بيان المركز المالي، والتي تمت إعادة التفاوض بشأن الشروط الخاصة بها

٢٠١٥
ألف درهم
١,١٠٩,٦٩١

٢٠١٦
ألف درهم
١,٥١٩,٦٢٦

القروض والسلفيات

القروض المنخفضة القيمة

إن القروض المنخفضة القيمة هي قروض تحدد المجموعة إجمالاً عدم تحصيل المبلغ الأساسي والفائدة المستحقة بموجب شروط إتفاقيات التعاقد وتصنف هذه القروض ضمن تصنيف الفئات من إ إلى بموجب نظام تصنيف المخاطر الائتمانية الداخلية للمجموعة.

مخصص إنخفاض القيمة

تكون المجموعة مخصص لخسائر الإنخفاض في القيمة والذي يمثل تقديره للخسائر المحتملة على محافظ القروض والسلف لديها. إن البنود الرئيسية لهذا المخصص تمثل خسارة محددة متعلقة بمخاطر جوهريّة فردية، ومخصص خسارة جماعية تم أخذها لمجموعات موجودة متجانسة لمقابلة الخسائر المتكبدة والتي لم يتم التعرف عليها لقروض تخضع لتقدير إنخفاض في القيمة فردياً.

سياسة شطب القروض

تشطب المجموعة القرض أو الأوراق المالية (وأي مخصصات متعلقة بخسائر الإنخفاض في القيمة) عندما تحدد المجموعة ان القروض/الأوراق المالية غير قابلة للتحويل. إن هذا التحديد يتم بعد الأخذ بعين الاعتبار بعض المعلومات مثل ظهور تغييرات جوهريّة في الموقف المالي للمقرض/ المصدر حيث يتبين عدم تمكن المقرض/المصدر من تسديد الالتزام، أو أن تكون المتحصلات من رهونات غير كافية لتسديد كامل التعرض.

تحتفظ المجموعة بضمانات مقابل القروض والسلف وذلك بشكل رهونات الممتلكات والسيارات والآلات، والهوامش النقدية، الودائع المربوطة، والضمانات وغيرها. توافق المجموعة على ضمانات في الغالب من بنوك محلية لديهم سمعة جيدة أو بنوك عالمية، شركات كبيرة محلية وشركات عالمية، وأفراد لديهم صافي قيم ائتمانية عالية. قُدّرت الإدارة القيمة العادلة للضمانات بمبلغ ١٣,٤ مليار درهم (٢٠١٥: ١٢,٢ مليار درهم). تتضمن القيمة العادلة للضمانات وداخ نقدية غير مرهونة يتمتع البنك بحق تخفيضها من التسهيلات الممنوحة.

لم يكن هناك أية رهونات متعلقة مقابل الإستثمارات في الأوراق المالية.

التركز

تنشأ مخاطر التركيز عندما يزاول عدد من الأطراف المقابلة أنشطة تجارية مماثلة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو يكون لها سمات اقتصادية مماثلة، الأمر الذي يجعل قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تتأثر بصورة مماثلة بالتغيرات الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى. تقوم المجموعة بقياس تعرضها للمخاطر الائتمانية استناداً إلى إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية ناقصاً المبالغ التي تمت مقاصتها والأرباح المعلقة وخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت.

يتم بيان تركيز مخاطر الائتمان حسب قطاع العمل فيما يتعلق بدمج التمويل المدينة في الإيضاحين ٥٩ و ٥٩. يتم بيان تركيز مخاطر الائتمان حسب التوزيع الجغرافي للقروض والسلفيات والاستثمارات المالية في الإيضاحين ٥٩ و ١٠٠.

إدارة مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي تلك المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها التمويلية.

اللجنة التنفيذية ولجنة المخاطر

وبالإضافة إلى عملياتها المتعلقة بالائتمان، تتمتع اللجنة التنفيذية ولجنة المخاطر بصلاحيات واسعة منحها إياها مجلس الإدارة من أجل إدارة هيكلية موجودات ومطلوبات المجموعة وإستراتيجية التمويل. وتجري اللجنة التنفيذية ولجنة المخاطر مراجعة لمعدلات السيولة وهيكلية الموجودات والمطلوبات وتعرضات معدلات الفوائد والعملات الأجنبية ومتطلبات المعدلات الداخلية والقانونية وتمويل الفجوات والأوضاع السوقية العالمية والداخلية الاقتصادية والمالية. وتضع اللجنة التنفيذية ولجنة المخاطر توجيهات إدارة مخاطر السيولة لأعمال المجموعة وذلك على إثر المراجعة التي تجريها.

تراقب الإدارة العليا للمجموعة السيولة بشكل يومي مستخدمة نموذج لمحاكاة معدلات الفائدة لقياس ومراقبة حساسية معدلات الفوائد وسيناريوهات تغيرات معدلات الفوائد.

تضم اللجنة التنفيذية رئيس مجلس الإدارة وثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة بالإضافة إلى المدير التنفيذي والمدير العام. وتجتمع اللجنة التنفيذية مرة أو أكثر كل ٤٥ يوم وذلك حسب المتطلبات. ويتطلب النصاب القانوني حضور جميع الأعضاء إجتماعات اللجنة على أن تصدر قراراتها بالإجماع.

تدير المجموعة السيولة لديها بموجب متطلبات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة والتوجيهات الداخلية للمجموعة. حدد المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة متطلبات معدل النقد على إجمالي الودائع على أن يتراوح بين ١٪ للودائع لأجل و ١٤٪ للودائع تحت الطلب وذلك حسب فترة الإيداعات. كما ويفرض المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة معدل استخدام إلزامي يبلغ ١٠٪ حيث أن القروض والسلف (تضم إيداعات بين البنوك التي لديها تاريخ إستحقاق أكثر من ثلاثة أشهر) لا يجب أن تزيد عن الأموال

الثابتة. وتعرف الأموال الثابتة من قبل المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة على أنها تعني الأموال الصرة للمجموعة، الإيداعات بين البنوك والتي لديها فترة إستحقاق تزيد عن ستة أشهر وودائع العملاء الثابتة. وللحماية مقابل مخاطر السيولة لقد نوعت المجموعة مصادر أموالها وتقوم بإدارة موجوداتها أخذة بعين الإعتبار السيولة، ومحاولة الحفاظ على أفضل النسب بين النقد ومعادلات النقد والإستثمارات المدرجة التي لها سيولة تسييل. تقوم لجنة المخاطر بإعداد ومراقبة معدلات السيولة، ومراجعة وتطوير سياسات المجموعة لإدارة السيولة للتأكد من استيفاء المجموعة لالتزاماتها وقت إستحقاقها. أوكلت مسؤولية إدارة مخاطر السيولة وفقاً للمعايير التي وضعتها لجنة المخاطر إلى لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO) والتي تتألف من نائب مدير عام وخبار المسؤولين التنفيذيين في قسم الخزينة والتمويل والائتمان والإستثمار.

ينطوي المنهج الذي تتبعه المجموعة لإدارة السيولة على التأكد من وجود سيولة كافية بشكل دائم لمقابلة إلتزاماتها عند إستحقاقها وذلك خلال الأوضاع العادية والإجهاادية وذلك بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو أضرار محتملة لسمعة المجموعة.

يقوم قسم الخزينة بالإتصال بوحدة العمل الأخرى بخصوص ملخصات السيولة للموجودات والمطلوبات المالية وتفصيل التدفقات النقدية المتوقعة التي ستنج من الأعمال المستقبلية المتوقعة. ويحتفظ قسم الخزينة بمحفظة موجودات مسيلة قصيرة الأجل للتأكد من أن السيولة متوفرة من خلال أعمال المجموعة ككل.

تتم مراجعة الوضع اليومي للسيولة ويتم القيام بخصوصات سيولة إجهاادية بشكل منتظم وذلك تحت سيناريوهات متنوعة تغطي كل من أوضاع السوق العادية والأوضاع الإجهاادية. إن جميع سياسات وإجراءات السيولة تخضع لمراجعة وموافقة لجنة المخاطر. تقوم الإدارة العليا بمراجعة جدول الوضع اليومي الذي يوضح مراكز السيولة والعملات الأجنبية للمجموعة، ويتم إعداد تقرير ملخص يضم أية إستثناءات والخطوات التي يتعين إتباعها لتصحيح الوضع، مع رفع هذا التقرير إلى لجنة المخاطر.

فيما يلي تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ على أساس الفترة المتبقية من تاريخ التقرير إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدي:

المجموع ألف درهم	بدون تاريخ ألف درهم	أكثر من سنة ألف درهم	أكثر من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	خلال ٣ أشهر ألف درهم	
الموجودات					
٤,٣٠٨,٨٨٧	١٤,٥٣٠	١,٠٤٠,٣٢٦	٣٤٢,٦٤٣	٢,٩١١,٣٨٨	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٦٩١,٦٧٣	-	-	-	٦٩١,٦٧٣	ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك
٦٣٩,٤٧٦	-	-	-	٦٣٩,٤٧٦	إتفاقيات إعادة الشراء
١٧,٠٧٤,٩٩٧	٥,٤٩٥	٦,٩٢٧,٢٩٥	٢,٣٥٣,٠٧٦	٧,٧٨٩,١٣١	قروض وسلف صافي
١,١٠٠,٨٣٤	١,٠٢٣,٣٢٤	-	-	٧٧,٥١٠	موجودات مالية أخرى بالقيمة العادلة
٧٤٧,٢٣٧	٧,٢٠٥	٥٧٥,٠٩٤	١١٦,٢٧٦	٤٨,٦٦٢	موجودات مالية أخرى بالتكلفة المطفأة
٢٨١,٣٣٧	٢٨١,٣٣٧	-	-	-	إستثمارات عقارية
٢٢٨,٣٢٤	٢٢٨,٣٢٤	-	-	-	الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى
١,٧٥٠,٠٠٨	٥,٣٧٠	١,٢٠٦,٨٥٢	٥,٤٨٠	٥٣٢,٣٠٦	موجودات أخرى
٢٧٤,١٩٦	٢٧٤,١٩٦	-	-	-	ممتلكات ومعدات
٢٧,٠٩٦,٩٦٩	١,٨٣٩,٧٨١	٩,٧٤٩,٥٦٧	٢,٨١٧,٤٧٥	١٢,٦٩٠,١٤٦	مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية					
١٩,٧٣٦,٩١٧	-	٢٧١,٠٧٩	٤,١٨٢,٢٨٢	١٥,٢٨٣,٥٥٦	ودائع العملاء
٩٧,٧٨٩	-	-	-	٩٧,٧٨٩	ودائع وأرصدة مستحقة لبنوك
٨٣٥,٨٩٧	-	-	٤٥,٦٩٣	٧٩٠,٢٠٤	مطلوبات أخرى
١,٨٢٦,٦٣٨	-	١,٨٢٦,٦٣٨	-	-	سندات دين مصدره
٤,٥٩٩,٧٢٨	٤,٥٩٩,٧٢٨	-	-	-	حقوق الملكية
٢٧,٠٩٦,٩٦٩	٤,٥٩٩,٧٢٨	٢,٠٩٧,٧١٧	٤,٢٢٧,٩٧٥	١٦,١٧١,٥٤٩	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
-	(٢,٧٥٩,٩٤٧)	٧,٦٥١,٨٥٠	(١,٤١٠,٥٠٠)	(٣,٤٨١,٤٠٣)	صافي فجوة السيولة

فيما يلي تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ على أساس الفترة المتبقية من تاريخ التقرير إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدية:

المجموع ألف درهم	بدون تاريخ ألف درهم	أكثر من سنة ألف درهم	أكثر من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	خلال ٣ أشهر ألف درهم	
					الموجودات
٦,٤٣٦,١٩٥	-	١,٢٢٩,٢٣١	٣٦,٧٣٠	٥,١٧٠,٢٣٤	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
١,٠٧٢,٤١٥	-	-	٢٣٢,٦٧٣	٨٣٩,٧٤٢	ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك
١٥,٠٣٦,٦٢١	-	٤,٢٤٦,٤٠٦	١,٥٦٨,٨٦٣	٩,٢٢١,٣٥٢	قروض وسلف، صافي
١,٢١٤,٨٧٨	١,١٢٤,٧٧٤	-	٦٨,٦٠٤	٢١,٥٠٠	موجودات مالية أخرى بالقيمة العادلة
٥٢٧,٣٣٠	٧,٧٧٥	٤٧١,٨١٧	٢٠,٢٢٨	٢٧,٥١٠	موجودات مالية أخرى بالتكلفة المطفأة
٢٧٠,٤٤١	٢٧٠,٤٤١	-	-	-	إستثمارات عقارية
٢٣٤,٢٣٤	٢٣٤,٢٣٤	-	-	-	لشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى
٢,٥١٩,٥٩٨	٥,٦٨٩	١,٢٥,٣٤٩	٢,٥٢١	١,٤٨٦,٣٩	موجودات أخرى
٢٧٥,٢٠٦	٢٧٥,٢٠٦	-	-	-	ممتلكات ومعدات
٢٧,٥٨٦,٩١٨	١,٩١٨,١١٩	٦,٩٧٢,٨٠٣	١,٩٢٩,٦١٩	١٦,٧٦٦,٣٧٧	مجموع الموجودات
					المطلوبات وحقوق الملكية
١٩,٤٩١,٨١٥	-	٢٦٣,١١٤	٤,٣٣٣,٦٤٠	١٤,٨٩٥,٠٦١	ودائع العملاء
٤٥,٤٧٩	-	-	-	٤٥,٤٧٩	ودائع وأرصدة مستحقة لبنوك
١,٦٨٩,٦٨٢	-	٥٢,٣٦٢	٤٠,٥٧١	١,٥٩٦,٧٤٩	مطلوبات أخرى
١,٧٣٧,٤٩٨	-	١,٧٣٧,٤٩٨	-	-	سندات دين مصدره
٤,٦٢٢,٤٤٤	٤,٦٢٢,٤٤٤	-	-	-	حقوق الملكية
٢٧,٥٨٦,٩١٨	٤,٦٢٢,٤٤٤	٢,٠٥٢,٩٧٤	٤,٣٧٤,٢١١	١٦,٥٣٧,٢٨٩	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
-	(٢,٧٠٤,٣٢٥)	٤,٩١٩,٨٢٩	(٢,٤٤٤,٥٩٢)	٢٢٩,٠٨٨	

إدارة مخاطر السوق

مخاطر السوق هي تلك المخاطر التي ينتج عنها تقلبات في القيم العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نظراً للتغيرات في السوق مثل معدلات الفوائد وأسعار العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. تقوم المجموعة بتصنيف التعرض إلى مخاطر السوق إما لمخاطر تجارية أو مخاطر غير تجارية أو بنكية.

أ) مخاطر السوق - المحافظ التجارية

قام المجلس التنفيذي بوضع حدود لدرجة المخاطر المقبولة لإدارة المحفظة التجارية. تحتفظ المجموعة بمحفظة استثمارية متنوعة بصورة جيدة. لإدارة مخاطر السوق في المحافظ التجارية، تحتفظ المجموعة بدرجة محدودة من مخاطر السوق بناءً على السياسات المختارة والتي تقوم الإدارة العليا بمراقبتها بشكل مستمر. تُدار المعاملات التجارية لحساب المجموعة الخاص بواسطة وضع حدود للمعاملات التجارية لحساب المجموعة الخاص مع حد لإيقاف الخسائر.

تتكون المحفظة التجارية للمجموعة بشكل رئيسي من أدوات حقوق الملكية في شركات مدرجة بالأسواق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. ولهذا فإن مخاطر السوق للمحفظة التجارية تقتصر على مخاطر أسعار الأسهم.

إن مخاطر أسعار الأسهم تمثل مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم المدرجة ضمن المحافظ التجارية للمجموعة نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم الفردية.

فيما يلي حساسية استثمارات حقوق الملكية لدى المجموعة نتيجة تغير مقبول في مؤشرات الأسهم مع إبقاء باقي المتغيرات ثابتة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٥		٣١ ديسمبر ٢٠١٦		مؤشرات السوق
التأثير على الدخل ألف درهم	التغير في سعر السهم %	التأثير على الدخل ألف درهم	التغير في سعر السهم %	
٩٠١	٪+١	٧٧٥	٪+١	أسواق أسهم عالمية
(٩٠١)	٪-١	(٧٧٥)	٪-١	أسواق أسهم عالمية

ب) مخاطر السوق - الحسابات غير التجارية أو البنكية

تنشأ مخاطر السوق للحسابات غير التجارية أو البنكية بشكل رئيسي على إثر التغيرات في سعر الفائدة، وتعرضت أسعار العملات الأجنبية وتغيرات أسعار الأسهم.

أ) مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من الإحتمال في أن التغيرات في سعر الفائدة قد تؤثر على قيم الأدوات المالية. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة عدم مطابقة قيمة الموجودات والمطلوبات إضافة إلى الفجوات بها.

تستخدم المجموعة نماذج المحاكاه لقياس ومراقبة حساسية معدلات الفوائد بصورة دورية ويتم تحليل ومراجعة النتائج من قبل الإدارة العليا. حيث أن معظم موجودات ومطلوبات المجموعة المالية هي بمعدلات عائمة، بالتالي فإن القروض وإيداعات العملاء يتم إعادة تسعيرها بشكل متزامن ويتم الحصول على تحوط طبيعي وبالتالي يتم تقليل مخاطر معدلات أسعار الفائدة. إضافة إلى ذلك فإنه يتم إعادة تسعير موجودات ومطلوبات المجموعة المالية سنوياً وبالتالي يتم الحد من مخاطر معدلات أسعار الفائدة.

إن حساسية أسعار الفائدة للمجموعة بناءً على أساس ترتيبات إعادة تسعير الفائدة أو تواريخ الإستحقاق أيهما أقرب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ كانت كما يلي:

المجموع ألف درهم	غير حساسة لسعر الفائدة ألف درهم	أكثر من سنة ألف درهم	أكثر من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	خلال ٣ أشهر ألف درهم	المتوسط المرجح للعائد الفعلي	
الموجودات						
٤,٣٠٨,٨٨٧	١,٦١٥,٠٢٢	٨٣٢,٨٠١	٣٤,١١١	١,٨٢٦,٩٥٣	٠,٧٧%	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٦٩١,٦٧٣	٣٢٧,٨٠٠	-	-	٣٦٣,٨٧٣	٠,٨٠%	إيداعات وأرصدة مستحقة من البنوك
٦٣٩,٤٧٦	-	-	-	٦٣٩,٤٧٦	٠,٧٣%	تفاقيات إعادة الشراء
١٧,٠٧٤,٩٩٧	١٧٢,٥٠١	١,٨٢٢	٨٩,٤٣٧	١٦,٨٢٢,٢٣٧	٥,٩٠%	قروض وسلف، صافي
١,١٠٠,٨٣٤	١,١٠٠,٨٣٤	-	-	-	-	موجودات مالية أخرى - أدوات حقوق الملكية
٧٤٧,٢٣٧	٥,٥٥٧	٣٩٦,٠٧٤	٢٨٩,٦٣٣	٥٥,٩٧٣	٤,٦٤%	موجودات مالية أخرى - سندات دين
٢٨١,٣٣٧	٢٨١,٣٣٧	-	-	-	-	إستثمارات عقارية
٢٢٨,٣٢٤	٢٢٨,٣٢٤	-	-	-	-	لشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى
١,٧٥٠,٠٠٨	١,٧٥٠,٠٠٨	-	-	-	-	موجودات أخرى
٢٧٤,١٩٦	٢٧٤,١٩٦	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
٢٧,٠٩٦,٩٦٩	٥,٧٥٥,٥٧٩	١,٢٣٩,٦٩٧	٤١٣,١٨١	١٩,٦٨٨,٥١٢		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية						
١٩,٧٣٦,٩١٧	٤,٤٩٤,٢٣٧	٩٨,٠٣٣	٤,٢١٨,٨٠٧	١,٩٢٥,٨٤٠	٢,٤٠%	ودائع العملاء
٩٧,٧٨٩	٥,٥٦٩	-	-	٩٢,٢٢٠	١,٩٦%	ودائع وأرصدة مستحقة لبنوك
٨٣٥,٨٩٧	٨٣٥,٨٩٧	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
١,٨٢٦,٦٣٨	-	١,٨٢٦,٦٣٨	-	-	٣,٧٣%	سندات دين مصدرة
٤,٥٩٩,٧٢٨	٤,٥٩٩,٧٢٨	-	-	-	-	حقوق الملكية
٢٧,٠٩٦,٩٦٩	٩,٩٣٥,٤٣١	١,٩٢٤,٦٧١	٤,٢١٨,٨٠٧	١١,٠١٨,٠٦٠		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
-	(٤,١٧٩,٨٥٢)	(٦٨٤,٩٧٤)	(٣,٨٠٥,٦٢٦)	٨,٦٧٠,٤٥٢		فجوة البنود المدرجة في بيان المركز المالي
-	-	٤,١٧٩,٨٥٢	٤,٨٦٤,٨٢٦	٨,٦٧٠,٤٥٢		فجوة حساسية أسعار الفائدة المتراكمة

فيما يلي حساسية أسعار الفائدة للمجموعة بناء على أساس ترتيبات إعادة تسعير الفائدة أو تواريخ الإستحقاق، أيهما أقرب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

المجموع ألف درهم	غير حساسة لسعر الفائدة ألف درهم	أكثر من سنة ألف درهم	أكثر من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	خلال ٣ أشهر ألف درهم	المتوسط المرجح للعائد الفعلي	
الموجودات						
٦,٤٣٦,١٩٥	٢,٧٣٢,٤٨٨	٧٩٥,٨٨٨	-	٢,٩٠٧,٨٨٩	٠.٩٨%	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
١,٠٧٢,٤١٥	٨٤٢,٢٣٤	-	-	٢٣٠,١٨١	٠.٠٩%	إيداعات وأرصدة مستحقة من البنوك
١٥,٠٣٦,٦٢١	٤٢,٦٦٢	١٨,٣٢٤	١٥٢,٦٢٦	١٤,٨٢٣,٠٠٩	٦.٢٢%	قروض وسلف، صافي
١,٦١٤,٨٧٨	١,٦١٤,٨٧٨	-	-	-	-	موجودات مالية أخرى - أدوات حقوق الملكية
٥٢٧,٣٣٠	٦,١٩٤	٤٥٧,١٦٢	٢٧,٢٠٧	٣٦,٧٦٧	٦.٠٨%	موجودات مالية أخرى - سندات دين -
٢٧٠,٤٤١	٢٧٠,٤٤١	-	-	-	-	إستثمارات عقارية
٢٣٤,٢٣٤	٢٣٤,٢٣٤	-	-	-	-	الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى
٢,٥١٩,٥٩٨	٢,٥١٩,٥٩٨	-	-	-	-	موجودات أخرى
٢٧٥,٢٠٦	٢٧٥,٢٠٦	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
٢٧,٥٨٦,٩١٨	٨,١٣٧,٩٣٥	١,٢٧١,٣٠٤	١٧٩,٨٣٣	١٧,٩٩٧,٨٤٦		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية						
١٩,٤٩١,٨١٥	٣,١٤٧,٢٨٢	٢٧٠,٥٧٦	٤,٢٠٤,٨٤٩	١١,٨٦٩,١٠٨	٢.٢٠%	ودائع العملاء
٤٥,٤٧٩	٢٩,٩٥٠	-	-	١٥,٥٢٩	١.٧٣%	ودائع وأرصدة مستحقة لبنوك
١,٦٨٩,٦٨٢	١,٦٨٩,٦٨٢	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
١,٧٣٧,٤٩٨	-	١,٧٣٧,٤٩٨	-	-	٣.٣٧%	قرض مشترك
٤,٦٢٢,٤٤٤	٤,٦٢٢,٤٤٤	-	-	-	-	حقوق الملكية
٢٧,٥٨٦,٩١٨	٩,٤٨٩,٣٥٨	٢,٠٨٠,٧٤٤	٤,٢٠٤,٨٤٩	١١,٨٨٤,٦٣٧		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
-	(١,٣٥١,٤٢٣)	(٧٣٦,٧٧٠)	(٤,٢٥٠,١٦)	٦,١١٣,٢٠٩		فجوة البنود المدرجة في بيان المركز المالي
-	-	١,٣٥١,٤٢٣	٢,٠٨٨,١٩٣	٦,١١٣,٢٠٩		فجوة حساسية أسعار الفائدة المتراكمة

إن سعر الفائدة الفعال (العائد الفعلي) للاداء المالية النقدية هو المعدل الذي عندما يتم استخدامه في حساب القيمة الحالية، ينتج عنه القيمة المدرجة للأداة بدون البنود غير الخاضعة للفوائد. إن المعدل هو معدل تاريخي للأدوات ذات المعدل الثابت التي تظهر بالتكلفة المطفأة، ومعدل السوق الحالية للأدوات ذات معدل الفائدة العائم أو الأدوات التي تظهر بالقيمة العادلة.

يظهر الجدول التالي حساسية بيان الدخل أوالخسارة الموحد وحقوق الملكية للمجموعة نتيجة تغير محتمل ومنطقي في معدلات الفائدة مع إبقاء باقي المتغيرات ثابتة. إن حساسية بيان الدخل هو تأثير التغير المفترض في معدل الفائدة على صافي إيرادات الفوائد لسنة واحدة بناء على الموجودات والمطلوبات المالية الغير تجارية والمطلوبات المالية ذات معدلات الفائدة المعومة بما في ذلك التأثير على أدوات التصوط كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ نتيجة التغير المحتمل في معدلات الفائدة. يتم احتساب حساسية حقوق الملكية بإعادة تقييم الموجودات المالية المتاحة للبيع ذات معدلات الفائدة الثابتة بما في ذلك تأثير أدوات التصوط المتعلقة بها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ نتيجة تغير محتمل في معدلات الفائدة. يتم تحليل حساسية حقوق الملكية على أساس مدة الإستحقاق للأصل أو عقد المفايضة. يتم مراقبة جميع حسابات البنك المتعرضة وتحليلها لتركيزات العملات ويتم إظهار الحساسيات المتعلقة بها بألاف الدراهم.

٢٠١٦ العملة	الزيادة في الأساس	حساسية إيرادات الفوائد	حساسية حقوق الملكية
درهم	+٢٥	١٢,٢٢٢	١٢,٢٢٢
دولار أمريكي	+٢٥	(٨٢٦)	(٨٢٦)
أخرى	+٢٥	(٤٢١)	(٤٢١)
درهم	-٢٥	(١٢,٢٢٢)	(١٢,٢٢٢)
دولار أمريكي	-٢٥	٨٢٦	٨٢٦
أخرى	-٢٥	٤٢١	٤٢١
٢٠١٥ العملة	الزيادة في الأساس	حساسية إيرادات الفوائد	حساسية حقوق الملكية
درهم	+٢٥	١٠,٨٧٧	١٠,٨٧٧
دولار أمريكي	+٢٥	(٥,٣٦٩)	(٥,٣٦٩)
أخرى	+٢٥	(٢٥٧)	(٢٥٧)
درهم	-٢٥	(١٠,٨٧٧)	(١٠,٨٧٧)
دولار أمريكي	-٢٥	٥,٣٦٩	٥,٣٦٩
أخرى	-٢٥	٢٥٧	٢٥٧

٢ مخاطر العملة

تتمثل مخاطر العملة في مخاطر تغير قيم الأدوات المالية نتيجة تغير في معدلات العملات الأجنبية. إن مجلس الإدارة يضع حدود لمستويات التركيزات لكل عملة والتي يتم مراقبتها بشكل يومي، كما يتم استخدام أدوات تصوط للتأكد من إبقاء تركيزات المجموعة في العملات الأجنبية ضمن الحدود. تمول موجودات المجموعة بصورة رئيسية بنفس العملات التي يتم التعامل بها وذلك لتقليل مخاطر المجموعة تجاه العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية ضمن سياق أعمالها الإعتيادية بنمويل نشاطات عملاتها. يقوم المجلس التنفيذي بوضع حدود لمستوى التعرض لكل عملة وذلك للمراكز الليلية واليومية والتي يتم مراقبتها من قبل الإدارة العليا. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، لم يكن لدى المجموعة صافي تعرض جوهري للعملات، كما كانت جميع التعرضات ضمن الحدود المعتمدة من قبل المجلس التنفيذي.

وبما ان الدرهم الاماراتي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الاخرى مربوطة حاليا بالدولار الامريكى، فان الارصدة بالدولار الامريكى لا تعتبر انها تمثل مخاطر عملة مهمة.

2015
ألف درهم
مايعادله
طويل (قصير)

٢٠١٦
ألف درهم
مايعادله
طويل (قصير)

إن التحليل الموضح أدناه يحتسب تأثير تغير محتمل في معدل العملات مقابل درهم الإمارات العربية المتحدة مع إبقاء باقي المتغيرات الثابتة على بيان الدخل أو الخسارة الموحد (نتيجة القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية غير التجارية الحساسة للعملة) وعلى حقوق الملكية (نتيجة تغير القيمة العادلة لعقود مقايضات العملة وعقود صرف عملات أجنبية أجله مستخدمة للتحوط للتدفقات النقدية). يظهر التأثير الإيجابي زيادة محتملة في بيان الدخل أو الخسارة الموحد أو حقوق الملكية، بينما يظهر التأثير السلبي انخفاض محتمل في بيان الدخل أو الخسارة الموحد أو حقوق الملكية.

(ألف درهم)			
تعرض العملات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	التغير في سعر العملة %	التغير في صافي الدخل	التغير في حقوق الملكية
يورو	+٥%	٦	٦
يورو	-٥%	(٦)	(٦)

(ألف درهم)			
تعرض العملات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	التغير في سعر العملة %	التغير في صافي الدخل	التغير في حقوق الملكية
يورو	+٥%	٨	٨
يورو	-٥%	(٨)	(٨)

٣ مخاطر أسعار الأسهم

تمثل مخاطر أسعار الأسهم الإنخفاض في القيمة العادلة للأسهم في محفظة المجموعة الاستثمارية غير التجارية نتيجة تغيرات محتملة مقبولة في معدلات مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم الفردية. إن التأثير على استثمارات حقوق الملكية المدرجة للمجموعة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر نتيجة تغير محتمل في مؤشرات الأسهم مع إبقاء باقي المتغيرات ثابتة هي كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٥		٣١ ديسمبر ٢٠١٦		مؤشر السوق
التأثير على حقوق الملكية ألف درهم	تغير سعر السهم %	التأثير على حقوق الملكية ألف درهم	تغير سعر السهم %	
١,٠١٨	+١%	١,١٠٣	+١%	أسواق أسهم عالمية
(١,٠١٨)	-١%	(١,١٠٣)	-١%	أسواق أسهم عالمية

المخاطر التشغيلية

تعرف المخاطر التشغيلية على أنها المخاطر الناتجة عن مشاكل أنظمة التشغيل والأخطاء البشرية أو الغش والإحتيال أو العوامل الخارجية، وفي حالة فشل الضوابط بالعمل كما ينبغي، فإن مخاطر التشغيل قد تسبب تشويه للسمعة وعواقب قانونية وتنظيمية وبالتالي تؤدي إلى خسارة مالية. لا تستطيع المجموعة التخلص من جميع المخاطر التشغيلية، ولكن بوجود إطار للضوابط الرقابية ومن خلال المراقبة والإستجابة للمخاطر المحتملة، فيكون باستطاعة المجموعة تقليل هذه المخاطر. تشمل الضوابط الرقابية وجود فصل فعال في المهام، والاستخدام وإجراءات التسويات وتدريب الموظفين وإجراءات التقييم، بما في ذلك استخدام التدقيق الداخلي.

٣٩- كفاية وإدارة رأس المال

إدارة رأس المال

تهدف المجموعة عند إدارة رأس المال، وهو مفهوم أشمل من «حقوق الملكية»، في بيان المركز المالي الموحد، إلى ما يلي:

- الالتزام بمتطلبات رأس المال وفق التعليمات والتوجيهات الصادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة؛
- المحافظة على مقدرة المجموعة على الإستمرار في العمل وزيادة العائدات للمساهمين؛ و
- الإحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية بهدف مواصلة تطور أعمالها.

تراقب المجموعة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي له بشكل مستمر، مستعينة في ذلك بالتقنيات إستناداً إلى المبادئ التطويرية التي وضعتها لجنة بازل والمصرف المركزي لدولة الامارات العربية المتحدة. وترفع المعلومات المطلوبة إلى لجنة الرقابة كل ثلاثة أشهر.

أبلغ المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، جميع البنوك العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة بتطبيق المقاربة الموحدة لبازل «٢» اعتباراً من تاريخ التعميم. أصدر البنك المركزي مسودة توجيهات لتطبيق المقاربة الموحدة بخصوص مخاطر الإئتمان والسوق والتي من المتوقع أن تمثل البنوك للتقرير بموجب متطلبات القائمة ٢ - عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية بحلول مارس ٢٠١٠. أما بالنسبة للمخاطر التشغيلية، فقد أعطى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة الخيار للبنوك باستخدام مقاربة الدلائل الأساسية أو المقاربة الموحدة. وقد وقع اختيار المجموعة على استخدام «منهج المؤشر» رأس المال بموجب بازل «٢»، وهي النسبة التي يجب المحافظة عليها على الدوام.

إن النسب المحتسبة بما يتماشى مع بازل «٢» هي كما يلي:

بازل ٢		
٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
رأس المال الطبقة الأولى "١"		
		رأس المال
٢,١٠٠,٠٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠	إحتياطي قانوني
١,٠٥٠,٠٠٠	١,٠٥٠,٠٠٠	احتياطيات طوارئ واحتياطيات عامة
٥٨٠,٠٠٠	٦١٠,٠٠٠	أرباح مستتقاة
٤٧٦,٤٨٥	٦٠٦,٣٥٥	حصة الأطراف غير المسيطرة في الشركات التابعة
٢٠٣,٥٢٧	٢١٠,٨٥٧	الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى
(٢٣٤,٢٣٤)	(٢٢٨,٣٢٤)	
٤,١٧٥,٧٧٨	٤,٣٤٨,٥٦٨	
رأس المال الطبقة الثانية "٢"		
		مخصص إنخفاض القيمة المجمع للقروض والسلف
٢٤٦,٨٣١	٢٣٥,٣٨٣	التغير التراكمي في القيمة العادلة
٩٥,٥٩٤	١٠,٢٧٦	
٣٤٢,٤٢٥	٢٤٥,٦٥٩	
٤,٥١٨,٢٠٣	٤,٥٩٤,٢٢٧	
مجموع رأس المال النظامي		
الموجودات المرجحة بالمخاطر:		
		مخاطر الإئتمان
١٩,٧٤٦,٤٥٣	١٨,٨٣٠,٦١١	مخاطر السوق
١٣١,٩٣٣	١٧١,١٧٧	مخاطر التشغيل
١,٥٠٢,٩٥٤	١,٤٨٤,١٥٩	
٢١,٣٨١,٣٤٠	٢٠,٤٨٥,٩٤٧	
٢١.١٣%	٢٢.٤٣%	

٤٠- القيمة العادلة للأدوات المالية

الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تمثل الإستثمارات المحتفظ بها بغرض المتاجرة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر الإستثمارات في أوراق مالية والتي تقدم للمجموعة فرصة للحصول على عائدات من خلال توزيعات الأرباح وأرباح ومكاسب المتاجرة وارتفاع قيمة رأس المال. تتضمن تلك الإستثمارات أوراق ملكية مدرجة تستند قيمها العادلة على أسعار الإغلاق المعلنة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، كما تتضمن سندات غير مدرجة تستند قيمها العادلة من التقييم الداخلي الذي يتم وفقاً لأنظمة التسعير المقبولة بشكل عام، علماً بأن جميع المدخلات المستخدمة في التقييم مستوحاة من أسعار السوق الملاحظة.

إستثمارات غير مدرجة محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تتضمن البيانات المالية الموحدة على أوراق مالية غير مدرجة محتفظ بها بمبلغ ٩١٣ مليون درهم (٢٠١٥: ١,٠٢٣ مليون درهم) والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة. يتم تحديد القيم العادلة بالرجوع إلى نماذج التسعير المعترف بها مقارنة مع أدوات مشابهة مدعومة بنماذج خصم التدفقات النقدية وفقاً للإستثمار والقطاع. ويتضمن نموذج التقييم بعض التحاليل غير المدعومة بأسعار وفوائد مستخدمة عادة من قبل السوق.

تمثل الاستثمارات التي تستخدم قيمة نسب المقارنة وأسعار الأسهم في الشركات المماثلة مدخلات هامة في نموذج التقييم. إذا كانت أسعار أسهم الشركات المماثلة 75 أعلى/ أقل في حين أن جميع المتغيرات الأخرى ثابتة فإن القيمة العادلة للأوراق المالية ستزيد/ تقل بواقع ٤٦ مليون درهم (٢٠١٥: ٥١ مليون درهم).

تم الاعتراف بأثر التغير في تقييم القيمة العادلة والمعترف بها سابقاً بقيمتها المدرجة كجزء من التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة في حقوق المساهمين.

القيمة العادلة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

باستثناء ما هو مبين في الجدول أدناه، ترى الإدارة أن القيم الدفترية المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية الواردة في البيانات المالية الموحدة تقارب قيمها العادلة.

٢٠١٥		٢٠١٦		
القيمة العادلة ألف درهم	القيمة الدفترية ألف درهم	القيمة العادلة ألف درهم	القيمة الدفترية ألف درهم	
				موجودات مالية
				- موجودات مالية أخرى بالتكلفة المطفأة
<u>٥٢٧,٧٥٢</u>	<u>٥٢٧,٣٣٠</u>	<u>٧٤٩,٠٦٧</u>	<u>٧٤٧,٢٣٧</u>	

تبنى القيمة العادلة للموجودات المالية الأخرى المقاسة بالتكلفة المطفأة على أساس أسعار السوق.

الإعتراف بقياس القيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد

يقدم الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية التي يتم قياسها بعد الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة، مقسمة إلى المستويات من ١ إلى ٣ استناداً إلى الدرجة التي يمكن فيها ملاحظة القيمة العادلة.

- المستوى ١ قياس القيمة العادلة هي تلك المستمدة من الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في أسواق الأوراق المالية النشطة للموجودات أو المطلوبات المطابقة.
- المستوى ٢ قياس القيمة العادلة هي تلك المستمدة من مدخلات أخرى غير الأسعار المدرجة ضمن المستوى (١) التي يمكن ملاحظتها في الموجودات أو المطلوبات، إما مباشرة (كما في الأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي المستمدة من الأسعار، بما فيها الأسعار المدرجة في أسواق غير نظامية).
- المستوى ٣ قياس القيمة العادلة هي تلك المستمدة من تقنيات التقييم التي تشمل مدخلات للموجودات أو المطلوبات التي لا تستند في ملاحظاتها إلى بيانات السوق (بيانات غير ملحوظة).

المجموع	المستوى الثالث ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الأول ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ موجودات مالية أخرى بالقيمة العادلة
٧٧,٥١٠	-	-	٧٧,٥١٠	إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر اسهم ملكية مدرجة
				<i>إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر</i>
١١٠,٣١٤	-	-	١١٠,٣١٤	اسهم ملكية مدرجة
٩١٣,٠١٠	٩١٣,٠١٠	-	-	اسهم ملكية غير مدرجة
<u>١,١٠٠,٨٣٤</u>	<u>٩١٣,٠١٠</u>	<u>-</u>	<u>١٨٧,٨٢٤</u>	المجموع
				مطلوبات مالية أخرى بالقيمة العادلة
				سندات دين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
١,٨٢٦,٦٣٨	-	-	١,٨٢٦,٦٣٨	سندات دين مدرجة
				موجودات أخرى/مطلوبات أخرى
١,٦٧٢	-	١,٦٧٢	-	القيمة العادلة الموجبة للمشتقات
-	-	(٦,٦٧٩)	-	القيمة العادلة السالبة للمشتقات
<u>١,٨٢٦,٦٣٨</u>	<u>-</u>	<u>١,٦٧٢</u>	<u>-</u>	
				٣١ ديسمبر ٢٠١٥
				موجودات مالية أخرى بالقيمة العادلة
				إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
٢١,٥٠٠	-	-	٢١,٥٠٠	اسهم ملكية مدرجة
٦٨,٦٠٤	-	٦٨,٦٠٤	-	سندات دين مدرجة
				إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
١٠١,٨٠٠	-	-	١٠١,٨٠٠	اسهم ملكية مدرجة
١,٠٢٢,٩٧٤	١,٠٢٢,٩٧٤	-	-	اسهم ملكية غير مدرجة
<u>١,٢١٤,٨٧٨</u>	<u>١,٠٢٢,٩٧٤</u>	<u>٦٨,٦٠٤</u>	<u>١٢٣,٣٠٠</u>	المجموع
				مطلوبات مالية أخرى بالقيمة العادلة
				سندات دين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
١,٧٣٧,٤٩٨	-	-	١,٧٣٧,٤٩٨	سندات دين مدرجة
				موجودات أخرى
١,٩٤٥	-	١,٩٤٥	-	القيمة العادلة الموجبة للمشتقات
(٨٢٣)	-	(٨٢٣)	-	القيمة العادلة السالبة للمشتقات
<u>١,٧٣٧,٤٩٨</u>	<u>-</u>	<u>١,٩٤٥</u>	<u>-</u>	

لم تتم أية تحويلات بين المستوى ١ و ٢ خلال السنة الحالية.

تسوية المستوى ٣ قياس القيمة العادلة للموجودات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر:

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٩٧٣,٦٦	١,٠٢٢,٩٧٤	الرصيد الإفتتاحي
٧٧,١٣٣	-	إضافات
(٢٧,٨٢٠)	(١٠٩,٩٦٤)	الخسائر المعترف به في الدخل الشامل الأخر
١,٠٢٢,٩٧٤	٩١٣,٠١٠	الرصيد النهائي

تأثير المدخلات غير الملحوظة على قياس القيمة العادلة

على الرغم من أن المجموعة تعتقد أن التقديرات الخاصة بها فيما يتعلق بالقيمة العادلة تعتبر مناسبة، فإن استخدام افتراضات أو طرق مختلفة قد يؤدي إلى قياسات مختلفة للقيمة العادلة. فيما يتعلق بقياسات القيمة العادلة في المستوى ٣، فإن التغيير بنسبة ١٠٪ في افتراض أو أكثر من الافتراضات البديلة المعقولة المستخدمة سيكون له التأثير التالي:

التأثير على الإيرادات الشاملة الأخرى		٣١ ديسمبر ٢٠١٦
سلبى	إيجابى	
-٩١٣	+٩١٣	
التأثير على الإيرادات الشاملة الأخرى		٣١ ديسمبر ٢٠١٥
سلبى	إيجابى	
-1,023	+١,٠٢٣	

التأثير على القيمة العادلة للأدوات المالية ضمن المستوى ٣ والمقاسة بالقيمة العادلة للتغيرات في الافتراضات الرئيسية:

يعتبر التأثير على قيمة العادلة لأدوات ضمن المستوى، باستخدام الافتراضات البديلة المحتملة بشكل معقول حسب فئة الأداة المالية، محدود للغاية.

الأدوات المالية غير المسجلة بالقيمة العادلة

تتضمن القيم العادلة لأدوات المالية غير المسجلة بالقيمة العادلة النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والمستحق من بنوك والقروض والسلفيات والموجودات الأخرى (باستثناء المبالغ المدفوعة مقدم) والمستحق إلى بنوك وودائع العملاء والمطلوبات الأخرى المصنفة ضمن المستوى ٢ بناءً على مدخلات السوق الملحوظة. لا تختلف القيم العادلة لأدوات المالية غير المسجلة بالقيمة العادلة بشكل جوهري عن قيمها الدفترية.

فيما يلي وصف للطرق والافتراضات المستخدمة لتحديد القيم العادلة لأدوات المالية غير المسجلة بالقيمة العادلة في البيانات المالية:

الموجودات التي تقارب قيمها العادلة قيمها الدفترية

فيما يتعلق بالموجودات والمطلوبات المالية ذات تواريخ الاستحقاق قصيرة الأجل (أقل من ثلاثة أشهر) من المفترض أن قيمها الدفترية تقارب قيمها العادلة. تم تطبيق هذا الافتراض على الودائع تحت الطلب وحسابات التوفير التي ليس لها تواريخ استحقاق محددة.

الأدوات المالية ذات أسعار الفائدة الثابتة

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأ من خلال مقارنة معدلات الفائدة لدى السوق عندما يتم الاعتراف بها لأول مرة مع أسعار السوق الحالية الخاصة بأدوات مالية مماثلة. تتركز القيمة العادلة المقدررة الخاصة بالودائع التي تخضع لأسعار فائدة ثابتة على التدفقات النقدية المضمومة باستخدام أسعار الفائدة السائدة لدى السوق فيما يتعلق بسندات الدين التي لها نفس السمات الائتمانية وتواريخ الاستحقاق. فيما يتعلق بالأدوات المالية ذات أسعار الفائدة المتغيرة يتم إجراء تعديل لكي يعكس التغير في الفروق الائتمانية عندما يتم الاعتراف بالأداة لأول مرة.

٤١- أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض ارقام المقارنة لتتوافق مع العرض في هذه البيانات المالية الموحدة.

٤٢- اعتماد البيانات المالية الموحدة

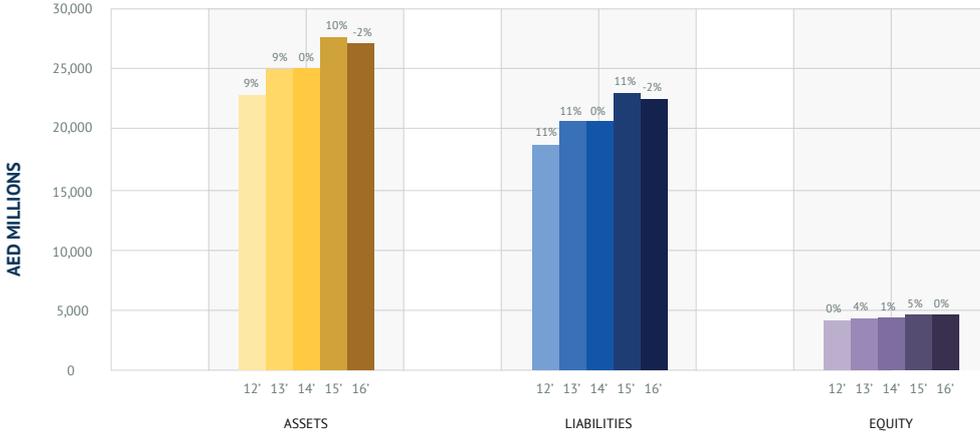
تم اعتماد البيانات المالية الموحدة وإجازة إصدارها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٦ فبراير ٢٠١٧.



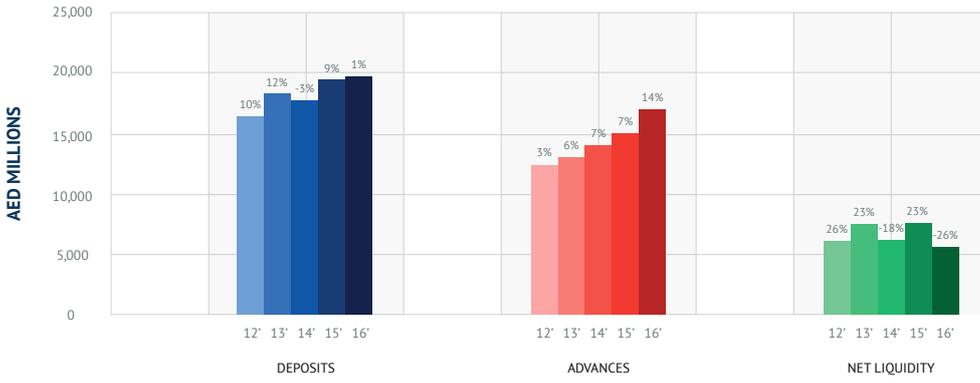
الرسوم البيانية



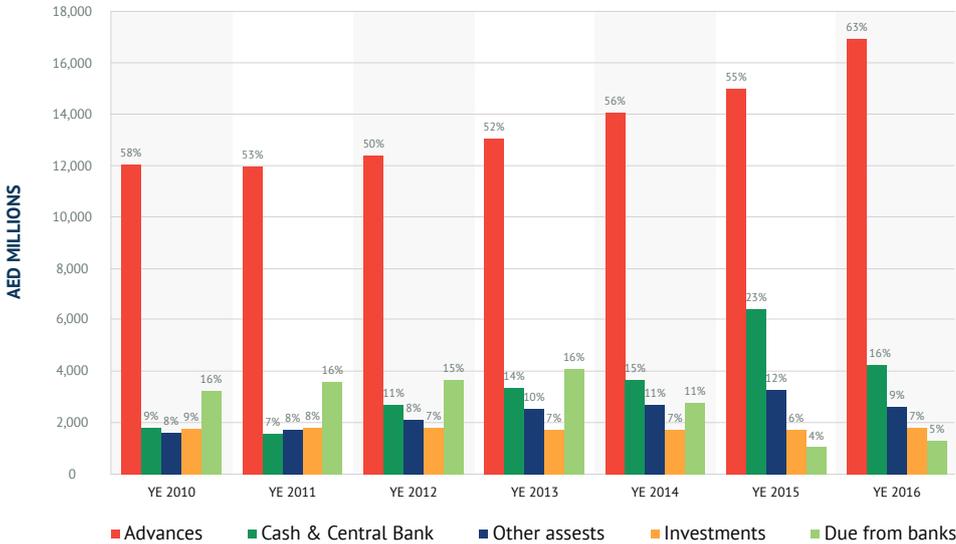
تطور مجموع الموجودات، المطلوبات وحقوق المساهمين



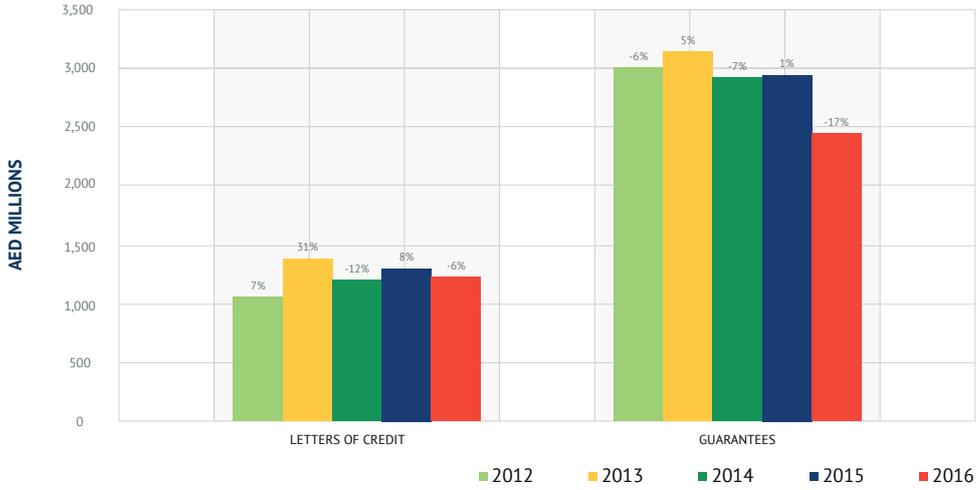
تطور مجموع التسهيلات، الودائع والسيولة الصافية



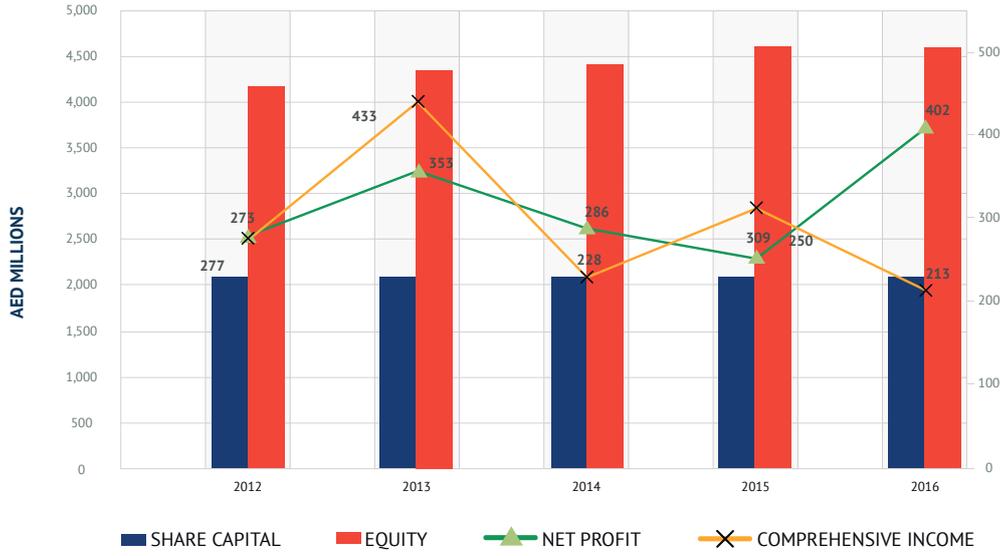
هيكلية بيان المركز المالي الموحد-الموجودات



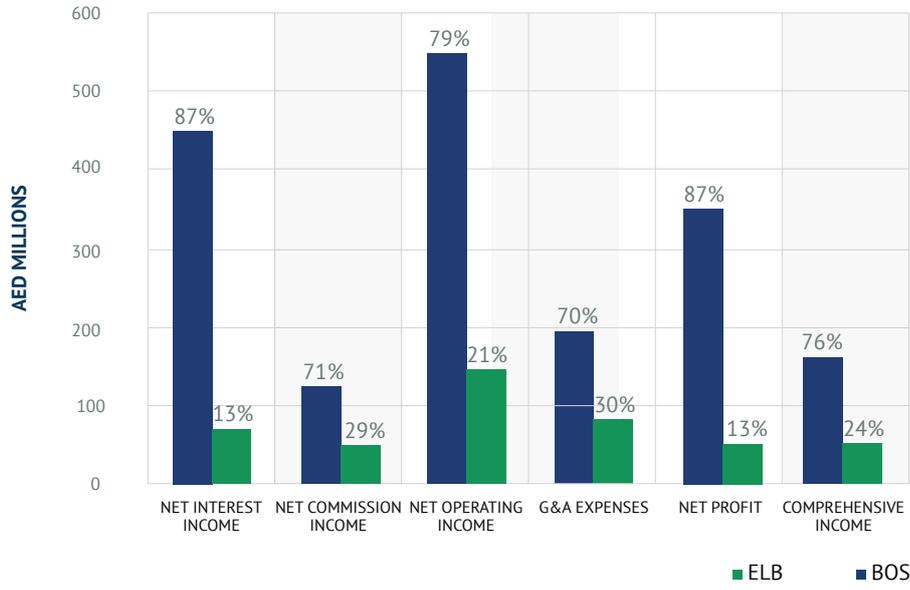
تطور مجموع الإعتمادات المستندية والضمانات



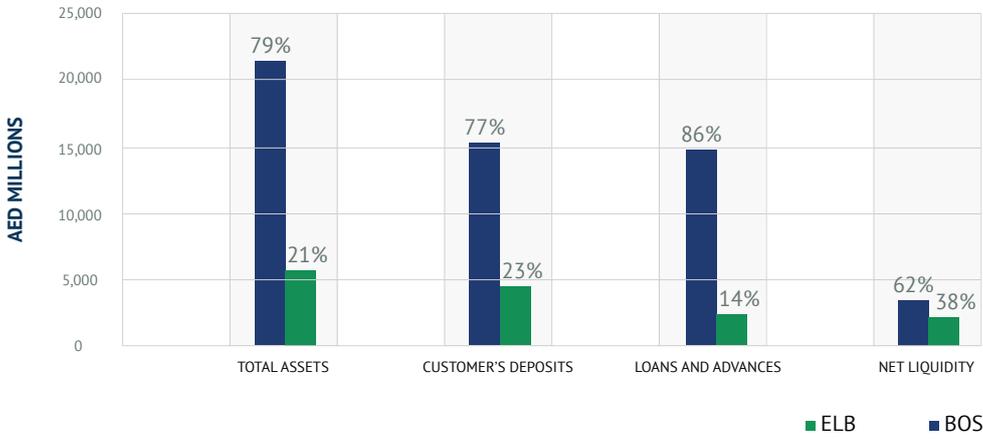
تطور رأس المال وحقوق المساهمين والأرباح



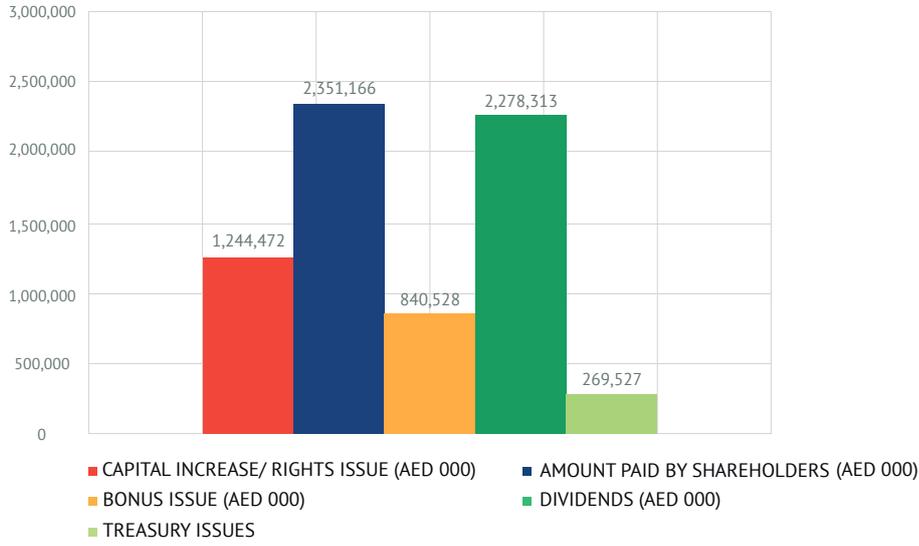
بيان الأرباح أو الخسائر الموحد



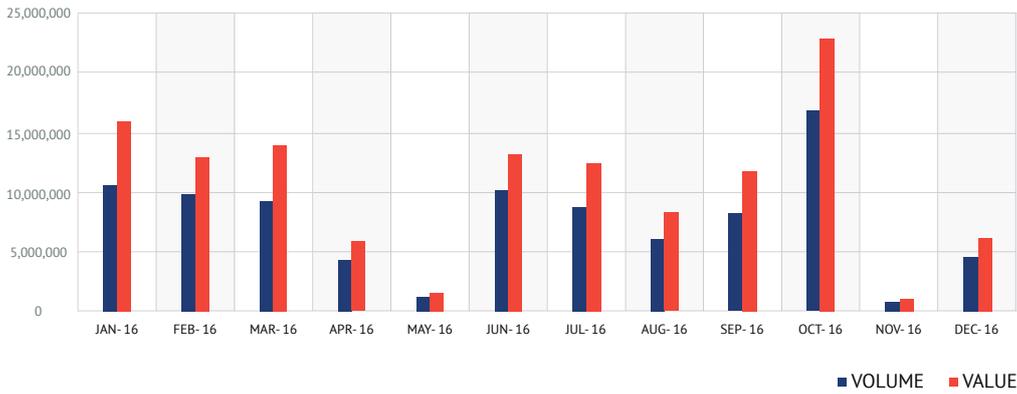
بيان المركز المالي الموحد



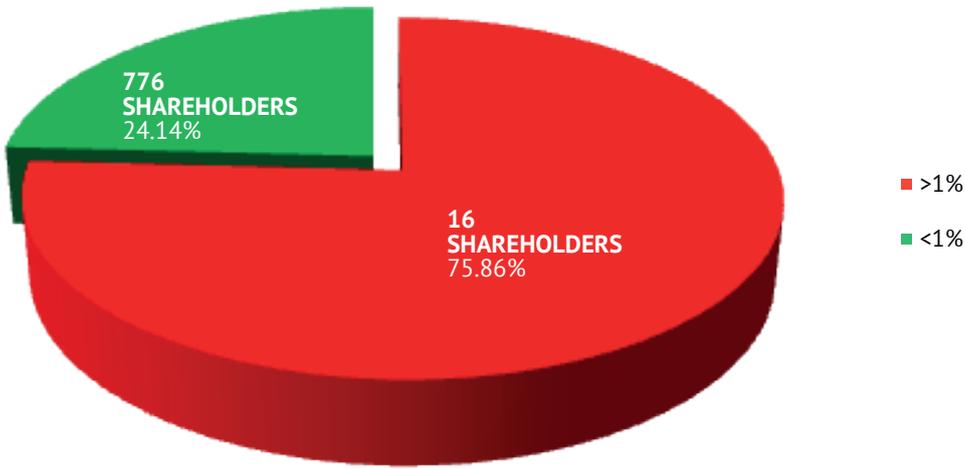
تطور رأس المال مقابل اصدار اسهم، اسهم منحة والارباح المدفوعة حتى عام ٢٠١٦



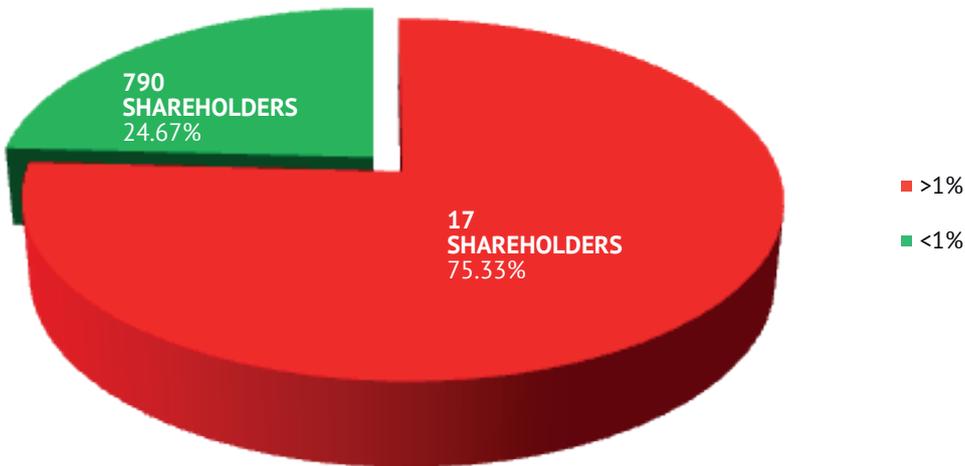
حجم المبيعات وقيمة التعاملات على السهم لعام ٢٠١٦



هيكلية رأس المال ٢٠١٦



هيكلية رأس المال ٢٠١٥



المساهمون حسب الامارة لعام ٢٠١٦

